

جامعة محمد بوقرة _ بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماستر أكاديمي

تخصص:

مالية وبنوك

الموضوع:

تسيير مخاطر القروض المتعثرة

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تحت إشراف الأستاذ(ة):

أبحري سفيان.

من إعداد الطالبة:

مالك مريم

شكير كريمة

100

السنة الجامعية: 2022/2021 م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وتقدير

قال تعالى " فَأَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ " (152)

سورة البقرة

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي ألهمنا الصبر والإرادة والمثابرة في إتمام إنجاز هذا العمل المتواضع.
واعترافا بالود وحفظا للجميل لا بد لن ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية وتقديم كل الشكر
ولامتنا إلى أساتذتنا الكرام الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة.
كما نتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى من دل وأرشد وصحح وصوب الأستاذ
الفاضل: أبحري سفيان.
ونتقدم أيضا بشكر كل أعضاء لجنة المناقشة الذين يقيموا بحثنا هذا، وكل من قدم لي يد العون طيلة
سنوات الدراسة من قريب أو بعيد.
دون أن ننسى شكر إدارات بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة بومرداس 623 - الذين كانوا لنا السند
القوي في إتمام الجانب التطبيقي خاصة السيد دلهوم محمد لمين، رحمانى حسان، جرومي نسيم.



الإهداء

إلى ما أغلى ما أتمت عيناى عليه
إلى اللذان دفعاني لأتقدم إلى الأمام
إلى اللذان رباني على الأخلاق والفضيلة.
إلى أمي التي كل كلمة عرفان فيها لا توفي حقها.. إليك يا أغلى ما لدي في الوجود.
إلى أبي الذي كل كلمة شكر فيه تحيرني على ما قدمه من جهد ومال.. أدامك الله لي تاجا يكلل الجبين
ودمت فخرا واعتزازا بك.
إلى أعز الناس إخوتي حفظهم الله أختي فاطمة وزوجها وأبناءها أمير ونهال وأخي شمس الدين وأخي
أحمد وزوجته وأبنائهم آلاء وجواد.
"إلى كل زملائي وزميلاتي في الدراسة تخصص مالية وبنوك وخاصة إلى شريكتي التي تقاسمت معي
هذا العمل مريم" دون أن أنسى صديقتي ثيزيري.
"إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلبي".





الإهداء

إن الكلمات إذا قيلت ماتت وإذا كتبت أصبحت أبدية فيأبى قلمي إلا أن يسيل حبره ذهباً

ليعبر عن أهدي لهم ثمرة نجاحي وكفاحي الدراسي

إلى من وجبت طاعتها بعد الله ... الوالدين الكريمين

إلى ذخري زماني وسواعد أيامي أغلى اخواتي كاميليا ومروى

إلى كتكوتة العائلة زينب.

إلى صديقتي دربي التي شاركتني وتقاسمت معي هذا العمل كريمة.

إلى كل من جمعني بهم القدر من خلال مشواري الدراسي.

إلى صديقتي نورة وسارة.

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي.



الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية تسيير مخاطر القروض المتعثرة، حيث تعتبر عملية الإقراض الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية، وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحها، كما أن القروض والمخاطر معنيان مترادفان في النشاط البنكي بالرغم من وجود ضمانات متعددة، وعلى هذا الأساس تم اختيار وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببومرداس كعينة للدراسة من أجل الوصول إلى أهم الخطوات المستخدمة لإدارة القروض المتعثرة، مستعملين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

وفي الأخير يسعى البنك إلى تحصيل مستحققاته بالطرق الودية للمحافظة على عملائه وسمعته بين البنوك، ويمنح لهم فرصة للسداد عن طريق إعادة الجدولة، ويترك المنازعات القضائية كحل أخير.

الكلمات المفتاحية:

مخاطر القروض، البنوك التجارية، الضمانات، إعادة الجدولة.

Résumé

Cette étude vise à savoir comment gérer les risques des prêts non performants, car le processus de prêt est le principal service fourni par les banques commerciales, et en même temps la première source de leur profit, les prêts et les risques sont synonymes dans l'activité bancaire malgré la garanties multiples, et sur cette base, une agence bancaire a été choisie agriculture et Développement Rural Bumerdes comme échantillon pour l'étude afin d'arriver aux étapes les plus importantes utilisées pour gérer les prêts non performants, en utilisant l'approche descriptive pour l'espect théorique, et la méthode d'étude de cas du côté des applications.

Au final, la banque cherche à recouvrer ses cotisations à l'amiable pour préserver ses clients et sa réputation auprès des banques, et leur donne la possibilité de payer par rééchelonnement, et laisse les contentieux judiciaires comme une bonne chose.

Les mots clés :

Correspondant aux prêts, banques commerciales, garanties, rééchelonnement.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
I	البسمة
II	الشكر
III	الإهداء
V	الملخص
VI	فهرس المحتويات
X	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال
XII	قائمة الاختصارات والرموز
أ-ج	المقدمة العامة
28-1	الفصل الأول: مخاطر القروض المتعثرة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: سياسة الإقراض والضمانات المقدمة
3	المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض ومحتوياتها
6	المطلب الثاني: أسس سياسة الإقراض والعناصر المؤثرة فيها
9	المطلب الثالث: الضمانات المقدمة للمخاطر المصرفية
14	المبحث الثاني: ماهية المخاطر البنكية ومختلف تصنيفاتها
14	المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية وتطورها
16	المطلب الثاني: تصنيف وتقييم المخاطر البنكية
20	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في مخاطر العمل البنكي
21	المبحث الثالث: مفهوم وأسباب تعثر القروض
21	المطلب الأول: ماهية القروض المتعثرة ومراحلها
24	المطلب الثاني: مفهوم تعثر المشروعات والذبائن ومراحلها
26	المطلب الثالث: أسباب تعثر القروض
28	خلاصة الفصل
67-29	الفصل الثاني: كيفية تسيير مخاطر القروض المتعثرة وطرق معالجتها
30	تمهيد
31	المبحث الأول: طرق قياس خطر القروض المتعثرة
31	المطلب الأول: أسلوب التحليل المالي

35	المطلب الثاني: مناهج التقييم (PRISM-5 C'S-5 P'S)
38	المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالتعثر
46	المبحث الثاني: المعالجة البنكية للقروض المتعثرة
46	المطلب الأول: إجراءات مساعدة الزبون للخروج من التعثر
50	المطلب الثاني: تسوية القروض المتعثرة
53	المطلب الثالث: الدمج وتصفية النشاط والمتابعة القانونية
56	المبحث الثالث: وسائل الحد والوقاية من القروض المتعثرة
56	المطلب الأول: مراجعة القروض
59	المطلب الثاني: الاستعلامات الائتمانية
62	المطلب الثالث: وسائل وقائية أخرى ضد خطر القروض
67	خلاصة الفصل
99-68	الفصل الثالث: الإطار التطبيقي لتسيير خطر القروض المتعثرة
69	تمهيد
70	المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
70	المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
72	المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أهدافه وهيكله التنظيمي
75	المطلب الثالث: نبذة عن وكالة بومرداس رقم 623
81	المبحث الثاني: السياسة الإقراضية لوكالة بومرداس
81	المطلب الأول: خطوات منح القرض
84	المطلب الثاني: تطور منح القروض في الوكالة
86	المطلب الثالث: نظرة على طبيعة وحجم القروض المتعثرة بالبنك
89	المبحث الثالث: تسيير مخاطر عدم السداد للقروض بالوكالة
89	المطلب الأول: المشاريع الممولة من طرف الوكالة
93	المطلب الثاني: حصيلة القروض المسددة وغير المسددة
95	المطلب الثالث: سبل مواجهة مخاطر عدم السداد بالوكالة
99	خلاصة الفصل
101	الخاتمة العامة
105	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
40	الجدول رقم 1: نموذج ALTMAN للنسب المالية	1
40	الجدول رقم 2: تحليل النتائج نموذج ALTMAN	2
41	الجدول رقم 3: نموذج ALTMAN AND MC GOUGH للنسب المالية	3
42	الجدول رقم 4: دلالة قيمة Z	4
43	الجدول رقم 5: نموذج KIDA للنسب المالية	5
43	الجدول رقم 6: نموذج SHERROD للنسب المالية	6
44	الجدول رقم 7: تصنيف القروض حسب نموذج SHERROD	7
45	الجدول رقم 8: أوزان متغيرات النموذج النوعي	8
84	الجدول رقم 9: تطور عدد ملفات القروض الممنوحة خلال الفترة 2019-2021	9
86	الجدول رقم 10: حجم القروض الممنوحة من وكالة بومرداس-623- لفئة تشغيل الشباب خلال الفترة 2019-2021	10
88	الجدول رقم 11: حجم القروض الممنوحة من وكالة بومرداس-623- لزيائن البنك الكلاسيكيين خلال الفترة 2019-2021	11
93	الجدول رقم 12: نسبة المبالغ المسددة وغير المسددة	12
94	الجدول رقم 13: نسبة المبالغ المسددة وغير المسددة	13
94	الجدول رقم 14: نسبة المبالغ المقدمة لكل من ANADE و CNAC و ENGEM	14

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	المخاطر التي تتعرض لها البنوك	1
56	معالجة القروض المتعثرة	2
59	مراحل مراجعة القروض	3
77	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	4
80	الهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس-623-	5
87	حجم القروض الممنوحة لفئة تشغيل الشباب خلال الفترة 2019-2021	6
88	حجم القروض الممنوحة لزبائن البنك الكلاسيكيين من طرف الوكالة خلال الفترة 2019-2021	7

قائمة الاختصارات والرموز

قائمة الاختصارات والرموز

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز أو الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
BADR	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural.	بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
BEAVER	Modèle de prédiction de Défaillance financière 1966.	نموذج للتنبؤ بالفشل المالي لسنة 1966.
Z.score	Modèle de prédiction de défaillance financière kida d'Altman 1968.	نموذج للتنبؤ بالفشل المالي للباحث ألتمان لسنة 1968.
Sherrod	Modèle de prédiction de défaillance financière kida 1987.	نموذج للتنبؤ بالفشل المالي لسنة 1987.
Kida	Modèle de prédiction de défaillance financière kida 1981.	نموذج للتنبؤ بالفشل المالي لسنة 1981.
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants.	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.
SEC	Securities and Exchange Commission.	هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية
P s	Product, price, promotion, Place, and people.	المنتج، السعر، الترويج، المكان، الأشخاص.
C s	Capacity, Character, Capital, Collateral, Condition.	القدرة على الاستدانة، شخصية العميل، رأس مال العميل، الضمان، المناخ العام.
P.R.I.S.M	Perspective, Repayment, Intention or purpose, Safeguards, Management.	التصور، القدرة على السداد، الغاية من الائتمان، الضمانات، الإدارة.
ANJEM	Agence national de gestion du micro- crédit en Algérie.	الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة.
CNAC	Caisse nationale d'assurance – chômage	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
ANADE	Agence national de soutien et de développement l'entrepreneur	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر البنوك الشريان الحيوي لمجمل عمليات إدارة الائتمان المصرفي لما لها من دور كبير في دعم وتنشيط الاقتصاد وزيادة فعالياته، وذلك من خلال تمتعها بخيارات عديدة في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة، وبغناصرها الائتمانية والنقدية، وهذا الأمر يتطلب زيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية والتنافسية، والسعي لبناء مركز استراتيجي مصرفي متميز وذلك لضمان جذب أكبر ما يمكن من المتعاملين معها، من أجل تدعيم قدرتها وتحقيق نموها واستقرارها.

فالبنوك نشأت فعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة، حيث تنصب عملياتها الرأسمالية على تجميع النقود الفائضة عن احتياجات الزبون أو المؤسسات أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين، أي الزبائن التي تتزايد طموحاتهم وتعدد مشاريعهم، فعمليات الاقتراض هذه تشكل موردا هاما للإيرادات ومداخل البنك لما تحققه من أرباح هائلة وبمخاطرة أقل.

إن إقدام بنك على منح قروض لمتعامل ما تتوقف على مدى الثقة التي يظهرها العميل للبنك من خلال مركزه المالي والضمانات الشخصية والعينية لمختلف أنواعها، وذلك حتى يتقادر كل أنواع المخاطر وما ينجز عنها من خسائر مادية أو عينية.

لكن هناك مشاكل عديدة ظهرت من خلال العقد الأخير حول عمليات الإقراض وكيفية استرجاع هذه الأموال المقرضة عند حلول آجال استحقاقها، مما أدى دخول البنك في التعثر المالي حيث بلغ عدد قضايا الاستيلاء على أموال المصارف التي تمكن العملاء فيها من الحصول إلى متاعب نقدية أو ائتمانية لدرجة فقدانها كيانها وثقتها من طرف المتعاملين معها وعليه يعتبر التحصيل المصرفي للقروض اكبر ما يشغل مسؤولي البنك الذين تعددت محولاتهم في بذل مجهودات خاصة، للخروج من هذه الأزمة بالرغم من إن منح القروض تتم وفق أسس وسياسات اقراضية تهدف إلى التقليل من حدة مخاطرها مستقبلا.

ومن بين الوظائف التي تقوم بها البنوك هي إدارة المخاطر المصرفية لذا فإن القرار الائتماني المدروس بدقة هو الضمان الأكبر للمصارف لتجنب الوقوع في المخاطر الائتمانية. ولكن هناك عوامل متعددة خارجة عن إرادة العميل كالقرارات الاقتصادية المفاجئة والتدخل الحكومي وغيرها من العوامل التي تساهم

في تعثر القروض وصعوبة استردادها. لذا لا يمكن لأي بنك مهما كانت درجة حرصه وكفاءة جهازه الإداري والفني تجنب حقيقة أن تصبح بعض قروضه متعثرة.

إشكالية البحث:

في خصم الابتكارات المالية الابداع التكنولوجي والمعلوماتية، تجد المصارف نفسها مدعوة بقوة لخوض الكشف عن المخاطر التي صارت تحذق بالعملية الائتمانية، وفي مقدمتها مخاطر القروض متعثرة الرصد المسبق لمسبباتها والآليات التي تعمل على الوصول إلى علاج ناجح لها بغية الاستيعاب الأمثل لمتغيرات البيئة المتواجدة بها.

وعلى هذا الأساس تطرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي الآليات والإجراءات التي تستخدمها البنوك الجزائرية في معالجة القروض المتعثرة لديها؟

وما وضع هذه المعالجة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما السبب الجوهري لتعثر القرض المصرفي؟

-كيف يواجه البنك خطر عدم السداد؟

- ما هي أهم الطرق التي يلجأ إليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تحصيل القروض المتعثرة؟

فرضيات البحث:

- يعود سبب تعثر القروض المصرفية إلى ضعف وسوء التسيير من قبل العملاء.

- يقوم البنك أخذ ضمانات للوقاية من خطر عدم السداد.

- يلجأ البنك في تحصيل القروض المتعثرة إلى التحصيل الودي.

أسباب اختيار الموضوع والدراسة:

✓ يمثل موضوع الدراسة جزء من التخصص الذي أزال الدراسة فيه.

- ✓ يندرج موضوع مخاطر القروض المتعثرة ضمن فضولي وقناعاتي الشخصية بضرورة طرحه.
- ✓ محاولة إضافة جديدة للمواضيع السابقة من خلال تشخيص وضع البنوك التجارية الجزائرية في مجال سياسة الإقراض.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف:

- ✓ التعرف على مفهوم القروض ومعايير وإجراءات منحها.
- ✓ دراسة ظاهرة القروض المتعثرة من حيث أسبابها، مراحلها، عواملها، تقييمها.
- ✓ معرفة خطوات منح القرض والضمانات التي يطالب بها زبائنه على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- ✓ تحديد كيفية وإدارة ومعالجة القروض المتعثرة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية.
- ✓ التعرف على حجم القروض المتعثرة بالبنك محل الدراسة.
- ✓ تقييم تسيير المخاطر الائتمانية ومعالجتها.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال الإمكانية التي يحظى بها موضوع تسيير مخاطر القروض المتعثرة، وقد طورت المصارف في مجال منح القروض واستعمالها لطرق حديثة في تقسيم مخاطرها وأخذ الضمانات وتحديد قيمتها كغطاء قانوني للقرض وتحصيل مستحققاتها ونتيجة لما تعاني منه البنوك الجزائرية من نقص التكيف في التعامل مع خطر القروض، وظهرت أيضا في مناهجها وإدارتها للتقليل من هذا النوع من المخاطر.

حدود الدراسة:

من أجل حصر إشكالية الدراسة وبلوغ الأهداف، تم تحديد أبعاد الدراسة ضمن الحدود التالية:

- ✓ **الحدود الزمنية:** من 02 فيفري إلى 31 ماي.
- ✓ **الحدود المكانية:** بنك الفلاحة والتنمية الريفية " وكالة بومرداس 623".
- ✓ **الحدود الموضوعية:** تم رسم حدود لهذا الموضوع وفق خطة تتضمن القروض المتعثرة، الأسباب... وسائل الوقائية للحد من هذه المخاطر.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا عدة صعوبات في مجال بحثنا هذا نذكر منها:

- ✓ قلة المراجع والدراسات السابقة حول الموضوع.
- ✓ نقص المعلومات والبيانات الرسمية من البنك بحجة سريتها.
- ✓ قلة المراجع باللغة الأجنبية.
- ✓ ضيق الوقت من أجل البحث أكثر والتعمق في الموضوع بجمع جوانب البحث.

المنهج المستخدم:

لدراسة الإشكالية المطروحة اعتمدنا في بحثنا هذا منهجين أساسيين: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتبارهما الأكثر ملائمة لطبيعة الموضوع وذلك من أجل بيان مختلف المفاهيم العامة في الجانب النظري للدراسة، حيث اعتمدنا في الجانب التطبيقي على منهج دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الدراسات السابقة:

لا شك أن موضوع تقييم مخاطر منح القروض البنكية كان محل اهتمام الكثير من المحللين والباحثين، مستوحى من دراسات سابقة نذكر منها:

- شليق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على سياسة ائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، وهي أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، سنة 2020. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير مشكلة الديون المتعثرة في المصارف التجارية الجزائرية على السياسات الاقراضية في هذه المصارف، وذلك من خلال دراسة علاقة التأثير باستخدام متغيرات وسيطة هي حجم القروض، ومعدل الفائدة الحقيقي، ومعدل الخصم ومخصصات القروض.

- رميسة باهي، القروض المتعثرة وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية، وهي مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك بجامعة أم البواقي، سنة 2015، حيث يهدف هذا البحث إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تزايد ظاهرة القروض المتعثرة، وتحديد الأسباب الرئيسية وراء

حدوثها، وتحديد الإجراءات اللازمة للحد من انتشار هذه الظاهرة على مستوى البنوك التجارية وعلى مستوى الاقتصاد ككل.

- عادل هبال، دراسة بعنوان إشكالية القروض المصرفية المتعثرة - دراسة حالة الجزائر - مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 03، سنة 2011-2012، هدفت هذه الدراسة إلى، دراسة ظاهرة القروض المتعثرة، وقد توصلت إلى نتيجة بأن القروض المتعثرة لا يمكن تجنبها نهائيا ولا يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر ومحاولة التحقيق من أثارها قدر الإمكان.

هيكل المذكرة:

لإنجاز الدراسة في الحدود المرسومة زمنيا ومكانيا، يتم تقسيمها إلى ثلاث فصول وفقا لما يلي:

سنتناول في الفصل الأول مخاطر القروض المتعثرة، والذي قسم إلى ثلاث مباحث، الأول تمثل في سياسة الإقراض والضمانات المقدمة، أما الثاني فتناول مخاطر القروض البنكية، والمبحث الثالث تناول الاطار النظري للقروض المتعثرة في البنك، ثم نتطرق في الفصل الثاني إلى كيفية تسيير مخاطر القروض المتعثرة وطرق معالجتها، والذي قسم بدوره أيضا إلى ثلاث مباحث الأول تجلّى طرق قياس خطر القروض المتعثرة، أما الثاني عالج الاطار العام للتحليل المالي، والمبحث الثالث تناول وسائل الحد والوقاية من القروض المتعثرة، وأخيرا في الفصل الثالث والذي جاء تحت عنوان دراسة تحليلية لقرض استثماري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الذي يعتبر محاولة لتجسيد أو تطبيق أهم النقاط التي تم التطرق لها في الجانب النظري، والذي بدوره قسم إلى ثلاث مباحث الأول تمثل في عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" أما الثاني فتناول السياسة الإقراضية لوكالة بومرداس والمبحث الثالث والأخير خصص لدراسة حالة قرض استثماري ممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"

وينتهي هذا البحث بخاتمة تشتمل على أهم ما تم استخلاصه من نتائج، مع تقديم بعض الاقتراحات.

الفصل الأول

مخاطر القروض المتعثرة

تمهيد:

يعتبر التمويل عن طريق القروض عنصراً أساسياً لتحقيق الأهداف المسطرة لكل سياسة اقتصادية، فبدون المال والوسائل النقدية لا يمكن الحصول على مستلزمات الإنتاج التي تتحول من رأس مال نقدي إلى رأس مال منتج.

هذا و لأن قيم الأشياء يعبر عنها دائماً بالنقد و عملية الإنتاج و التوزيع تستلزم استخدام النقود والبنوك، وبالتالي التمويل عن طريق القروض يرتبط بالبنوك و التي تعتبر المحرك لأي دولة، كما أن المؤسسة والأفراد تلجأ للبنوك من أجل تمويل مشروعاتها وبدورها تضع تحت تصرف هذه المؤسسات وسائل عديدة من الائتمان وهي تقوم باختيار الوسائل التي تتلاءم مع احتياجاتها المالية و درجة سيولة أصولها و إمكانياتها المستقبلية .

ولكن هذا التمويل الذي يكون عن طريق القروض المصرفية لابد أن تحكمه سياسة معينة تسمى سياسة الإقراض التي تقوم بدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالقرض وهذه القروض معرضة بدورها لعدة مخاطر ولهذا على البنك أخذ الضمانات اللازمة لهذه القروض.

و قد قسمنا الفصل الأول إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: سياسة الإقراض والضمانات المقدمة.

المبحث الثاني: ماهية المخاطر البنكية و مختلف تصنيفاتها .

المبحث الثالث: الإطار النظري للقروض المتعثرة في البنك.

المبحث الأول: سياسة الإقراض والضمانات المقدمة.

لكل بنك سياسته الخاصة المتعلقة بالإقراض وكذا الاستعلام، حيث إقرار هذه السياسة واعتمادها من قبل الإدارة العليا للبنك والمتمثلة في مجلس إدارة البنك، كما تعبر السياسة الإقراضية للبنك التجاري عن الكفاءة والفعالية لإدارة الائتمان من خلال قرارها، وسنحاول في هذا المبحث إعطاء توضيحات عن السياسة الإقراضية.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض ومحتوياتها.

أولاً: مفهوم سياسة الإقراض.

التعريف الأول: تعرف على أنها تلك القواعد و الإجراءات و التدابير المرتبطة بتحديد حجم ومواصفات القروض و كذا الشروط و ضوابط منحها و متابعتها و تحصيلها، حيث يجب أن تكون هذه السياسة مرنة¹.

التعريف الثاني²: كما يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها إطار عام يتضمن مجموعة من المعايير والأسس و الاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام و إدارة الائتمان بشكل خاص، مما يحقق الأغراض التالية:

- ضمان المعالجة الموحدة للحالات المتماثلة .
- توفير عامل الثقة لدى الموظفين و بالتالي تجاوز أية حالة من حالات التردد و الخوف من الوقوع في الأخطاء .
- سرعة التصرف و اتخاذ قرارات اللازمة دون الرجوع للمستويات الإدارية العليا.
- تعزيز القدرة التنافسية للبنك في السوق المالي و النقدي.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2008، ص118.

² عبد الواحد غردة، "ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة قاتمة"، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004، ص63.

ثانيا: أهمية سياسة الإقراض¹.

عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة.

يتضح مما سبق أن تركيز هذه العملية في يد فرد واحد أو اثنين بالقرب من القمة، وهو ما يعين البطء في اتخاذ القرارات، وحرمان العاملين في هذا المجال من التنمية الذاتية وممارسة عملية اتخاذ القرارات.

والبنك التجاري كغيره من المنظمات له أهداف خاصة يسعى لتحقيقها وسياسة إقراض تحدد الاتجاه وأسلوب استخدام أموال البنك التي يتحصل عليها من المودعين، وبذلك يتضح أن لهذه السياسة أثر على اتخاذ القرار.

ثالثا: محتويات سياسة الإقراض².

إن سياسة الإقراض على الرغم من اختلافها من بنك لآخر، إلا أنها تتفق فيما بينها بين جميع المصارف من الإطار العام المكون لمحتوياتها، ويمكن تحديد مكونات سياسة الإقراض فيما يلي:

1- تحديد الحجم الإجمالي للقروض: ونعني بذلك أن إدارة البنك تقوم بتحديد حجم الأصول الممكن إقراضها بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد من المتغيرات في هذا المجال مثل حجم الودائع النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى، وينبغي على إدارة البنك أن لا تنسى دائما مراعاة متطلبات السيولة والوفاء بها.

2- تحديد تشكيلة القروض: إن تنوع حالات الاستثمار و توزيع المخاطر من الأساليب التي يستخدمها البنك التجاري للتقليل من نسبة المخاطر المحتملة، وفي هذا المجال يقوم المسؤول عن وضع سياسة الإقراض بتنوع تشكيلة القروض التي سوف يقدمها البنك.

¹ عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004، ص (141-142).

² هبال عادل، "إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012، صص 18-20.

3- مستويات اتخاذ القرار: ينبغي أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية التي يقع عليها مسؤولية اتخاذ القرار، مما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية من جهة و السرعة في اتخاذ القرارات خاصة عندما تكون حاجة الزبون إلى الأموال عاجلة من جهة أخرى و لتحقيق هذا عادة ما تنص سياسة الإقراض على حد أقصى لقيمة القرض الذي يقدمه كل مستوى إداري .

4- الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد: تضع بعض البنوك الحدود القصوى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى العميل الواحد، بهدف تقليل مخاطر تركيز الإقراض على عملاء معينين .

5- تحديد الضمانات التي يقبلها البنك: يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، مع مراعاة أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض (الفرق بينهما يسمى الهامش)، ويراعى في الضمانات عدة اعتبارات أخرى مثل وجود سوق للسعة محل الضمان¹.

6- مجالات الإقراض المسموح بها أو غير المسموح بتحويلها : تعمل السلطات النقدية على تحديد نوع القروض المسموح بها وذلك عن طريق معرفة مصير تلك القروض إلى أين تذهب وما الغرض الذي اقترضت لأجله، فإن توافقت مع النظام العام فهي مسموحة أما إذا كانت لغاية خطيرة مثل تمويل الإرهاب، صناعة الأسلحة ... فهي غير مسموح بها².

7- تحديد نوع و طبيعة المخاطر: تتسم هذه الخطوة بأهمية قصوى لكون قرار الإقراض محفوف بالمخاطر إذ تعتبر المخاطر أساس تقدير أسعار الفائدة على القروض، ومن المتوقع أن تكون هذه الأسعار متفاوتة بتفاوت حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، ومن هذا المنطلق من الضروري جدا محاولة التحكم إلى حد ما في المخاطر المرتبطة بانخفاض أسعار الفائدة، و مدى تأثيرها على القروض القصيرة، فقد يضطر البنك إلى إعادة استثمار تحصيلات تلك القروض، في قروض أخرى قصيرة الأجل أيضا تحمل سعر فائدة منخفض عن سابقتها أي إن البنك في هذه الحالة يلجأ إلى تعويم سعر الفائدة .

8- الأهلية الائتمانية: من الاعتبارات التي يجب أن تأخذ عند وضع سياسة الإقراض توافر الشروط القانونية في المنشأة المقترضة قبل إقراضها إضافة إلى بعض الشروط التي تتعامل بها المصارف

¹ خالد أمين عبد الله وحسين سعيد سعيان، "العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة"، دار الوائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 65.

² فريد راغب النجار، "إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة (مخاطر المصارف في القرن الحادي والعشرين)"، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 49

كنسبة الأرباح المحققة و حد أدنى من رأس المال و الاحتياطات و بعض النسب التي يمكن الاستناد إليها كمعايير في تحليل هيكل التمويل لهذه المنشأة وأن لا تمنح القروض إلا بعد تحليل المركز الائتماني للعميل المقترض .

9- متابعة القروض: في هذا الإطار تحدد سياسة الإقراض الإجراءات الواجب إتباعها في متابعة القروض التي تم تقديمها لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد ما يسمح لاتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب، هذا و قد تنص السياسة على تحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر، كما تنص على الحالات التي ينبغي أن تتخذ فيها إجراءات معينة مما يضمن تحصيل مستحقات البنك أو الجانب الأكبر منها¹.

المطلب الثاني: أسس سياسة الإقراض والعناصر المؤثرة فيها.

أولاً: أسس سياسة الإقراض .

تسعى المصارف أساساً إلى تحقيق عنصرين أساسيين هما: الربحية، و متطلبات السيولة، حيث لا تستطيع إدارة المصارف استثمار كل أموالها في منح و تقديم التسهيلات و المساعدات الائتمانية لأنها بذلك تحقق الربحية دون متطلبات السيولة، و بالمقابل لا يمكنها الاحتفاظ بكل أموالها دون إقراضها، لأنها ستحقق متطلبات السيولة دون تحقيق مبدأ الربحية، لذلك فإن إدارة المصارف تسعى دائماً إلى تحقيق التوازن بين مختلف أسس السياسة الإقراضية و المتمثلة في: الربحية، السيولة، الأمان، والتي سنقوم بدراستها فيما يلي²:

1. مبدأ الربحية:

تقوم المصارف على أساس هذا المبدأ بقياس كفاءتها وتحقيق الأرباح بالنسبة للبنك يعني أن إيراداته أكبر من تكاليفه.

أ. تشمل الإيرادات ما يلي:

- الفوائد الدائنة: وهي مجموع التسهيلات الائتمانية؛

¹ عبد الواحد غردة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² هبال عادل، مرجع سبق ذكره، ص ص (21-22).

- العملات الدائنة: هي المقابل الذي تحصل عليه المصارف لقاء خدماتها للآخرين؛
- فروقات العملة الأجنبية: هي الأرباح المحققة من شراء و بيع العملات الأجنبية؛
- إيرادات أخرى: مثل عوائد الاستثمار، العوائد المالية، العوائد المتأتية من خصم الكمبيالات... إلخ
- ب. أما التكاليف تتمثل في:
- الفوائد المدينة: تعبر عن الودائع التي يقوم البنك بدفعها ؛
- العملات المدينة: وهي التي يدفعها البنك إلى المؤسسات الأخرى مقابل تقديمها خدمات للبنك نفسه؛
- المصاريف الإدارية و العمومية.

و تجدر الإشارة أنه على البنك اقتطاع نسبة معينة من صافي الأرباح كل سنة ليضعها في الحساب الإجباري و يستمر في الاقتطاع حتى يصل إلى الموازنة بين مجموع الاحتياطي الاجباري و حجم رأس المال .

2. مبدأ السيولة:

نقصد بمبدأ السيولة مدى قابلية أي أصل للتحويل إلى نقود وبأقصى سرعة وبأقل خسارة وعلى مستوى البنك فهي قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في إمكانية مواجهة طلبات سحب المودعين، والاستجابة لطلبات الإقراض، وتعتمد السيولة على عدة عوامل أهمها:

- مدى ثبات الودائع: أي لا يجوز للعميل سحب الودائع قبل موعد الاستحقاق؛
- قصر مدة المساعدات البنكية الممنوحة: أي كلما كانت فترة القروض قصيرة كلما اطمأنت البنوك، لأن التغيرات و التقلبات تحدث في المدى البعيد.

3. مبدأ الأمان:

يعود ظهور هذا المبدأ إلى ثقة إدارة البنك بأن كل القروض التي تمنحها للعملاء سوف يتم سدادها في الوقت المحدد، ويتم منح الائتمان للمقترض بالاعتماد على سمعة العميل التجارية، انتظام العميل في سداد الالتزامات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن الضروري الاعتماد على كفاءة و خبرة العاملين على المؤسسة المقترضة و مدى نجاح أعمالها وكذا مكانتها في السوق، بالإضافة إلى مركزها المالي وظروف عملها، أي بصفة عامة كل ما يتعلق بالمحيط الداخلي و الخارجي لطالب القرض.

ثانياً: العناصر المؤثرة على سياسات الإقراض:

تتعدد العناصر المؤثرة على سياسات الإقراض ولعل من أهمها ما يلي¹:

1/ تحليل التكلفة والمخاطرة لعملية الائتمان:

يعتبر حجم الإقراض الممنوح من المصارف دالة لقدرة البنك على توفير الموارد اللازمة، وعلى البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلى الحد الذي تكون فيه تكلفة آخر دينار مودع تتبارى مع العائد الحدي من آخر دينار مقرض أو مستثمر، وكلما كبر حجم البنك زادت لدى الإدارة مرونة أكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من المصارف الصغيرة.

فالودائع الجارية تكلف البنك مجموعة من النفقات، وكلما زاد حجم الودائع كلما قل نصيب الدينار من التكلفة وهكذا.

أما بالنسبة للمخاطرة فهي ذات تأثير كبير على تشكيل القروض و سياستها في البنك نظراً لأهمية عنصر المخاطرة و عنصر الربح في أداء العمليات المصرفية بنجاح وقد تركز بعض المصارف على الأرباح أكثر من المصارف الأخرى مما يدعوها إلى إعداد سياسات إقراض أكثر جرأة، مثل الاهتمام بالإقراض طويل الأجل، أو الإقراض الاستهلاكي، والذي يتمتع بأسعار فائدة أعلى من الإقراض القصير الأجل لمنظمات الأعمال².

2/ الظروف و الأوضاع الاقتصادية .

الظروف والأوضاع الاقتصادية سواء القومية أو المحلية في المنطقة التي يخدمها البنك، حيث يؤثر الطلب على معظم أنواع القروض وبشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي إذ تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل موسم الاقتراض، كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين³.

¹ مصطفى النشري، "السياسات النقدية والمصرفية"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، 2003، ص193.

² صبحي تادرس قريصة و مدحت محمد العقاد، "النقد والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983، ص127.

³ عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات المصارف"، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص104.

كما تؤثر حالات الرواج و الكساد و بشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع والإقراض على حد سواء.

3/ الاحتياجات الائتمانية للمنطقة التي يخدمها البنك (موقع البنك).

حيث نجد أن المصارف الأجنبية لكي تأخذ ترخيصا لابد أن تقدم الاحتياجات الائتمانية للمجتمعات التي تخدمها، حيث ينبغي أن تمنح القروض للمقترضين الذين يقدمون طلبات قروض سليمة من الناحية المنطقية والاقتصادية، فمثلا في حالة المصارف التي توجد في مناطق تعنى بتربية الماشية و تنمية الثروة الحيوانية لا ينبغي أن تدير ظهرها لتمويل هذا النشاط، ولكن يجب أن تضع سياستها الائتمانية لكي تتناسب مع حاجات هذا النشاط الاقتصادي¹.

وبالإضافة إلى هذه العناصر توجد عوامل أخرى أهمها²:

أ- موقف رأس المال؛

ب- استقرار الودائع؛

ت- السيولة المتاحة؛

ث- أثر السياسات النقدية والمالية؛

ج- مقدرة وخبرة القائمين على الائتمان والإقراض للبنك.

المطلب الثالث: الضمانات المقدمة للمخاطر المصرفية.

ترى معظم المصارف أن الضمانات ضرورة حتمية لإراحة نفسها من القلق الذي قد ينجم بسبب تعثر المقترض عن السداد.

الفرع الأول: تعريف الضمان.

يمكن تعريفه على أنه:

¹ مصطفى الشبيدي شبة، "النقود والمصارف والائتمان"، الدار الجامعة الجدية للنشر، الاسكندرية، 1999، ص163.

² صبحي تادرس قريصة و مدحت محمد العقاد، مرجع سبق ذكره، ص132.

- تعريف 01: التحقيق المادي للوعد بالتسديد من طرف المدين للدائن أو طرف ثالث على شكل التزام يعود عليه الربح حسب إجراءات مختلفة، إما بتفصيل حق السلع أو رهن أثاث أو بيانات يملكها الملتزم بالوعد¹.
- تعريف 02: الضمان هو تجسيد تعهد بالدفع مقدم للدائن من طرف المدين أو شخص آخر تحت شكل التزام بتخصيص لصالحه، حسب طرق مختلفة، إما أن يكون حق رهن على منقولات أو عقارات مملوكة من طرف الذي قدم الالتزام².
- الضمانات هي نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد وباختلاف طبيعة الضمانات يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين: الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية إضافة إلى التأمينات التي تعتبر ضمانات ثانوية.

الفرع الثاني: أنواع الضمانات المصرفية.

هناك مجموعة من الضمانات الشخصية والعينية (الحقيقية) وهي:

أولاً - الضمانات الشخصية: وتعرف على أنها تعهد شخصي طبيعي أو معنوي، أو مجموعة من الأشخاص على تنفيذ التزام المدين الرئيسي في حالة عجزه أو تجاوزه الأجل المحدد لتاريخ الاستحقاق إلى الدائن البنك و سميت بالضمانات الشخصية نظرا لتعلقها بالشخصية المعنوية أو الطبيعية للجهة الضامنة فيها كالسمعة المشرفة وما يميز هذه الضمانات هو سرعة و بساطة وضعها أما ما يعيبها فهو صعوبة تقييم ذمة الضامن وما إذا كان هو نفسه في وضعية مدين رئيسي.

كما يمكن التمييز بين نوعين من الضمانات الشخصية:

أ - الكفالة:

حسب المادة " 644 " من القانون المدني الجزائري تعرف الكفالة على أنها عقد يكفل بمقتضاه شخص تنفيذ الالتزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به المدين نفسه³.

¹ عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص 64.

² قاسمي آسيا، "تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك حالة القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009، ص 111.

³ المادة 644 من القانون المدني الجزائري، ص 124.

ونظرا لأهمية الكفالة لضمان شخصي يجب ألا تهمل بعض الجوانب الأساسية فيها، حيث يجب أن تكون مكتوبة وواضحة من حيث الالتزام، وبذلك فالوضوح يجب أن يتم عبر العناصر الأساسية التالية:

- موضوع الضمان.
- مدة الضمان.
- الشخص المدين المكفول.
- الشخص الكافل.
- أهمية وجود الالتزام.

كما نجد صورتين للكفالة:

• **الكفالة البسيطة:** حسب المادة " 647 " من القانون المدني الجزائري فإنه¹:

تجوز كفالة المدين بغير علمه، وتجوز أيضا رغم معارضته.

• **الكفالة التضامنية:** حسب القانون المدني الجزائري فإنه²:

"إذا تعدد الكفلاء في دين واحد وكانوا متضامنين، فكل كفيل مسؤول عن الدين كله وهو مطالب بتسديده في حالة ما إذا طلب الدائن (البنك)، وذلك باعتباره شريكا في أصل الدين".

وبالتالي فهذا النوع من الكفالة يمنح ضمنا أكبر للدائن (البنك) في حالة عجز المدين وعلى البنك اختيار من يبدو أكثر قدرة على التسديد من الكفلاء، أي أن هذه الكفالة تكون بين المدين و الكفيل و للدائن (البنك) الحق في مطالبة أي منهما في حالة عدم السداد، وبذلك يمكن لهذا النوع من الكفالة أن تكون بمثابة سند تسديد في الوقت الذي يكون فيه المدين الرئيسي مفلسا.

¹ المادة 647 . القانون المدني الجزائري، أمر رقم 57 - 58 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق ل 26 سبتمبر 1975، ص124.

ب - الضمان الاحتياطي.

يمكن القول أنه: التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه بتسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد والأوراق التجارية التي يمكن أن يسري عليها هذا النوع من الضمان هي:

سند الأمر، السفتجة، الشيكات، والهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة التجارية في تاريخ الاستحقاق، و بذلك يمكن لهذا الضمان أن يقدم من طرف أحد الموقعين على الورقة¹.

ثانيا - الضمانات العينية (الحقيقية).

تقوم هذه الضمانات على موضوع الشيء المقدم للضمان وتتمثل في العقارات والمنقولات.

حيث توضع هذه القيم تحت تصرف الطرف الدائن البنك على سبيل الرهن، وليس على سبيل تحويل الملكية ففي حالة عجز المدين على الوفاء بالدين يمكن للدائن أن يسترجع دينه من خلال هذه القيم بعد بيعها.

كما يمكن للبنك أن يشرع في عملية البيع هذه خلال 15 يوما، ابتداءا من تاريخ القيام بتبليغ عادي للمدين و يمكن التميز بين نوعين من الضمانات الحقيقية رهن حيازي ورهن رسمي .

أ- الرهن الحيازي.

وفيه يقوم المدين بتسليم الضمان للدائن ليصبح في حيازته وهذا كتأمين لفرضه أو أي التزام ناشئ بين الطرفين وفق ما هو محدد في الاتفاق، وللاشارة أنه في هذا النوع من الرهونات أن الملكية تكون من نصيب المودع أو صاحب الرهن أما الحيازة فتكون من نصيب المودع إليه البنك و بالتالي فإن البنك يملك حق الاحتفاظ به لحين سداد الدين، وإذا لم يستطع المودع تسديد الدين فيمكن للبنك التصرف فيه وبيعه لاسترجاع أمواله.

¹ قاسمي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 124.

ب - الرهن الرسمي.

ومعناه أن مصلحة معينة في ملكيته يتم نقلها بغرض الضمان لاسترداد أموال اقترضت، وتشمل هذه الممتلكات القيم المنقولة وغير المنقولة.

والملاحظ أن الحياة تبقى لدى الراهن المدين بينما تنتقل الملكية بناء على العقد، ويترتب على ذلك حق البنك المرتهن في ملكية العقار والتصرف فيه بالبيع، في حالة عجز المرتهن المدين دون الحصول على إذن من المحكمة لاسترداد أمواله.

الفرع الثالث: خصائص ومميزات الضمان.

نظرا لأهمية الضمان مهما كان نوعه، فإنه لا بد من أن يتوفر على بعض الخصائص والمميزات حتى يقبل كضمان لدى البنك.

أولاً- خصائص الضمان.

على مقدم الضمان أن يراعي وجود بعض الموصفات في الضمانات التي يقدمها والتي من أهمها¹:

أ- **التقدير**: يقوم مسؤول التسهيلات بتقدير قيمة الضمان كما يمكن تكليف خبير معتمد لإجراء مثل هذا التقدير.

ب- **التسويق**: يؤخذ بعين الاعتبار أثناء تقديم الضمان كما يكون قابلا للتسويق والبيع بسهولة، وهذا لتحويله إلى سيولة نقدية عند الحاجة دون الوقوع في خسارة.

ت- **استقرار القيمة**: والمقصود بها أن تكون قيمة الضمان مستقرة وثابتة طول فترة سريان الائتمان المصرفي، كما لا يجب أن تكون هذه القيمة معرضة لانخفاض بصورة كبيرة، أو تعرضها للتلف بمرور الوقت.

ث- إمكانية نقل ملكية الضمان بسهولة، وبشكل قانوني إلى أي شخص آخر عند الحاجة، ودون إجراءات معقدة قد تتطلب وقتا لتطبيقها.

ج- يجب مراعاة زيادة القيمة التقديرية للضمان عن التسهيلات المطلوبة بفارق معين، وهذا بحسب الحالة.

¹ عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص ص(65-66).

كما ينبغي مراعاة التأمين على بعض أنواع الضمانات التي يمكن أن تتعرض لبعض الأخطار كالتأمين على السيارات والبضائع المخزنة.

ح- وأن تكون قيمة هذا التأمين متناسبة مع القروض الممنوحة مقابلها، وأنه يكون البنك هو المستفيد بالدرجة الأولى، ومن هذه العملية.

ثانيا- مميزات الضمان: يتمتع الضمان المقدم بالمميزات التالية¹:

أ- الضمان واضح في قيمته دون أتعاب أو إجراءات.

ب- يمكن تسويله و تحويله إلى نقد سريع وبكل سهولة.

ت- أن يتمتع باستقرار في قيمته السوقية رغم تقلب الأسعار.

ث- ألا يدخل البنك مع أطراف أخرى في التزام إضافي.

ولكي تكون قيمة هذا الضمان متناسبة مع القروض الممنوحة مقابلها، وأن يكون البنك هو المستفيد بالدرجة الأولى من هذه العملية.

المبحث الثاني: ماهية المخاطر البنكية ومختلف تصنيفاتها.

مع التسليم بأن المخاطرة أمر طبيعي فيما يتعلق بممارسة الوضعية البنكية إلا أن ذلك لا يعني إغفال الدراسة العلمية و الالتزام بالحيطه و الحذر لضمان البقاء و الاستمرار، ومن أجل توضيح هذه النقطة سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم المخاطر البنكية و مختلف تصنيفاتها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية و تطورها.

تتعرض البنوك وفقا لطبيعة نشاطها لمخاطر عديدة ومشتبهة، لدرجة أن السعة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر و ليس تجنبها، وسنحاول في هذا المطلب بيان مفهوم المخاطر البنكية والوقوف عند أهم محطات تطورها.

1/ البيئة المصرفية ونشأة المخاطر²:

¹ عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 67

² طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر"، أفراد، إدارات، شركات، بنوك"، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص 194.

ساعدت على تحقيقه، فقد كانت الصناعة تخضع للتنظيم القانوني، والعمليات المصرفية التجارية كانت تقوم أساساً على تجميع الموارد والاقتراض، كما أن محدودية المنافسة سهلت على تحقيق معتبرة ومستقرة، فضلاً على أن البيئات التنظيمية كانت منشغلة بسلامة الصناعة والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها ، هذا بالإضافة إلى كون حوافز التغيير والمنافسة كانت منخفضة.

أما ابتداء من مطلع الثمانينات سجلت موجات من التغيير الجذري في صناعة الأمر الذي أدى إلى اتساع وتنوع المنتجات والخدمات البنكية، وابتكار منتجات جديدة باستمرار خاصة أولئك العاملين في الأسواق المالية، كما نشط البحث على عن فرص ومنتجات سوقية جديدة، حيث تطورت خدمات القيمة المضافة مثل تملك الأصول وتمويل المشاريع وبطاقة الائتمان والمشتقات بمعدل سريع ، كما دخلت البنوك مجالات أعمال جديدة وواجهت مخاطر جديدة وتناقصت الحصة السوقية للوساطة مع نمو أسواق رأس المال واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة.

إن موجات التغيير المسجلة آنذاك ولدت المخاطر البنكية وزادت من حدتها خاصة مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات جديدة والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال، وازدياد تقلب الأسواق واختفاء العوائق والحواجز القديمة التي حدثت من نطاق عمليات مختلف المؤسسات المالية بعبارة أخرى: إن زيادة حدة المخاطر بشكل كبير في العصور الحديثة يرجع أساساً إلى أمرين مرتبطين بطبيعة الاقتصاد الحديث وهما: زيادة معدلات التغيير في الحياة الاقتصادية من ناحية، وزيادة معدلات الترابط ، والتداخل بين قطاعات الاقتصاد من ناحية أخرى.

2/ مفهوم المخاطر البنكية:

يمارس البنك بشكل عام المتاجرة بالمال، حيث يركز نشاطه على قبول الودائع ومنح الائتمان وهو بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموالاً فائضة وأولئك ذوي الحاجة إليها، وبالنظر إلى طبيعة نشاط البنك نجد أن المخاطر مفهوم لصيق بالعمليات البنكية وملزم لها ، حيث يقصد به احتمال أن يكون التوقع بالعائد المستقبلي خطأً، بما يعني أن المخاطر تتعلق باحتمال ظهور حدث غير مرغوب فيه.

وعموما فقد تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح المخاطر، واختلفت باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل مهتم بظاهرة المخاطرة، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها للمخاطرة ومن أهم التعاريف ما يلي:

- التعريف الأول: " تعرف المخاطر بأنها التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة"¹.
- التعريف الثاني: " الخطر هو مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقلا"².
- التعريف الثالث: " المخاطر هي درجة الاختلافات في تدفقه النقدي عن تدفق نقدي مقدر أو المتوقع"³.

مما سبق نستنتج أن، مصطلح المخاطر البنكية يدل على احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فعلا عن تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين .

المطلب الثاني: تصنيف وتقييم المخاطر البنكية .

هناك عدة مقاييس تصنف على أساسها المخاطر التي تواجهها البنوك، فطبقا لتقسيم الكلاسيكي تصنف المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى أربعة أنواع رئيسية هي المخاطر المالية، مخاطر التشغيل، مخاطر الأعمال ومخاطر الأحداث، مثلما يوضحه الشكل الموالي:

¹ نبيل حشاد، " دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، موسوعة بازل 2، الجزء الثاني، 2005، ص22.

² طارق عبد العال حماد، " دليل المستثمر في بورصة الأوراق المالية"، المكتب العربي، القاهرة، 2000، ص 260.

³ محمد صالح الحناوي، " الإدارة المالية والتمويل"، ورقة عمل، جامعة عين شمس، القاهرة، 1999، ص 230.

الشكل رقم (1): المخاطر التي تتعرض لها البنوك.



المصدر: نبيل حشاد، "دليلك إلى إدارة المخاطر"، مرجع سبق ذكره، ص 21.

أما من الناحية العلمية فقد صنف المخاطر التي تواجه البنوك إلى صنفين أساسيين هما:

1-التصنيف على أساس ارتباط الخطر بالمؤسسة المصرفية

وفقا لهذا المعيار صنف المخاطر إلى نوعين هما: المخاطر النظامية (العامة) والمخاطر غير النظامية (الخاصة).

1.1 - المخاطر النظامية

تعرف المخاطر النظامية بأنها تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات¹.

وتعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مصدرا للمخاطر النظامية ، حيث يصعب التحكم فيها أو السيطرة عليها بالتنوع لأنها تمس اقتصاد الدولة ككل.

2.1 - المخاطر غير النظامية

وهي عبارة عن المخاطر المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو هي ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة ،وهي تنشأ عادة نتيجة ظروف معينة مثل ضعف إدارة البنك، الإضرابات العمالية، الأخطاء الإدارية وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة مما يؤثر على عوائد البنك، وبالتالي فإن المخاطر الخاصة يمكن التنبؤ بها على نحو المستقبل، ويمكن كتابتها في شكل معادلة كما يلي:

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر النظامية} + \text{المخاطر غير النظامية}$$

وتجدر الإشارة إلى أن النصيب الأكبر من المخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية، لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها. كما أنه يمكن التقليل من المخاطر غير النظامية عن طريق التنوع. وهو ما لا يسمح به في حالة المخاطر النظامية .

2-التصنيف على أساس مصدر الخطر

وفقا لهذا المعيار تم تصنيف المخاطر التي تتعرض إليها البنوك إلى نوعين رئيسيين هما: المخاطر المالية ومخاطر التشغيل (العمليات)¹.

¹ محمد صالح الحناوي ، مرجع سبق ذكره، ص322.

2-1 - المخاطر المالية

المخاطر المالية هي مقياس نسبي لمدى تقلب العائد المنتظر تحقيقه مستقبلاً، أو هي مقدار الخسارة الناتجة عن تغيرات غير مؤكدة، بمعنى أن الخطر المالي هو التقلب المحتمل في النواتج بما يخلف خسائر قابلة للقياس الكمي، ويتميز بخاصيتين هما

- قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين.
- قيمته في المستقبل تنطوي على إحدى النواتج المحتملة التالية:

نتيجة موجبة: حينما تكون القيمة الفعلية للخطر أفضل من القيمة المتوقعة.

نتيجة محايدة: حينما تكون القيمة الفعلية للخطر مساوية تماماً للقيمة المتوقعة.

نتيجة سالبة: حينما تكون القيمة الفعلية أسوأ من القيمة المتوقعة.

ومن أهم المخاطر المالية المصرفية نجد المخاطر الائتمانية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر التضخم ومخاطر محفظة الأوراق المالية... إلخ

2-2 - مخاطر التشغيلية:

المخاطر التشغيلية هي المخاطر الناجمة عن اختلال في الأنظمة الداخلية للبنك كنظام المعلومات والنظام المحاسبي والأنظمة المعلوماتية. كما أنها يمكن أن تنشأ نتيجة لارتكاب الأخطاء أو الغش من طرف الأفراد العاملين بالبنك أو عدم احترامهم لأداب و أخلاقيات المهنة... إلخ

نستنتج مما تقدم أن تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك دليل على تنوع أنشطتها واتساع نطاقها. كما أن معرفة تلك المخاطر يتطلب من البنوك تحديدها بدقة ومعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها وهذا سواء تعلق الأمر بالمخاطر المالية أو المخاطر التشغيلية .

¹ حسام عطية عبد المقصود، "أثر المخاطر المصرفية على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية"، رسالة ماجستير ، إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002 ، ص 77، 78.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في مخاطر العمل البنكي

تتطوي جميع الجوانب المتعلقة بالبنوك على درجات متباينة من المخاطر كما سبق أن ذكرنا وبالتالي من الخسائر المحتملة. ويأتي على رأس القائمة من حيث حجم مخاطر النشاط الائتماني والالتزام بالقوانين السارية ثم يليها سعر الفائدة والسيولة، وتنتهي القائمة بنظام التشغيل والإستراتيجية والذات يحظيان بأقل درجة من المخاطر. على أن درجات المخاطر تختلف داخل كل نشاط، فمثلا ينطوي الائتمان العقاري لأغراض تجارية على مخاطر أكبر من الائتمان لأغراض الإسكان. كما يتضمن التعامل في الأوراق المالية المضمونة برهن عقاري على مخاطر أكبر من الأوراق المالية المضمونة من الحكومة. ويجب عند تقييم مخاطر أنشطة البنك دراسة العناصر التالية¹:

- التطورات التي تطرأ على الصناعة واتجاهات التكنولوجيا والتشريعات و المنافسة.
- الربحية الحالية والمتوقعة للصناعة الحالية.
- هيكل إيرادات البنك ومدى تقلبه.
- الوضع الاقتصادي والمرحلة الحالية ودورة العمل.
- التوقعات الخاصة بالمستقبل طبقا لتقارير المؤسسات الدولية.

ويمكن القول أن الصناعة المصرفية تكون عالية المخاطر عندما تعاني إيرادات شديدة التقلب والتعرض الدائم لتغيرات في النشاط الاقتصادي أو أسعار الفائدة أو التغيرات السريعة في الأسعار أو فنون الإنتاج أو تفضيلات العملاء. على الجانب الآخر ، فإن الصناعة المصرفية منخفضة المخاطر لا تخدم كثيرا تدعيم القاعدة الرأسمالية للبنك أو استقرار إيراداته أو سمعته.

جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية بصورة منتظمة، وحيث أمكن يتم التقييم بطريقة كمية ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة.

- المراجعة المستقلة:

تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة تتوفر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختبار فعالية أنشطة إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر.

¹ نبيل حشاد، " دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، مرجع سبق ذكره، ص22.

-التخطيط للطوارئ:

يجب أن تكون هنالك سياسات و عمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة وغير العادية وجب أن تختبر جودة هذه السياسات والعمليات .

المبحث الثالث: مفهوم وأسباب تعثر القروض.

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى توضيح الأسس المتعلقة بظاهرة التعثر، وقبل ذلك نعرف التعثر المالي مع ذكر أسبابه.

المطلب الأول: ماهية القروض المتعثرة ومراحلها

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى إعطاء مفهوم التعثر المالي وتوضيح أهم المصطلحات المتعلقة بالتعثر المالي بالإضافة إلى مفهوم الفشل، العسر، والإفلاس الذي له علاقة بمصطلح التعثر المالي.

1/ المفاهيم المختلفة للتعثر:

1-1 - الإفلاس:

تمثل أقصى درجات الشركة عندما تصل إلى درجة الإفلاس، وهو الموقف الذي يتميز ليس فقط بعدم مقدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المستحقة بل إن حقوق المساهمين تصبح غير كافية نظرا لوجود خسائر كبيرة متراكمة استهلكت حقوق المساهمين¹.

1-2 - العسر المالي (الفشل المالي):

يتخذ الفشل المالي مظهرين هما:

أ. العسر الفني Technical Insolvency:

وهو الموقف الذي تعجز فيه الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة رغم أن أصولها أكبر من التزاماتها ويعبر عن هذا المفهوم عادة بأزمة السيولة.

¹ شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2012، ص 127.

ب. العسر الحقيقي Real Insolvency:

وهو الموقف الذي تعجز فيه الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة وتكون أصولها أقل من التزاماتها¹.

1-3- العميل المتعثر:

هو العميل الذي يتوقف على سداد الأقساط أو الفوائد المستحقة عليه في مواعيدها، أو يواجه مشاكل مالية أو إدارية أو تسويقية يترتب عليها في النهاية تخلفه عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في مواعيدها.

1-4- الفشل:

تتباين وجهات نظر المهتمين بظاهرة الفشل في تحديد أنواعه إلا أن الاجتماع يشير إلى أن للفشل الأنواع التالية:

أ. الفشل الاقتصادي:

تحدد مضمون هذا النوع من الفشل عندما تعجز عوائد المنشأة في تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال، أو بمعنى آخر أنه يعني قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس مال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.

ب. الفشل المالي: وهو ما يهم إدارة الائتمان والذي من خلاله يعجز العميل عن تسديد التزاماته من الأقساط المستحقة وكذلك فوائد هذه الأقساط².

1-5- التعثر المالي:

يعني نقص العوائد أو توقفها، وعدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها كما يقصد به المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل إلى التوقف عن السداد، ولكي يكون هناك قرض متعثر يمر بالمراحل التالية

¹ شقيري نوري موسى، "إدارة المخاطر"، مرجع سبق ذكره، ص 127.

² بلال أبيش، "إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري"، مذكرة ماستر أكاديمي، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، 2015، ص4.

- ديون عادية : لا يواجه البنك أية مشاكل في استردادها وهذه الديون يطلق عليها عادة ديون جيدة أو منتظمة .
- ديون معدومة : وهي الديون التي استنفذ البنك بشأنها كافة وسائل المطالبة فضلا عن كافة الإجراءات القانونية الممكنة وتعذر عليه استردادها ولكنه يظل يتابع المدينين فيها لسدادها في حالة ظهور أي أموال .
- ديون متعثرة: وهي تقف وسط ديون البنك عادية والمعدومة.

2/ مفهوم القروض المتعثرة

2-1- المفهوم الاقتصادي للتعثر¹ :

يقصد بالمشروع المتعثر اقتصاديا، المشروع الذي يقل فيه معدل العائد على الاستثمار عن تكلفة رأس المال وبذلك يفقد المشروع المتعثر اقتصاديا مبرر وجوده إن لم يتمكن من رفع معدل العائد على الاستثمار.

كما يقصد به المشروع الذي لا يكفي دخله لتغطية نفقاته أو الذي يقل فيه معدل العائد على الاستثمارات (بتكلفتها الدفترية) عن تكلفة رأس المال كما يقصد به تلك المشاريع التي لا تكفي عوائدها لتغطية نفقاتها المستحقة رغم زيادة ممتلكاتها عن خصومها .

2-2- المفهوم المصرفي للتعثر:

هي تلك القروض التي لا تدر عائدا، بمعنى أنها تلك الديون التي يتقرر عدم إضافة العوائد المحتسبة عليها لإيرادات البنك. وإنما تجنب في حسابات مستقلة كما يقصد به محاولة العميل أو المدين بصناعة ظروف إقناعية مفتعلة في إدارة مفاوضات ناجحة مع البنوك الدائنة بهدف تخفيض حجم الدين وتحقيق أكبر استفادة ممكنة بتخفيض ما عليه من ديون قائمة أو مستحقة والحصول على موافقة الدائن بذلك.

¹ بلال أبيش، مرجع سبق ذكره، ص5.

مما سبق يمكن تعريف القروض المتعثرة على أنها تلك الديون التي عجز المقترضون على سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترض من الوفاء بسبب حدث غير محسوب أو لظروف أطاحت بنشاطه.

المطلب الثاني: مفهوم تعثر المشروعات والزبائن ومراحله.

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى إعطاء مفهوم لتعثر المشروعات والزبائن ومراحل تعثر المشروعات.

1/ مفهوم تعثر المشروعات.

كثرت وتعددت المفاهيم الخاصة بتعثر المشروعات وإن كانت كلها تتمحور حول فكرة واحدة.

المشروع المتعثر: هو ذلك المشروع الذي لا يسدد الفوائد في مواعيدها ولا يسدد الأقساط عند استحقاقها ودائم الطلب في إعادة جدولة أو تأجيل الأقساط وترفض له شيكات على حساباته لدى البنوك الأخرى.

وينتج عن المشروعات المتعثرة القروض المتعثرة (Loan Works out) التي تقف موقفا وسطا بين قروض البنوك العادية والقروض المعدومة والقروض المتعثرة، عبارة عن التسهيلات الائتمانية المختلفة التي حصل عليها الزبون والمشروع ولم يتم تسديدها في ميعادها بأقساطها وفوائدها المتراكمة ولذا تتحول القروض من التسهيلات الائتمانية الجارية إلى أرصدة مدينة متوقفة، وبمرور الوقت تصبح قروض متعثرة.

ويقصد بالمشروعات المتعثرة في المفهوم الاقتصادي تلك المشروعات التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها، كما يعني تلك التي يقل فيها معدل العائد على الاستثمارات بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال، ويعد المشروع متعثرا إذا لم يتمكن من مقابلة التزاماته المستحقة على الرغم من زيادة أصوله عن خصومه فيما يعرف بأزمة السيولة وعموما هناك العديد من ظواهر وعلامات التعثر (Warningsings) من أهمها:

1-1/ التغيير في إدارة المشروع بشكل مستمر وعلى فترات قصيرة وتنازع الإدارة وعدم القدرة على اتخاذ قرارات جماعية.

1-2/ الاختلال في العملية الإنتاجية وزيادة الطاقة وغير المستغلة والعمل بطاقة إنتاجية غير اقتصادية أو توقف العمل بالمشروع نهائياً.

1-3/ ضعف الطلب على منتجات المشروع وانخفاض القدرة على تعريف الإنتاج.

1-4/ الاتجاه إلى تصفية الأصول الثابتة وعدم القدرة على صيانة ما بقي منها بالإضافة إلى انتهاء العمل الافتراضي لها وعدم تجديدها.

1-5/ تكدس المخزون التام الصنع وضعف معدل دورانه.

1-6/ ظهور خسائر متتالية تتسبب في تآكل رأس المال وحقوق المساهمين والغير، وتراكم الأعباء التمويلية من فوائد و أقساط للبنوك.

1-7/ عجز المشروع عن الوفاء بالتزاماته تجاه زبائنه وعلاماته ارتداد الشيكات والكمبيالات.

1-8/ العجز عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه البنوك وطلب جدولة بعض أو كل القروض.

1-9/ الدخول في منازعات قضائية مع المتعاملين مع المشروع أو الغير.

1-10/ تغير نشاط الزبون أو المشروع مع التأمل والبحث في أسبابه.

2/ مراحل تعثر المشروعات

لعل مفهوم تعثر المشروعات ووجود ظواهر علامات للتعثر يشير إلى أن المشروع المتعثر يتحول عبر مراحل مختلفة إلى مشروع مفلساً اقتصادياً أي يعاني من حالة إفلاس اقتصادي يصل إليها من خلال عدد من مراحل هي:¹

✓ المرحلة الأولى: وتبدأ من السحب على المكشوف إلى زيادة الأعباء.

✓ المرحلة الثانية: وهي مرحلة الفشل الاقتصادي، وتتمحور حول عدم قدرة المشروع على تحقيق أرباح أو الوصول إلى صافي ربح أقل من المبلغ المناسب لتغطية المخاطر حيث أن الربحية هي المصدر الرئيسي للسيولة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- ✓ المرحلة الثالثة : وهي مرحلة الإعسار المالي أو التوقف عن الدفع للالتزامات الجارية المستحقة خلال السنة المالية.
- ✓ المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي تتعادل فيها القيمة السوقية للمشروع مع مجموع التزاماته، بالإضافة إلى توقفه عن الدفع لالتزاماته الجارية بالكامل.
- ✓ المرحلة الخامسة: وهي المرحلة التي تكون فيها القيمة السوقية للمشروع أقل من مجموع خصومه، وهي المرحلة التي يصل إليها المشروع إلى حالة الإفلاس الاقتصادي الكامل.

المطلب الثالث: أسباب تعثر القروض

تعتبر القروض المتعثرة أزمة تواجه البنوك في نشاطاتها، حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة لعدم قدرة العملاء على تسديد القروض وفوائدها، إذ تعزى أسباب تعثر القروض وعدم سدادها في مواعيد استحقاقها إلى العديد من الأسباب التي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية¹:

- أسباب متعلقة بالبنك.
- أسباب متعلقة بالمقترض.
- أسباب أخرى.

1- أسباب متعلقة بالبنك:

- عدم القدرة على التحليل الائتماني السليم (قصور الدراسة الائتمانية).
- أن يغلب عند اتخاذ القرار الائتماني جانب الربح على جانب المخاطرة ينبغي أن تتحقق التوازن في الربح والمخاطرة.
- الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات أي أن يتم تقدير الضمانات بأعلى من قيمتها.
- عدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.
- السماح للزبون باستعمال التسهيلات الممنوحة له قبل استكمال المستندات المطلوبة عنه.
- السماح للزبون باستعمال أموال التسبيل دفعة واحدة.

¹ بلال أبيش، مرجع سبق ذكره ص

2-أسباب متعلقة بالزبون.

- ❖ عدم تقديم البيانات و المعلومات الصحيحة والكاملة عن العميل.
- ❖ استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوحة من أجله.
- ❖ التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية.
- ❖ العوامل الشخصية والسلوكية الذاتية للعميل.
- ❖ ضعف الإدارة وعدم عمليتها.

3-أسباب خارجية.

وهي تشمل الظروف المحلية والدولية مثل العوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية وهي كالاتي:

-**الظروف الاقتصادية:** التي تخرج عن إرادة المقترض وعن تأثيره ومن أمثلتها:

* أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات، وما يتطلبه تنفيذها من إصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة.

* اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.

-**الظروف السياسية :** وتشمل هذه الظروف كافة القرارات التي تتخذها الحكومة وما ينتج عنها سواء في المجال الصحي أو البيئي أو الضرائب أو الجمارك. وكذلك أوضاع الحروب أو عدم الاستقرار السياسي في المنطقة. وكل هذه العوامل تؤثر على القدرة التسويقية لدى العميل وبالتالي تؤدي إلى تعثره.

-**الظروف الطبيعية:** وتشمل الفيضانات والهزات الأرضية والحرائق وغيرها من الكوارث.

-**الظروف التكنولوجية :** وأهمها ظهور سلع بديلة متطورة تفقد الزبون حصته في السوق.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل نستخلص أن الجهاز البنكي وصل إلى درجة كبيرة من التطور نتيجة تطور المعاملات المالية، فأصبح من مكان لعرض النقود والطلب عليها إلى موجه الاقتصاد نحو التنمية، ورغم تعدد البنوك وتخصصها إلا إنها تؤدي وظائف متكاملة، ولا تهمل أي قطاع من القطاعات الاقتصادية.

على الرغم من أن منح القروض البنكية يتم وفق أسس وسياسات ائتمانية تهدف إلى استقرار النشاط الاقتصادي والتقليل من حدة المخاطر الائتمانية مستقبلاً، إلا أنه واقعي لا يمكن لأي بنك أن يحقق تركيبة منتظمة ومستقرة لمحفظه قروضه، وذلك يرجع إلى طبيعة العلاقة بين القروض والمخاطر، حيث أثبتت التجارب أن القروض والمخاطر معنيان مترادفان في النشاط البنكي ولا يمكن عزلهما عن بعضهما البعض، وأثبتت أيضاً أنه ما من قرض يمنح لعميل ما إلا ويتحمل البنك قدراً من المخاطر مهما كانت طبيعة الضمانات التي تحصل عليها البنك.

الفصل الثاني

كيفية تسيير مخاطر القروض المتعثرة

وطرق معالجتها

تمهيد:

لقد رأينا في الفصل السابق ان تعثر القروض البنكية هو نتيجة لجملة من الأسباب أهمها تلك المتعلقة بأخطاء البنك في تقديره المخاطر والاحتياط لها، في ظل التنافسية الشديدة التي أصبحت السمة المميزة لنشاط البنوك.

لهذا أصبح من الواجب على البنوك التجارية مراعاة مقاييس الحذر والأسس البنكية السلمية في منح الائتمان، ومتابعة على سبيل الوقاية وهذا لا ينفي إمكانية تحول القروض الممنوحة وفق معايير واسس سليمة الى قروض متعثرة نتيجة أسباب أخرى وللتقليل من اثارها السلبية، ينبغي محاولة تسييرها وتغطية خسائرها وفق سلسلة من الإجراءات والوسائل لمعالجتها، قبل ان يطرق بشأنها باب القضاء. وهذا ما سوف نتطرق اليه في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث، سنتناول في الأول طرق قياس خطر القروض المتعثرة من التحليل المالي الى نماذج التنبؤ بالتعثر، اما المبحث الثاني نركز على المعالجة البنكية تعثر القروض وكيفية تعامل البنك معها، وصولا في النهاية للمبحث الثالث حول الجانب الوقائي للحد من مخاطر القروض البنكية المتعثرة.

المبحث الأول: طرق قياس خطر القروض المتعثرة

تعددت المؤشرات والمظاهر التي يتوجب التنبيه لها بشكل كبير من قبل البنوك بهدف تقييم مخاطرها على القروض الممنوحة، وتأتي نماذج قياس مخاطر الائتمان في طليعة ممارسات إدارة المخاطر. فهي تسعى الى توفير محاكاة مماثلة لمحفظة القروض من حيث مدى شمولية المعلومات المتاحة عن عدم السداد، وعن تحركات الأسعار. فبالإضافة الى نماذج خاصة بتحديد احتمالات التعثر المالي وتعثر الزبون.

المطلب الأول: أسلوب التحليل المالي

بناء على الوثائق المالية والمحاسبية المتمثلة في الميزانيات الفعلية والتقديرية وكذا جداول النتائج، تتم عملية التحليل وتشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة المقترضة مما يمكن من تقدير الخطر الناتج عن منح القرض، هذا الخطر يرتبط بدوره بنوعية القرض ذاته قرض الاستغلال، قرض الاستثمار. وعليه فإن: " جوانب الدراسة الائتمانية قصيرة الاجل تختلف عن غيرها من الدراسات الأخرى، حيث تتضمن الدراسات الأخيرة تركيز خاص على الجوانب التحليلية الخاصة بالتدفقات النقدية المتوقعة و المخاطر التي تحيط بها واستخدام الأساليب الأكثر عمقا في التحليل المالي وتوظيف بعض الأدوات الإحصائية في هذا المجال، فالدراسات الائتمانية لغير الأغراض قصيرة الاجل تتطلب المزيد من التحليلات المالية لارتباطها بدرجة اعلى من المخاطر نظرا لطول الفترة الزمنية التي يتوقع رد التسهيلات خلاله، حيث تتراوح من 3 الى 10 سنوات مما يرفع مخاطر عدم التأكد المصاحبة لقرار منح الائتمان¹."

¹ أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، قراءة في واقع ووقائع أزمة 2001، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2001، ص28.

تحليل وتفسير المعلومات المالية

انطلاقاً من هذا يعتبر تحليل البيانات المالية للعميل المقترض خطوة أساسية ضمن سلسلة الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار منح القرض، إذ يوفر هذا التحليل لمسؤول الائتمان مصدراً هاماً للمعلومات يتمثل في مجموعة المؤشرات المالية ذات الأهمية سواء بالنسبة لمرحلة دراسة طلب الائتمان أو خلال مرحلة متابعة الائتمان، التي تتولها عادة لجنة القروض من خلال إجراءاتها المطبقة للتحقق من قدرة الزبون على تسديد القرض وفوائده، ومن ثم تجنب مخاطر تعثره المالي وما يترتب عنها من خسائر كبيرة للبنك. ويتمثل في:

1. تحليل البيانات المالية في مرحلة دراسة طلب القرض: يطلب عادة من الزبون المقترض، فرداً كان أو مؤسسة، أن يرفق طلبه للمقترض بسلسلة متصلة من القوائم المالية التاريخية على مدار عدة فترات محاسبية سابقة، وتشمل هذه القوائم ما يلي:

- سلسلة من الميزانيات المقارنة.
- سلسلة من قوائم الدخل.
- سلسلة من جداول حسابات النتائج.

ويتم عادة اخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان على مرحلتين¹:

المرحلة الأولى: ويطلق عليها مرحلة التحليل السريع، يكون الهدف منها اخذ فكرة سريعة وعاجلة عما إذا الزبون يتوفر على الحد الأدنى من شروط الاقتراض والتي بناء عليها يحدد محلل الائتمان القبول المبدئي لطلب الائتمان من عدمه.

المرحلة الثانية:

وهي مرحلة التحليل المالي المفصل والذي يغطي أربعة مجالات رئيسية هي:

¹ إسماعيل الطراد، التحليل الائتماني، دورات تدريبية في الائتمان المصرفي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004، ص54.

- التدفق النقدي.
- السيولة.
- الدفع (الملائمة).
- الضمان.

ويتم التحليل المالي المفصل باستخدام الأساليب التقليدية المتعارف عليها في هذا المجال بدءا بالتحليل الراسي ومرورا بالتحليل الأفقي ثم الانتهاء الى تحليل النسب.

2. تحليل البيانات المالية في مرحلة القروض لتجنب مخاطر التعثر المالي: لا يتوقف نجاح البنك في سياسات الإقراض على كفاءة مسؤول الائتمان في اتخاذ القرار الصحيح فحسب، بل أيضا على وجود سياسات ونظم فعالة لمتابعة الائتمان يتم من خلالها الاستمرار في تقصي الحالة المالية للعميل بعد حصوله على القروض وذلك للتحقق من قدرته على الاستمرار في تسديد الأقساط المستحقة والفوائد في تواريخها المحددة. هذا ما يفرض على إدارة الائتمان بالبنك ان تضع سياسة مقننة للرقابة على محفظة القروض يكون من ضمن ادواتها تصميم نظام لتقييم ومتابعة الائتمان مبني على معايير مالية وأخرى نوعية، يكون قادرا على توفير مجموعة من المؤشرات للتنبؤ باحتمالات التعثر المالي للزبون، ويمكن تصنيف مؤشرات ومظاهر التعثر الى المجموعات التالية¹:

1.2. المؤشرات المالية: يمكن الاستدلال على هذه المؤشرات من خلال التحليل المالي للقوائم المالية سواء كانت الميزانية العامة او جدول الأرباح و الخسائر او جدول التدفقات النقدية، وذلك باستخراج النسب والمؤشرات التي من خلالها يمكن تشخيص بعض الاختلالات او التراجع في الوضع المالي للزبون، حيث ان انحراف بعض المؤشرات و النسب المالية يدل على وجود مخاطرة فالتراجع مثلا في نسب السيولة يدل على عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل باستخدام الموارد المالية قصيرة الاجل، اما بالنظر الى نسب كفاءة نشاط المؤسسة فان:

¹ هاني الشنيور، الرقابة على الائتمان والتمويل المصرفي، دورات تدريبية في الائتمان المصرفي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004، 2005، ص ص (19-25).

- انخفاض حجم المبيعات وتراجع معدل دوران المخزون يدل على تراجع كفاءة إدارة المؤسسة للموارد المتاحة وارتفاع حجم الذمم الذاتية فيها، وبالتالي انخفاض السيولة واحتمال تزايد الديون وبالتالي تراجع الإيرادات.

- زيادة فترة تحصيل الديون يدل على انها ديون مشكوك في تحصيلها.

- ارتفاع نسب الربحية يدل كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة بشكل امن وتحقيق اعلى مستويات الربح مع المحافظة على سلامة الوضع المالي للمؤسسة.

اما الاحتمالات التي يمكن ملاحظتها في نسب هيكل التمويل في المؤسسة، فهي تدل على مدى اعتمادها على الرفع المالي وعلى قدرتها على الاقتراض من البنوك وذلك في حالة انخفاض نسب المديونية بالمقارنة مع حقوق الملكية او الموجودات. كما ان انخفاض حجم التمويل الذاتي للمؤسسة يعد بمثابة مؤشر سلبي يجب معالجته.

2.2. المؤشرات الإدارية: ان تحليل القوائم المالية تمكن من رصد مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تسيير المؤسسة، لان أي خلل اداري ستظهر نتائجه في المحصلة النهائية كأرقام يمكن قراءتها في القوائم المالية. ويمكن حصر اهم هذه المؤشرات فيما يلي:

- التغير المفاجئ والمتكرر في إدارة المؤسسة والذي يمكن ان يتبعه تغير نوعية نشاطها بشكل غير مدروس يعتبر مؤشر على وجود مخاطر محتملة.

- عدم القدرة على التخطيط المالي لمواجهة أي اختلال قد يمثل مؤشرا واضحا على ضعف الكفاءة والقدرة على تسيير شؤون المؤسسة.

- عدم إمكانية تحسين منتجاتها لمواكبة التطورات والمستجدات في السوق يؤدي الى خسارة المؤسسة لجزء كبير من حصتها السوقية وبالتالي تراجع إيراداتها.

- تسبب إدارة المؤسسة بسبب ضعف أنظمتها المحاسبية والرقابية.

3.2. المؤشرات البنكية: يمكن رصد مختلف مؤشرات المخاطر المختلفة من خلال دراسة نمط تعامل المقترض مع البنك ودراسة حركة تطور حساباته، ويمكن تلخيص اهم المؤشرات في النقاط التالية:

- ان استغلال التسهيلات الممنوحة بشكل كامل على مدار السنة، والطلبات المتكررة لتجاوز السقوف المحددة او طلب قروض جديدة، يدل على عدم قدرة المؤسسة بشكل دائم على توفير التمويل الذاتي لنفسها.

- ان التأخر الدائم في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها، والطلبات المتكررة بتدخيل الأقساط المستحقة او إعادة جدولة الالتزامات، يدل على وجود عجز في السيولة النقدية لدى المؤسسة وبداية تعثرها.

- عدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم الشخصية بالإضافة الى وجود مطالبات مالية عليهم من أطراف أخرى، دليل على تراجع أوضاعهم المالية بشكل عام.

ان تكرار ظهور تلك المؤشرات السلبية او أي جزء منها يوجب على إدارة الفروع ومدراء ودوائر الائتمان بالإدارة العامة، اعداد تقرير بين هذه المؤشرات السلبية وأثرها على العلاقة الائتمانية وعلى محفظة القروض ككل، مع وضع خطط العمل المناسبة لمعالجتها وان أي تماطل في أداء هذه المهام سيعرض البنك لمخاطر مرتفعة تؤثر على مركزه المالي وسمعته في السوق.

المطلب الثاني: مناهج التقييم (PRISM-5 C's-5 P's)

هناك عدد من الطرق والمعايير لتقييم مخاطر القروض البنكية المطبقة في العديد من المؤسسات المالية والبنكية عند اتخاذ القرار الائتماني، من بين هذه الطرق سنتطرق الى منهج 5C's، منهج 5P's، منهج PRISM.

1. منهج (5 P's): ويطبق وفق الآلية التالية¹:

1.1 تقييم الأشخاص او الزبائن (people): يقصد بذلك ان الركيزة الأولى لتحليل المخاطر تتمثل في تكوين صورة عامة عن شخصية الزبون وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وكذلك اخلاقه من حيث الاستقامة والمصادقية... الخ.

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص ص(379-381).

2.1. تقييم الغرض من القرض او التسهيلات (purpose): أي معرفة الهدف من الحصول على القرض او التسهيلات.

3.1. تقييم قدرة الزبون على السداد (payment): أي دراسة احتمالات إمكانية الزبون في تسديد القرض وفوائده، بما فيها مصادر الأموال اللازمة للتسديد وكذلك توقيت هذا التسديد.

4.1. الحماية (protection): أي استكشاف احتمالات توفر الحماية للأموال المستثمرة في القرض، وذلك من خلال تقويم الضمانات او الكفالات التي سيقدمها للعميل، وذلك سواء من حيث قيمتها العادلة، او من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز الزبون عن الوفاء بالتزاماته بتسديد أصل القرض وفوائده.

5.1. التوقعات (perspective): وذلك بإلقاء نظرة متفحصة على المستقبل واكتشاف ابعاد حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل القرض، أي باستكشاف الظروف البيئية المستقبلية المحيطة بالعمل الداخلية والخارجية، ومن ثم الآثار المتوقعة لهذه الظروف على مصير القرض، أو لتسهيلات وتقويم المخاطر التي ستتشأ عن ذلك من احتمال خسارة القرض او تعثر التسهيلات.

2. منهج (5C's):

ويقوم بتحليل مخاطر تعثر القروض اعتمادا على الركائز الخمسة التالية:

1.2. الشخصية (character): يسعى محلل الائتمان الى الحصول على معلومات عن شخصية الزبون مثل: سمعته التجارية، نزاهته، دخله الشهري إذا كان فردا وسلسلة زمنية عن إيراداته وأرباحه السنوية إذا كان شركة.

2.2. طاقة العميل او قدرته على التسديد (capacity): وذلك بالتعرف على إمكانية الزبون وكفاءته في إدارة أمواله، ومن اهم مصادر الأموال التي سيستخدمها في تسديد القرض بالمقدار والتوقيت المحددين في جدول السداد.

3.2. رأس المال (capital): يتطلب ذلك دراسة دقيقة لعنصر هام وهو ما يعرف بكفاية رأس مال العميل، وذلك على اعتبار انه رأس مال العميل يعتبر الملجأ الأخير الذي سيعتمد عليه المقرض في استيراد القرض إذا ما تعثرت الشركة المقترضة، يتطلب ذلك بالطبع دراسة هيكل تمويل الشركة كأساس لتقويم مخاطر الرفع المالي.

4.2. الضمانات أو التأمينات المقدمة (collatéra): يقوم مسؤول الائتمان، سواء بمفرده أو بالاستعانة بخبراء، بتقديم هذه الضمانات من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل، وعما إذا كانت هناك قيودا عليها تمنع البنك من حرية التصرف بها إذا ما أراد الحجز عليها في حال عجز الزبون عن السداد.

5.2. الظروف البيئية المحيطة بالزبون (conditions): يتم تحليلها من زاويتين

- على المستوى الداخلي: دراسة النظام الداخلي للمؤسسة وحصتها السوقية وسياسات التمويل والخطط الحالية والمستقبلية ومعدلات دوران الموظفين...الخ.

- على المستوى الكلي: يقوم محلل الائتمان بدراسة البيئة المحيطة بالمؤسسة مثل: الظروف الاقتصادية العامة، معدلات التضخم، القوانين والتشريعات التي تحكم الصناعة التي تنشط فيها المؤسسة ومعدلات النمو السكاني...الخ.

3. منهج (PRISM):

هو يعتبر أحدث ما توصلت اليه الصناعة البنكية في التحليل الائتماني في قراءة مستقبل الائتمان، يعكس هذا المنهج جوانب القوة لدى الزبون، حيث يساعد إدارة الائتمان على تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على السداد، ويمكن تلخيص معايير فيما يلي¹:

1.3. التصور (perspective): وهو ما يقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر

تحقيقها بعد منح الائتمان، ومضمونة هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في:

✓ تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالزبون عند منحه الائتمان.

✓ دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند الزبون والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة

السوقية للسهم الواحد باعتباره الهدف الذي يجب ان تدور حوله كل القرارات.

2.3. القدرة على السداد (repayment): ومضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة الزبون على تسديد

القروض او الفائدة خلال الفترة المتفق عليها، فإدارة الائتمان تولي اهتماما خاصا لتحديد نوعية مصادر

التسديد سواء الداخلية او الخارجية، و ما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية في تسديد ما بذمة

¹ شقيري موسى، مرجع سبق ذكره، ص ص (103-105).

الزبون من الالتزامات، لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية الذي يستطيع الزبون استخدامها في تسديد التزاماته المستحقة.

3.3. الغاية من الائتمان: (intention) ومضمون هذا المتغير هو تحديد الغاية من الائتمان الممنوح للعميل، وكفاعة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض أو الغاية وإن آخر ما تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد مبلغ الائتمان.

4.3. الضمانات (safeguards): ومضمون هذا المتغير هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد ويمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية أو كفالات الشخصية بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

5.3. الإدارة (Management): تركز إدارة الائتمان على تحليل كل من

• العمليات ومن خلالها يتم التعرف على:

- أسلوب العميل في إدارة أعماله.
- تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان.
- تحديد ما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته وهل عمله موسميا أو دائما.

• الإدارة وذلك من خلال:

- استعراض الهيكل التنظيمي للعمل.
- استعراض السيرة الذاتية لمدرء الأقسام.
- تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالتعثر

بدا اهتمام الباحثين بتحليل الأوضاع المالية للمؤسسات الفاشلة في بداية الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وهيئة

البورصة ECS)، وذلك لتحديد مدى مسؤولية مندوب الحسابات في اختبار صحة فروض استمرارية المشروع، وبالتالي ع دوره في الإنذار المبكر عن حوادث إفلاس المؤسسات.

ويعتبر (W.H.BEAVER) اول من قام بالدراسة في هذا المجال عام 1966، حيث بنى نموذجا يقوم على النسب المالية المركبة تستخدم كإنذار مبكر للفشل المالي قبل حدوثه بفترة زمنية، ثم تتبعه في ذلك عدد من الباحثين في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية¹.

وسوف نتطرق الى اهم هذه النماذج كما يلي:

1. نموذج 1966-BEAVER):

حدد هذا النموذج على وفق دراسة تمت عام 1966 استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل، وتعد هذه الدراسة من اهم الدراسات الرائدة في هذا المجال، وقد لجأ Beaver إلى استخدام وانتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسب المركبة، وكان عنوان دراسة Beaver هي (Financial Analysis as predictions of Failure) أي التحليل المالي كمؤشرات للفشل، وقد درس Beaver 30 نسبة مالية اختار منها (6) نسب اعتبرها قادرة وبدقة على التنبؤ بالفشل واحتمالات الإفلاس، وقد اتسم نموذج Beaver بقوة تنبؤيه جعلته قادر على التنبؤ بالفشل وقبل وقوعه بخمس سنوات.

والنسب المالية التي اعتمدها Beaver في صياغة نموذجيه هي²:

1. سيولة نسبة التدفق النقدي الى مجموع الديون.

2. نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة الى مجموع الموجودات.

3. نسبة المديونية الى مجموع الموجودات.

4. نسبة صافي راس المال العامل الى مجموع الموجودات.

5. نسبة التداول.

6. نسبة التداول السريعة.

7. نسبة الأصول السريعة الى اجمالي الأصول.

¹ حسين بلعجوز وراجح بوقرة، إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة الى حالة الجزائر، دون ذكر المصدر، جامعة محمد بوضياف -

المسيلة، الجزائر-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ص9، 10.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص332.

2. نموذج (EDWARD ALTMAN Z-Score-1968):

تعتبر دراسة ALTMAN من الدراسات الهامة التي استخدمت النسب المالية للتنبؤ بفشل الشركات، إذ حل فيها 22 نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للشركات في السنة الأولى قبل الإفلاس، وبلغت عينة الدراسة 33 شركة فاشلة خلال الفترة 1936-1965 و 33 شركة ناجحة ومماثلة لها في نوع الصناعة وحجم الأصول، وعرف ALTMAN التعثر بأنه: " الإفلاس القانوني للشركات أو خضوعها لإعادة التنظيم بإشراف السلطات القضائية "، واستخدم في الدراسة التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات (l'analyse discriminante) لإيجاد أفضل النسب المالية للتنبؤ بفشل الشركات ، وتوصل الى النموذج التالي المكون من مجموعة النسب المالية:

$$Z = 1.2 x_1 + 1.4 x_2 + 3.3 x_3 + 0.6 x_4 + 0.999 x_5$$

حيث ان Z هي القيمة التمييزية (Z.score). وهي معيار التفريق بين الشركات المفلسة وغير المفلسة، اما x_1, x_2, x_3, x_4, x_5 تمثل النسب المالية التالية:

الجدول رقم (1): نموذج ALTMAN للنسب المالية.

المتغير	النسبة
x_1	راس المال العامل الى مجموع الأصول
x_2	رصيد الأرباح المحتجزة الى مجموع الأصول
x_3	الربح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات
x_4	القيمة السوقية لحقوق المساهمين (أو الأسهم المنشدة) الى القيمة الدفترية لإجمالي الديون
x_5	المبيعات الى مجموع الأصول

الجدول رقم (2): تحليل النتائج نموذج ALTMAN

القيمة	احتمالية التعثر
$Z < 1.81$	التعثر متوقع (مؤسسات فاشلة يحتمل إفلاسها)
$2.99 > Z > 1.81$	التعثر غير محدد (المؤسسات الفاشلة يصعب تحديد وضعيتها)
$Z > 2.99$	مؤسسات ناجحة وقادرة على الاستمرار

إن النسبة التي اعتمدها نموذج ALTMAN تتناول أهم الأبعاد المالية التي يجب دراستها في المؤسسة وهي: السيولة، الربحية، الرفع المالي والنشاط. كما أجري ALTMA N اختبار للنموذج على عينة من شركات أخرى ولمدة خمس سنوات قبل الإفلاس، فكان النموذج قادرا على التنبؤ بفشل الشركات بدقة بلغت 12% في السنة الأولى التي سبقت التعثر، إلا أن الدقة في التنبؤ انخفضت بشكل ملحوظ بازدياد عدد السنوات السابقة للإفلاس، حيث بلغت 92% و 45% و 32% و 21% من السنة الثانية إلى الخامسة على التوالي.

3. نموذج (ALTMAN AND MC GOUGH-1974)

يقوم هذا النموذج على ما يعرف بتحليل الانحدار المتصل (ANALYSIS DISCRIMINAL) (PROGRESSION)، الذي بموجبه توصل الى المعادلة التالية¹:

$$Z = 0.012 X_1 + 0.014 X_2 + 0.033 X_3 + 0.006 X_4 + 0.010 X_5$$

حيث ال Z يمثل دليل أو مؤشر الاستراتيجية الذي تحدد وفق قيمة وضعية المؤسسة في المستقبل. اما المتغيرات X_1, X_2, X_3, X_4, X_5 فتمثل النسب التالية:

الجدول رقم(3): نموذج ALTMAN AND MC GOUGH للنسب المالية

المتغير	النسبة
X_1	رأس المال العامل / مجموع الأصول سنة النشاط
X_2	الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول
X_3	الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول سنة ربحية
X_4	القيمة السوقية للسهم / مجموع الخصوم
X_5	المبيعات / مجموع الأصول

وبموجب هذا النموذج تصنف المؤسسات إلى ثلاث فئات ولك حسب قدرتها على الاستمرارية بموجب القيمة التي يأخذها المتغير (Z) قدرها 2.6875.

¹ حسين بلعجوز ورابع بوقرة، إدارة المخاطر المصرفية الى حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص10.

الجدول رقم(4): دلالة قيمة Z

قيمة Z	وضعية المؤسسة
$Z \leq 2.6875$	المؤسسات الناجحة والقادرة على الاستمرار
$2.6875 > Z > 1.81$	المؤسسات الفاشلة يصعب تحديد وضعيتها
$Z < 1.81$	المؤسسات الفاشلة التي يحتمل إفلاسها

هذا النموذج قد أثبت أثناء تطبيقه قدرته على التنبؤ بحوادث التعثر في حدود 82 % قبل سنة من حدوث التعثر ونسبة 58% قبل سنتين من وقوعه.

4. نموذج (ARGENTTI :A-SCORE-1976)

إن صياغة هذا النموذج مبنية على التحليل الوصفي لتحديد التعثر، حيث أنه ركز على المتغيرات أو المؤشرات النوعية أكثر من المؤشرات الكمية. وفكرة هذا النموذج أنه يعطي أهمية بالغة للقرارات الإدارية ولنواحي الضعف والقصور في نظام الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية المستخدمة في المؤسسة، وبالتالي فإن المعرفة الوافية بمركز صنع القرار في الشركة أهم مي يحتاجه هذا النموذج، ويعتبر هذا النموذج أداة لاستشراف المخاطر أكثر منه نموذجاً للتنبؤ بالتعثر المالي، وما يؤخذ على هذا النموذج هو تركيزه فقط على ظروف المؤسسة المقترضة. وحسب هذا النموذج تمر المؤسسة الفاشلة عادة بالمراحل التالية¹:

حدوث عيوب تقود إلى ← حدوث أخطاء يترتب عليها ← ظهور أعراض التعثر باستفحالها تؤدي إلى ← التعثر الفعلي مماثلاً بالتصفية أو الإفلاس.

5. نموذج (KIDA – 1981)

تم بناء هذا النموذج على 5 متغيرات (النسب المالية) رئيسية من شكل معادلة انحدار متعدد كما يلي²:

$$Z = 1.042 X_1 + 0.42 X_2 - 0.416 X_3 - 0.463 X_4 + 0.271 X_5$$

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص (370-373).

² حسين بلعجوز ورايح بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص 10، 11.

الجدول رقم (5): نموذج KIDA للنسب المالية

المتغير	النسبة
X_1	الربح الصافي / مجموع الأصول
X_2	حقوق المساهمين / مجموع الخصوم
X_3	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
X_4	المبيعات / مجموع الأصول
X_5	النقدية / مجموع الأصول

يعتبر هذا النموذج المؤسسة الفاشلة عندما $Z < 0$ ، وقد أثبت النجاح هذا النموذج في التنبؤ بحالات التعثر قبل سنة بنسبة 20%.

6. نموذج (SHERROD - 1987):

تتمثل ميزة هذا النموذج في تحديد العلاقة بين درجة مخاطرة القروض من جهة، ونوعية المخاطر (نوعية المؤشر) من جهة ثانية، وذلك كأساس لتسعير القروض، ومن ثم تقويم نوعية او جودة محفظة القروض في البنك، وبالتالي فإن هذا النموذج عبارة عن تقويم أو ترتيب مخاطر الائتمان المتصلة بالمقترض عن طريق تحليل مركزه المالي من واقع البيانات المالية التي يرفقها بطلب الحصول على القرض، وذلك بالاعتماد على معايير أو مؤشرات كمية تتمثل في مجموعة من النسب المالية (موضحة في الجدول الموالي). يقوم هذا النظام في تصميمه على خمس فئات رئيسية، بحيث تمثل كل فئة نسبة مالية مقرونة بوزن نسبي محدد، أما مجموع قيم هذه الأوزان فتمثل مؤشر المخاطرة الذي بموجبه يتم تصنيف مخاطرة الزبون طالب القرض.

الجدول رقم (6): نموذج SHERROD للنسب المالية

النسبة	نوعها	وزنها النسبي بالنقاط
رأس المال العامل / مجموع الأصول	مؤشر سيولة	18.0
الأصول المتداولة / مجموع الأصول	مؤشر سيولة	9.0
الصافي حقوق المساهمين / مجموع الخصوم	مؤشر ملاءة	3.5
صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الخصوم	مؤشر ربحية	20.0
مجموع الأصول / مجموع الديون	مؤشر ملاءة	1.2

صافي حقوق المساهمين/مجموع الأصول الثابتة	مؤشر ملاءة	0.1
--	------------	-----

ويصاغ هذا النموذج وفق العلاقة التالية:

$$I = 18 X_1 + 9 X_2 + 3.5 X_3 + 20 X_4 + 1.2 X_5 + 0.1 X_6$$

حيث (I) يمثل مؤشر المخاطرة الذي يتم بموجبه تصنيف مخاطرة الزبون طالب القرض ضمن فئة من بين خمس فئات رئيسية: اما $X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6$ فتمثل النسب المدرجة في الجدول أعلاه.

ومعنى ذلك أن الفئة التي سيصنف فيها القرض تحدد عن طريق ضرب كل نسبة في النسب الستة في معاملها أو وزنها النسبي، لتمثل الحصيلة الإجمالية للنقاط المماثلة لأوزان هذه النسبة مؤشر للجودة (I) سيتخذ كأساس لتصنيف القروض التي تتكون من المحفظة تنازليا حسب جودتها في الفئات الخمسة الرئيسية التالية:

الجدول رقم (7): تصنيف القروض حسب نموذج SHERROD

الترتيب	فئة القرض	مؤشر الجودة I
1	فئة أولى (قروض ممتازة عديمة الخطورة)	$I < 25$
2	فئة ثانية (قروض قليلة المخاطرة)	$20 < I < 25$
3	فئة ثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)	$5 < I < 20$
4	فئة رابعة (قروض مرتفعة المخاطرة)	$-5 < I < 5$
5	فئة خامسة (قروض خطيرة جدا)	$I < -5$

نلاحظ من الجدول أن مؤشر الجودة (I) يسير في اتجاه معاكس لاتجاه المخاطرة، بمعنى أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على انخفاض درجة المخاطرة الائتمانية والعكس صحيح.

وبعد قيام المحلل بتحديد فئة القرض يمكن لإدارة الائتمان الاستفادة من ذلك في تصميم جدول المراجعة أو المتابعة الخاص بالقرض، كأن يتم ربط طبيعة وتوقيت التقارير المطلوبة من الزبائن

بفئات المخاطرة، فكلما ارتفعت درجة المخاطرة استجوب على الزبائن تقديم تقارير على فترات دورية أقصر وذلك بقصد الوقوف على أي تطور يحدث في مستوى أنشطتهم بالإيجاب أو السلب¹.

7. النموذج النوعي (الوصفي) لتصنيف مخاطر القروض:

يعتمد هذا النموذج على معايير ومتغيرات أخرى تختلف عن الوضع المالي للمقترض، ويمكن حصر هذه المتغيرات في ستة عناصر رئيسية، حيث يعطي لكل منها وزن نسبي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (8): أوزان متغيرات للنموذج النوعي

الرقم	العناصر	الوزن النسبي
1	الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة	10%
2	المركز التنافسي للمؤسسة	15%
3	الأداء التشغيلي	20%
4	التدفق النقدي	25%
5	الوضع المالي	15%
6	الإدارة (التسيير)	15%
	المجموع	100%

وحسب هذا المعيار تصنف القروض إلى ستة فئات رئيسية وهي²:

- استثنائي (Exceptional) أو عدم المخاطرة.
- ممتاز (Excellent) أو قليل المخاطرة.
- جيد (Strang) المخاطر عادية.
- مقبول (Acceptable) المخاطر ضمن المستوى المقبول إلى حد ما.
- ضعيف (مشكوك فيه) (Doubtful) المخاطر مرتفعة.

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص392.

² حسين بلعجوز ورايح بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص12 ، 13.

- دين معدوم (LOOS) المخاطرة مرتفعة جدا.

في الأخير نستنتج أن هذه النماذج تشترك فيما بينها في كونها مؤشرات الإنذار المبكر ورصد معلومات ذات الصلة بالجدارة الائتمانية لطالما القرض، فبالنسبة لـ BEAVER استطاع أن يتنبأ بالتعثر المالي للشركات بخمس سنوات قبل وقوعه معتمدا في ذلك على النسب المالية المركبة. أما نموذج ALTMAN فقد كان قادرا على التنبؤ بتعثر الشركات من سنة إلى خمس سنوات قبل وقوعه، مبينا أن الدقة في التنبؤ تنخفض بشكل ملحوظ بزيادة السنوات السابقة للتعثر، في حين اعتمد نموذج ARGENTTI على التحليل الوصفي لتحديد التعثر مركزا على المؤشرات الكيفية والمالية، أما دراسة SHERROD فقد ركزت على العلاقة بين درجة مخاطر القروض ونوعية المخاطر، كأساس لتسخير القروض وتقويم جودة محفظتها.

كل هذه الطرق القياسية لخطر القروض المتعثرة تقتضي القيام بمعالجة بنكية لها من مساعدة الزبون إلى التسوية والتصفية وغيرها، وكل هذا نتطرق إليه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: المعالجة البنكية للقروض المتعثرة

تختلف طرق علاج القروض المتعثرة تبعا لاختلاف الظروف سواء الخاصة بالبنك أو بالمقترض، ويمكن التعرف على الأسباب التي أدت إلى اعتبار القرض متعثرا لأن معرفة ذلك سيساعد على وضع الحلول المناسبة.

المطلب الأول: إجراءات مساعدة الزبون للخروج من التعثر

هناك مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك محاولة منه لمساعدة العميل المتعثر لإعادة سير نشاطه، وبالتالي إحراجه من دائرة التعثر ويمكن عرض هذه الإجراءات كما يلي:

أولا: تقديم سياسات ترشيدية واستشارية

قد يرى البنك بعدما توصل إليه من نتائج مما تقدم من خطوات دراسية وزيارات متبادلة بين البنك والعميل، والتعمق والغوص في أسباب التعثر وتحليل نتائجها أن هناك إمكانية لاستمرار العميل في

نشاطه، وذلك لتوفير العناصر الأساسية لنجاح المشروع مع احتياجه فقط لوضع سياسات ترشيدية لازمة لحالته المرضية، ويكون وفق الأساليب التالية¹:

1. إعادة وضع النظم المحاسبية والرقابية اللازمة بشكل متكامل وهذا يؤدي إلى فرض نظم رقابة ومراجعة داخلية دقيقة مع توفر البيانات والمعلومات السليمة والدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية السليمة والتي تساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة في وقتها المناسب.

2. التوصية والعمل باستغلال الجزء الغير المستخدم من الطاقة الإنتاجية بالتنسيق مع سياسات البيع والتسويق لإيجاد التناسق بينهما وتذليل جميع العقبات من أمام ذلك.

3. تجديد الأصول أو الجزء المستهلك منها لرفع الطاقة الإنتاجية وقد يستدعي هذا الزيادة في رأس المال أو اللجوء إلى أسلوب التأجير التمويلي أو بيع جانب من الأصول غير المستخدمة.

4. إعادة دراسة العمالة ومواصفاتها ويمكن الاستغناء عن الفائض منها أو إعطاء معاش مبكر لتخفيض عبئ المرتبات والأجور، أو وقف الحوافز والأجور الإضافية بشكل مؤقت ولذلك بفضل أن يكون في العمالة غير المرتبطة بالإنتاج، بالإضافة إلى ضرورة رفع الكفاءة العمالية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتخفيض تكلفة الوحدة وتحسين الإنتاج وذلك عن طريق التدريب العملي بالداخل والخارج.

5. ترتيب لقاءات ودية مع الدائنين والموردين لشرح ظروف العمل والعمل على التفاهم معهم على منح العمل فترة زمنية مناسبة يتفق عليها لالتقاط الأنفاس يتم بعدها البدء في برنامج سداد يتم الالتزام به،

6. قد يكون من المناسب وقف وتصفية جزء من نشاط العمل كوقف إنتاج سلعة من السلع المنتجة أو وقف من تسويق سلعة من السلع التي يتاجر فيها العمل، وذلك بسبب صعوبة المنافسة في هذه السلعة. كما يمكن إدخال نشاط جديد إذ كان مكملًا لنشاط العمل مما يمكن من زيادة

¹ حملي هشام، متطلبات تسيير أخطار القروض المتعثرة، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص: محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي-2017، ص 66، 67.

مبيعات الشركة لذات عملائها بالإضافة على عملاء جدد مما يساعد على سرعة الخروج من التعثر.

7. وضع سياسات جديدة في مجال البيع والتسويق بفتح منافذ جديدة، أو زيادة الانتشار بين العملاء، وكذا التنسيق بين سياستي المشتريات والمخازن وتحديد حد الأمان لعدم تكس المواد المخزنة أو نقصها لعدم توافرها في الأسواق.

ثانيا: تعويم العميل (الحقن النقدي)

يعتبر من اخطر أنواع الأساليب اللجوء إلى تعويم العملاء من خلال الحقن النقدي حيث أن الحقن يؤدي إلى زيادة التزامات العملاء تجاه البنك ومن ثم يجب أن تتم هذه العمليات لأسلوب راق من الحرفية المهنية حتى لا تصبح وبالا على البنك وقد يتبادر إلى الذهن أن الحقن النقدي يعني ضخ أموال للعميل المتعثر لأقالته من عثره و هو ما يبعد كل البعد عن قبل الأصول وقواعد الأمن والسلامة في حقن النقدي السليم، فهذه العمليات يجب أن تتم بحيث يغلب عليها طابع السداد الموجه وليس صرف مبالغ نقدية مباشرة للعملاء فأساس نجاحها هو أن توجه لعمليات سريعة تغل عائد سريع يسمح بسداد الالتزام الإضافي الناشئ عن الحقن النقدي وجزء من الالتزامات القائمة فعلا على العميل - قبل الحقن - ومن ثم يجب أن تتم من خلال عمليات تسدد نفسها ذاتيا ، فمثلا لو تعثر احد العملاء في سداد التزاماته تجاه البنك وكانت التسهيلات الممنوحة غير مفيدة الاستخدام، فيتم في هذه الحالة الإجراءات التالية¹:

1. إعادة تحريك وسريان التسهيلات الائتمانية "المقررة فعلا" وذلك بإعادة استخدام المتاح منها إذا كان البنك قد أوقف التسهيلات (إيقاف استخدام التسهيلات غير محددة الضوابط والغرض أي تسهيلات السحب على المكشوف) أو قام بتخفيضها وذلك بغرض فك اختناق السيولة وعلى أن يوضع القرض في غرضه المحدد وتحت رقابة مشددة وتحت نظر البنك.
2. ضرورة توافر الضمانات لمواجهة الضخ التمويلي الجديد سواء بضمانات جديدة أو من أصول النشاط الممول أو سيطرة البنك على الإيرادات الجديدة وهو الضمان الأقوى، بالتنسيق مع العميل وموافقة بما يساعد على مسيرة النشاط.
3. البحث مع العميل عن عمليات توريدات محددة لصالح جهات حكومية أو جهات ذات مركز مالي قوي أو عمليات تصديرية.

¹ هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة (دراسة حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص 117، 118.

4. يتم الصرف على العملية من خلال شيكات مقبولة الدفع أو مصرفية لصالح جهات توريد الخدمات اللازمة للتنفيذ.
 5. يتم تنفيذ كافة العمليات المصرفية الممكنة لإتمام العملية من خلال البنك كفتح اعتمادات استيراد أو إصدار خطابات ضمان...الخ.
 6. استيفاء التقارير الشهرية والمتابعة المستمرة للإيداعات اليومية والمتحصلات بحساب العميل وذلك لسرعة اكتشاف أي خلل مبكرا والعمل على تصحيحه.
 7. يتم المتابعة والإشراف الدوريين من مسؤولي البنك للتأكد من تنفيذ العملية.
 8. يتم التنازل رسميا عن مستحقات العميل لصالح البنك.
 9. تخفيف عبئ الفوائد البنكية وقد يحتاج الأمر إلى قرار أشد مرارة بإلغاء الفوائد كليا وحسب مقتضيات الأحوال ولتمكين العميل من ضغط التكاليف لسهولة تسويق المنتجات، ثم إعادة النظر في الفوائد مستقبلا بعد أن يسترد النشاط فعالية.
 10. يستخدم عائد العملية على النحو التالي:
 - أ. سداد الالتزام الناشئ عن تمويل العملية ذاتها (التمويل الجديد).
 - ب. سداد جزء من الالتزامات السابقة.
- وهكذا فإن تولي عمليات الحقن النقدي المدروسة بعناية من جانب البنك سيؤدي في النهاية الامر وإعادة انتعاش نشاط العميل على ساس سليمة.
- بعد نجاح هذه العمليات بتتابع يمكن السماح بإعادة استخدام التسهيلات مرة أخرى مع التحليل الدوري لحركة حسابات العملاء حتى لا تعود مرة أخرى للركود والتجمد.

ثالثا: شروط نجاح أسلوب تعويم نشاط الزبون

هناك عدة عوامل لنجاح الحقن النقدي¹:

1. ألا يكون قد صدرت أحكام ضد العميل بالحبس أو القرار بالمنع من السفر أو خلافه مما يجعل موقف البنك متأزم في حالة التنفيذ عليه لصالح أي جهة أخرى.

¹ شليق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2020، ص138، 139.

2. ألا يكون قد تم وضعه في قائمة العملاء المحظور التعامل معهم انتمائيا حيث ربما تتخذ ضده إجراءات قانونية من بنك آخر تضر بالمعالجة المصرفية.
3. أن يكون هناك حصر كامل ودقيق لكافة التزاماته اتجاه دائنيه الآخرين بحيث تسوى هذه الالتزامات إما بمعرفة العميل مباشرة وتحت إشراف البنك أو بمشاركة بين العميل والبنك وبحيث يتم السداد مباشرة بمعرفة البنك تجاه الجهات الدائنة الأخرى.
4. أن يتم حصر كافة موجودات العميل غير المتعلقة بالنشاط وتسهيلها قدر الإمكان للمساهمة في إنجاح العمليات. ن يتم رهن أية موجودات قائمة لديه وغير قابلة للتسييل السريع لصالح البنك.
5. أن يتم رهن اية موجودات قائمة لديه وغير قابلة للتسييل السريع لصالح البنك.

المطلب الثاني: تسوية القروض المتعثرة

إن المشروع الذي يتوافر على مقومات الاستمرار فإن البنك في هذه الحالة يسعى إلى قرض منتظم، وتتم التسوية في حالات كثيرة منها¹:

1. توقيف نشاط المقترضين بشكل جزئي وعدم توقفه بالكامل.
2. وجود إمكانية الاستمرار نشاط عميل إذا تمت التسوية.
3. عدم قدرة المقترضين لسداد كامل قيمة القرض.
4. استعداد المقترض لسداد جزء كبير من القرض إذا تمت عملية التسوية.
5. تقديم عرض من قبل المقترض من شأنه تحسين موقف المديونية وزيادة ضمانات جديدة مناسبة.

وعلى هذا الأساس وفي إطار التسوية يتعين على البنك أن يتخذ من جانبه ما يلزم لمساندة المشاريع المتعثرة بالاعتماد على الأشكال الآتية:

أولاً: الجدولة

إن الأساس في قرار إعادة جدولة القرض تكون في حالة التأكد من أن المقترض غير قادر على السداد وذلك لأسباب خارجة عن إرادته، كأوضاع اقتصادية وطنية أو عالمية أدت إلى توقفه عن

¹ هبال عادل، مرجع سبق ذكره، ص 119.

الوفاء بالتزاماته كما نجد عنده إمكانية كبيرة الاستئناف نشاطه وتحقيق أرباح تكفل سداد القروض، ومن أهم قواعد جدولة الدين¹:

1. مدى صدق المقترض وتجاوبه السابق مع البنك ونيته في الوفاء بالتزاماته.
2. جدولة أرصدة المديونية وفقاً لبرنامج زمني ومواعيد محددة مع تحديد الأقساط بما يتناسب ونشاط المقترض وتدفقاته المالية.
3. على البنك الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ مستقبلاً والتي قد تؤثر على التدفقات النقدية للمقترض كتغير أسعار الصرف، أو تدخل الدولة قوانين وتشريعات.

ثانياً: رسملة القرض

وهو يعني تحويل جزء من قروض البنك على المؤسسة إلى مساهمة في رأسمالها، ويرى البعض أن رسملة القروض من الحلول ذات الإيجابيات للأسباب الأتية²:

1. تحسين الهيكل التمويلي للمؤسسة.
 2. تخفيف أعباء القروض وفوائدها على المؤسسة المقترضة.
 3. توفير المصاريف القضائية على البنك.
- في حين يرى البعض الآخر أن رسملة القرض تؤدي إلى تغير هيكل التمويل فقط في الوقت الذي تحتاج فيه أغلب المشاريع إلى تمويل إضافي وهو الأمر الذي لا تتيحه عمليات الرسملة.

ثالثاً: تنازل البنك عن جزء من قروضه المتعثرة

إذا وصل البنك من خلال الدراسة والتحليل الائتماني على قناعة تامة بعدم قدرة المقترض على تسديد كامل القروض المستحقة وفوائده، فإنه قد يلجأ إلى إعفاء المقترض من جزء من المبالغ المستحقة عليه في سبيل الدين المستحق عليه وفوائده، فإنه قد يلجأ إلى إعفاء المقترض من جزء من المبالغ المستحقة عليه في سبيل التواصل إلى تسوية مقبولة، وعدم إتباع الحلول القضائية في هذا المجال، إما بسبب طول

¹ دهمي فايزة، آلية معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية (دراسة حالة بنك لفلحة والتنمية الريفية البدر)، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف-مسيلة-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019، ص34.

² تشيكو عبد القادر، إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر وطرق إدارتها، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016، ص86.

الإجراءات وتعقيدها أو بسبب ضعف إمكانية تحصيل المبالغ كاملة، وتتم التسوية الودية وفق الأشكال الآتية¹:

1. إعفاء المقترض من كل أو بعض العوائد المقيدة على الحساب منذ بداية التعامل في مقابل سداد العميل لكل الدين المتبقي دفعة واحدة.
2. التخلي عن كل أو بعض العوائد التي احتسبت على العميل مقابل سداد العميل المتعثر لجزء من المديونية المستحقة عليه دفعة واحدة وتأجيل سداد الباقي على أقساط بعوائد.
3. إعفاء العميل المتعثر من كل أو بعض العوائد التي احتسبت عليه مقابل سداد المديونية على أقساط بدون فوائد.

ويتوقف الشكل الذي يأخذ به البنك إلى معرفة المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على تسديد القرض ومدى تسييل الأصول العقارية. "

رابعا: شراء بعض أصول العميل سدادا للقرض

قد يجد البنك نفسه مضطرا خاصة بالنسبة للمقترضين الذين لا يوجد لديهم تدفقات نقدية إلى شراء بعض أصول وموجودات المقترض، سواء كانت ضمن المشروع الممول أو من أملاكه الأخرى².

خامسا: المعالجة عن طريق التوريق والتسليف بضمان أوراق مالية.

1. التوريق: أو كما يصطلح عليه التسديد يستعمل عندما يتم تحويل أصول مالية غير سائلة، مثل القروض والأصول الأخرى إلى أوراق مالية (أسهم وسندات) قابلة للتداول في أسواق رأس المال وهي أوراق تسديد إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين³.
2. التسليف بضمان أوراق مالية: يعتبر هذا النوع من الإقراض من أقوى أنواع الائتمان حيث تظهر قوته من خلال إمكانية حصول البنك على مستحقاته في أسرع وقت بسبب حيازته لهذه الأوراق المالية

¹ شليق رابح، مرجع سبق ذكره، ص 142، 143

² تشيكو عبد القادر، مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية - 20(1)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص 09.

³ تشيكو عبد القادر، إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر وطرق إدارتها، مرجع سبق ذكره، ص 87.

في خزائنه حيث يمكنه في حالة توقف الزبون عن السداد من التصرف وتسييل هذه الأوراق من خلال بيعها في سوق الأوراق المالية وتحصيل حقوقه.

كما يعتبر هذا الإقراض من أسرع عمليات الائتمان حيث يتم منح القرض بمجرد حيازة البنك لهذه الأوراق كضمان بغض النظر عن المركز المالي للزبون إضافة إلى عدم ضرورة الاستعلام عن الزبون أو مطالبته بتقديم الضمانات المناسبة.

المطلب الثالث: الدمج وتصفية النشاط والمتابعة القانونية.

عندما يصعب تنفيذ أي من الأساليب السابقة للمعالجة فإنه يلجأ إلى دمج المشروع في مشروعات أخرى وفي حالة فشل هذه الطريقة فإنه لا مفر من اتفاق الطرفين على تصفية النشاط كمرحلة أولى قبل اللجوء إلى القضاء من أجل تسوية الدين، ويمكن عرض هذين الإجراءين كما يلي:

أولاً: دمج المشروع المتعثر في مشروعات أخرى.

يعتبر من أهم الطرق للتعامل مع المشروع المتعثر خاصة إذا كانت أسباب التعثر تعود إلى صغر حجم وحدة الأعمال أو عدم تشغيله بالحجم الاقتصادي للإنتاج، وعليه فإن إدماجه مع المشروعات الأخرى المماثلة تجعله من الكبار بحيث يستفيد من وفورات الحجم الكبير التي تمكنه من إنتاج سلع أكثر بتكلفة أقل ومن ثم الزيادات في هوامش الربح وزيادة قدرة المشروع على البيع لمنتجاته بأسعار أكثر تنافسية من السوق المحلي والأسواق الدولية حيث تتم عمليات الدمج بطرق نذكر منها ما يلي¹:

1. الابتلاع للوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية.

2. الامتصاص للعمليات والعملاء والأنشطة.

3. المزج الفوري وتشكيل كيان جديد.

كما يتم الدمج مع المشروعات الأخرى المتكاملة سواء كان هذا التكامل أمامي أو خلفي، أي تكامل الموزعين أو الموردين ومن ثم زيادة كفاءة المشروع سواء في تسويق منتجاته أو في الحصول على مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة تمكنه من تحقيق أهدافه في الربحية والاستمرار.

¹ رمية باهي، القروض المتعثرة وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أم البواقي)، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 33، 34.

ثانيا: تصفية نشاط العميل

وهو أقصى البدائل وأشدّها حساسية حيث يتضمن مجموعة من المخاطر التي قد تهدد سمعة البنك واستقراره ومعدل نموه في السوق المصرفي حيث لا يرغب كل عميل في التعامل مع أي بنك لا يقف إلى جانب عمله في أزمة خاصة بعد أن يكون البنك قد جني الكثير من المكاسب والأرباح من تعامله السابق مع هذا العميل، ولا تلجأ المصارف إلى هذا البديل كحل أخير وبعد استفادة كافة السبل وبعد التأكد من النواحي الآتية:

1. أنه لا سبيل إلى معالجة الأزمة التي يمر بها العميل ويثبت للبنك أنها دائمة وليست عارضة ومرتبطة بالهيكل الأساسي للمنشأة وليس بالأداء الخاص بأقسامها.
2. عن النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المنشأة قد وصل مرحلة الانحدار في دورة حياته وليس من المتوقع أن ينتعش الطلب على هذا النشاط والمنشأة لا توفر لديها القدرة في التحول إلى نشاط اقتصادي آخر.

هذا الأسلوب من العلاج يقتضي اقتناع الطرفين بأن هذا هو الأسلوب الأمثل لعدم التوسع في التسهيلات لعدم توفر عناصر النجاح والاستمرار في النشاط الذي قد يؤدي إلى هلاك ما تبقى من مقومات الشركة، ويحتاج هذا الأسلوب إلى ما يلي:

أ- تجهيز مستندات العقارات سواء مستند شراء الأراضي ومستندات تكاليف المباني والمنشآت وحصرها وتوضيح مواصفاتها وتواريخ إنشائها ورخصها، وما إذا كانت مسجلة أو مرهونة لبنوك أخرى من عدمه.

ب- تجهيز تقييمين أو ثلاثة لمكاتب استشارية ومكاتب تشمين للقيام بتحديد قيمة كل بند من هذه البنود لأخذ متوسط هذه التقييمات، وأن تكون واقعية تتماشى مع ظروف السوق وذلك بالنسبة لكل من الأراضي والمباني والمعدات.

ت- تقييم شهرة المحل إذا ما وجدت وكان لها قيمة أو اسم تجاري مشهور.

ث- حصر منقولات الشركة من أثاث ومحتويات المخازن من منتجات تامة الصنع ومواد خام وتجهيز بيان بها وتحديد قيمتها حسب ظروف السوق.

ج- اللجوء إلى أسلوب بيع مناسب لهذه العناصر سواء عن طريق مكاتب الخبرة والتشمين والبيع أو عمل حملة إعلامية عن طريق البنك أو العميل حسب الاتفاق.

- ح- تحديد موقف العميل مما عليه من ديون للموردين وماله من مستحقات لدى عملائه.
- خ- بعد الانتهاء من ذلك يكون هناك اتفاق بين الطرفين على مبلغ التسوية حسب مقتضيات ونتائج التصفية، فإذا كان مبلغ التصفية لا يغطي صافي رصيد البنك المدين يقوم بإعدام الباقي مستخدماً حساب المخصص الخاص بالعميل أو المخصص العام لإعدام الباقي.

ثالثاً: المتابعة القانونية

انتهينا في الخطوات السابقة (تقديم سياسات ترشيدية واستشارية للعميل، تعويم نشاط العميل، تصفية نشاط العميل) إلى اتفاق بين الطرفين، ولكن قد تتعثر المفاوضات بين الطرفين ويختلفان في الاتفاق وتتأزم الأمور ولذا يجب أخذ طريق القضاء لأنه للأسف أصبح الطريق الوحيد الذي لا مفر منه.

وللإجراءات القانونية عدة قنوات نذكر منها¹:

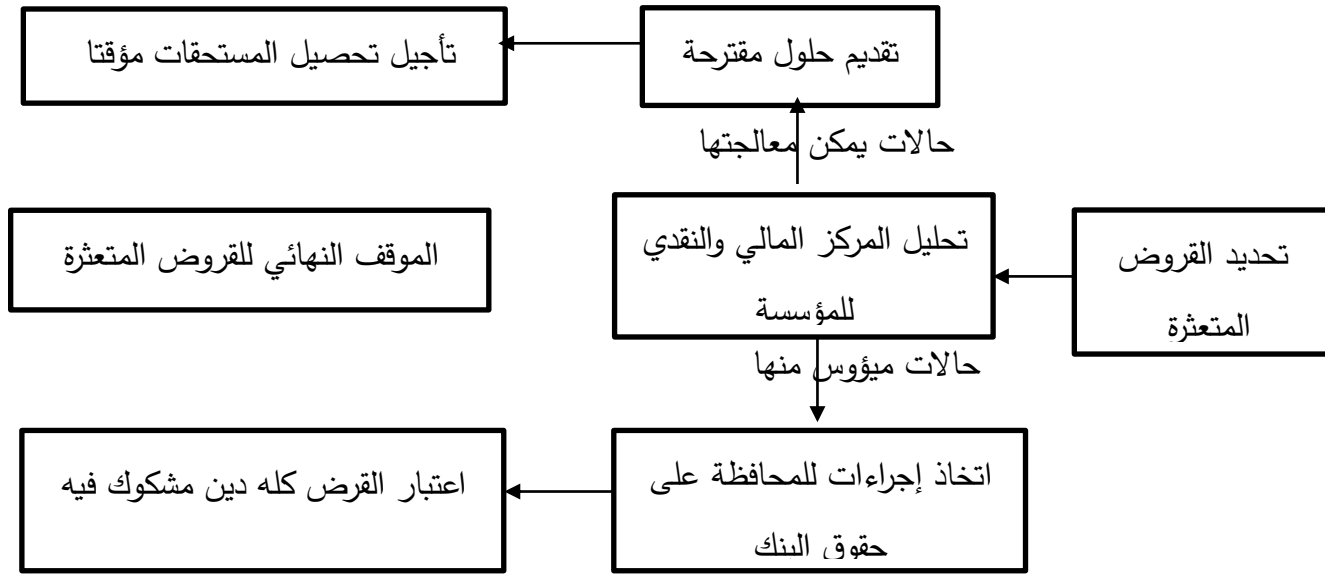
- 1- تبليغ النائب العام بالمديونية في حالة ما إذا استدعى الأمر ذلك.
- 2- رفع قضية بالمحاكم المختصة مستخدماً الشيكات وذلك كجانب جنائي للضغط على العميل بعامل السجن.
- 3- رفع قضايا الإفلاس بالمستندات المناسبة من سندات إذنية وكمبيالات.
- 4- تبليغ جهاز المدعى الاشتراكي الذي يقوم بدور إيجابي محافظة على ودائع العملاء والذي ينتهي به الأمر إلى المحكمة التأديبية العليا التي قد تصدر قرار بمنع العميل من السفر ومنعه من التصرف في الأموال له ولأسرته.
- 5- الحجز القضائي على ممتلكات العميل واستصدار أمر أداء وذلك للعمل على التصريح للبنك ببيع ما تحت يده من ضمانات، وكذا التي ليست تحت يد البنك أو ما لدى المدين تحت يد الغير.
- 6- نزع ملكية العقارات المرهونة للمصرف رهناً عقارياً.

وبهذا فطريق الإجراءات القانونية هو أسوأ الطرق وأكثرها خسارة لطول وقتها وتكلفتها، ولنعلم أن السياسة والاتفاق هما سبيلاً الحل وأن العنف لا يولد إلا عنفاً.

ويمكن توضيح سياسة البنك تجاه القروض المتعثرة أكثر من خلال الشكل التالي:

¹ تشيكو عبد القادر، إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر وطرق إدارتها، مرجع سبق ذكره، ص 90.

الشكل رقم (2): معالجة القروض المتعثرة



المصدر: منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، 2002، ص246.

المبحث الثالث: وسائل الحد والوقاية من القروض المتعثرة

تعتمد الكثير من البنوك على مجموعة من الوسائل للحد من مخاطر القروض المتعثرة والوقاية منها، ويتحقق ذلك بالدراسات الائتمانية السليمة، والمتابعة المستمرة للقروض، وفي حال تعثرها فإنه يجب وضع الخطط المعقولة لمحاولة تحصيلها، مع اتخاذ إجراءات رشيدة لا تحول القرض إلى قرض متعثر.

المطلب الأول: مراجعة القروض

لغايات تشخيص القروض المتعثرة، وتقييم وضع المحفظة الائتمانية للبنك بشكل عام، فإن الأمر يتطلب القيام بمراجعة قروض البنك بشكل دوري من جهة أخرى وبشكل استثنائي من جهة أخرى من قبل جهة متخصصة داخل البنك، وبشكل عام فإن هناك نوعين من المراجعة التي تتم على القروض هما:

- المراجعة والتفتيش التي تتم من قبل البنك المركزي.
- المراجعة الداخلية.

1. عملية المراجعة والتفتيش التي تتم من قبل البنك المركزي:

تقوم البنوك المركزية في العادة بالتفتيش على أعمال البنوك بشكل دوري، ومن أهم الأمور التي تكون مدرجة على جدول أعمال فرق التفتيش هو القيام بعملية المراجعة للقروض والتسهيلات الائتمانية، والتي تشمل على تقييم وضع هذه القروض وحركتها وأرصدها، وتحديث المعلومات الائتمانية عن المقترض، وذلك كله بهدف تحديد القروض المتعثرة من القروض السليمة وأخذ المخصصات اللازمة للقروض، ومعرفة مدى التزام البنك بالضوابط.

يختلف مدى شمولية الرقابة الخارجية على الائتمان بين بلد وآخر باختلاف الأساليب التي تطبقها البنوك المركزية، وحجم العينة التي يتم أخذها لعمليات المراجعة، ومدى قدرة مفتشي البنك المركزي على القيام بمهامهم بكفاءة مهنية عالية، ودورية عملية الرقابة.

2. المراجعة الجبائية للقروض:

تتأثر عملية المراجعة الداخلية للقروض بحجم البنك بشكل عام، ففي البنوك الصغيرة يكون من السهل إجراء عمليات المراجعة لعدد أكبر من ملفات القروض والتسهيلات، وعلى العكس من ذلك تكون المهمة أصعب كلما كبر حجم البنك وتشعبت أعماله وزاد عدد فروعها.

وإذا كان حجم البنك كبيرا فإن الأمر يتطلب وجود إدارة متخصصة تتولى القيام بمهمة مراجعة القروض بشكل منهجي ومنظم، لذلك من الضروري تحديد المهام والواجبات التي تقوم بها إدارة مراجعة القروض، وتحديد إجراءات عمل هذه الدائرة وصلاحياتها، وكذلك تبعيتها الإدارية والفنية، وماهي التقارير التي تعدها ودورية هذه التقارير.

ويمكن تقسيم المراجعة الداخلية للقروض إلى ثلاث مراحل كما يلي¹:

✓ المرحلة الأولى: مراجعة القروض قبل منحها

يمكن أن نستخلصها فيما يلي:

- الهدف من هذه المراجعة مساعدة متخذي القرارات الائتمانية في عملية صياغة اتفاقية القرض وشروطه ومدى منطقية شروط التسديد في تحليل قدرات الزبون.
- لا يعني وجود مثل هذه المراجعة اءفاء إدارات الائتمان من القيام بالدور المطلوب منها في مجال دراسة وتحليل الجدارة الائتمانية للمقترض.

¹ فضيلة بوطورة وآخرون، دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص7.

- ليس بالضرورة أن تكون هذه المراجعة شاملة وإنما من الممكن أن تكون ضمن ضوابط وشروط محددة مثل: مبلغ القرض، الزبائن الجدد، المقترضين العاملين في قطاعات محددة.
- مراجعة نتائج التحليل المالي التي تمت من قبل المراكز الائتمانية.
- تقييم التدفق النقدي للقرض، ومقارنته مع شروط التسديد الواردة في ملف القرض.
- مطابقة إجراءات المنح وشروطه مع السياسة الائتمانية.
- التأكد من وجود التوثيق اللازم للقرض.

✓ المرحلة الثانية: مراجعة القروض أثناء عمر القرض

- من أقوال القائمين على منح القرض أن المؤشرات التي كانت متوفرة عند عملية المنح كانت تشير إلى أن وضع القرض جيد إلا أن وضع القرض ساءت بعد ذلك، وهنا المسؤولية مشتركة في مجال مراقبة القروض القائمة بين إدارات الائتمان وإدارة مراجعة القروض حيث تتمثل المهنة الرئيسية لمراجعة القروض في بيان وتشخيص أية ملاحظات سلبية على القرض، وأية مخالفات للتعليمات أو للسياسة الائتمانية.
- من خلال مراجعة القروض يتم تحديد القروض التي لديها بعض المظاهر التي قد تم تحويلها إلى قروض متعثرة، وتشمل هذه القروض على ما يلي:
- ما يصفه مفتشة البنك المركزي ضمن بند " تحت المراقبة".
 - القروض التي تعلق فوائدها.
 - القروض التي توجد عليها فوائد مستحقة ولم تصنف غير عاملة.
 - القروض التي توجد بعض المؤشرات على احتمال تعثرها.

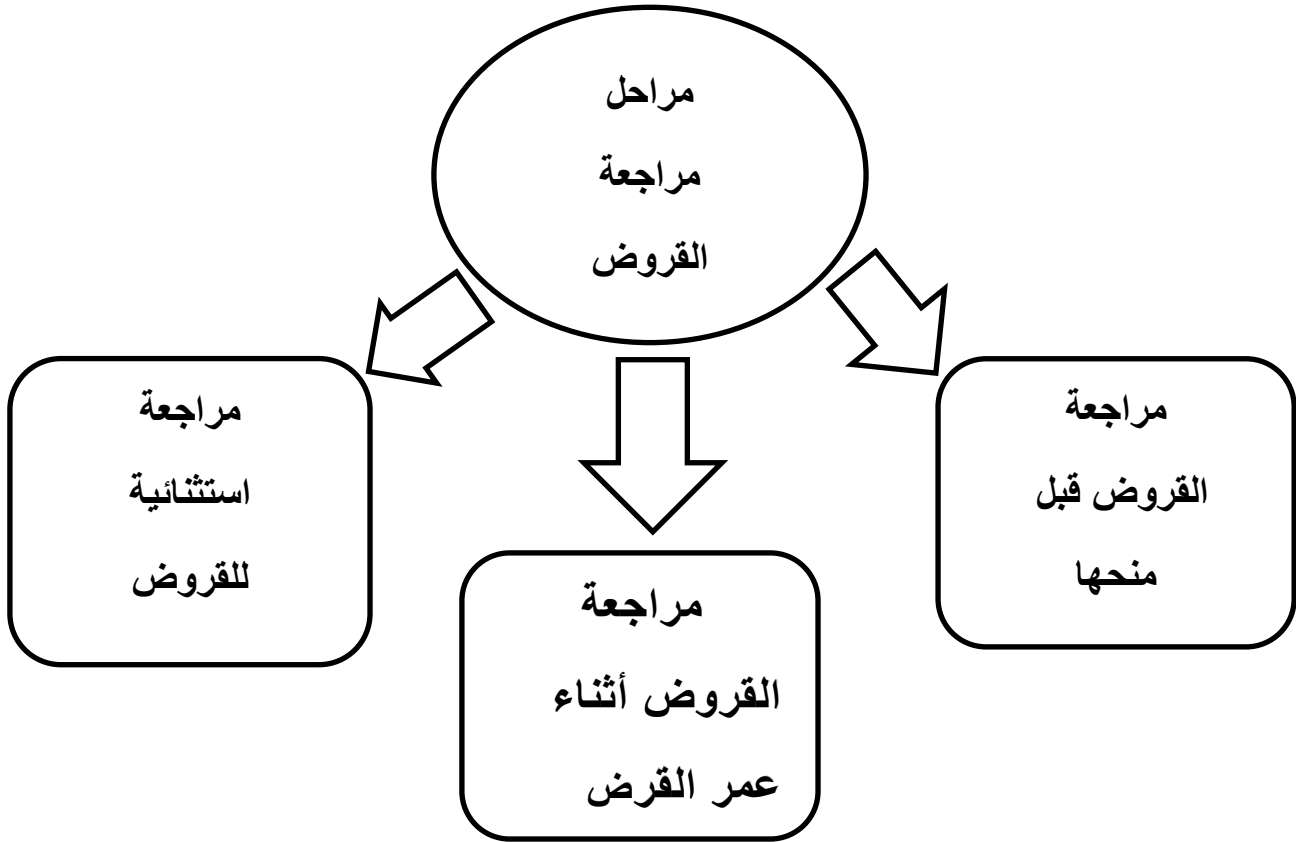
✓ المرحلة الثالثة: المراجعة الاستثنائية للقروض

هي مراجعة لقرض معين أو لمجموعة من القروض بسبب ما تشعر به إدارة القرض أو إدارة التحصيل من احتمال ظهور صعوبات مستقبلية تحد من القدرة على تحصيل الأقساط المستحقة، قد تتم هذه المراجعة بسبب الظروف الاقتصادية العامة للمقترض¹.

¹ فضيلة بوطورة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 8.

يمكن تلخيص المراحل السابقة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): مراحل مراجعة القروض



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المراحل الثلاثة السابقة

المطلب الثاني: الاستعلامات الائتمانية

المعلومات مورد استراتيجي وهي وسيلة لتقليص حالة عدم التأكد أي الوضعية المعقدة لاتخاذ القرار والبحث عن الغاية أو الهدف المشترك المتمثل في التحكم الجيد في التسيير، بالاتخاذ القرارات الهادفة للتحسين المستمر للأداء.

1. تعريف وظيفة الاستعلامات الائتمانية:

" هي ذلك الجهد المنظم والمتصل وفق ضوابط مستقرة، ومفاهيم محددة وأساليب متنوعة، بغية إمداد صاحب القرار الائتماني بكم متدفق من البيانات والمعلومات بالحجم والشكل المطلوبين والتكلفة الملائمة بما يمكن لصانع القرار الائتماني من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب¹.

¹ أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنوك، دار المعارف للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 1998، ص 117، 118.

من خلال التعريف يمكن استنتاج أن الاستعلامات الائتمانية توفر ما يلي:

- مساحة كبيرة ومتنوعة أمام متخذ القرار بما توفره من معلومات ومستندات عن طالب الاقتراض، تتصل بالمصادر البنكية التي يتعامل معها وكذا المصادر السوقية لتعاملاته مع الموردين، المتعاملين، جدارته الائتمانية، ملاءته المالية، ماضيه في المهنة، أي أن الاستعلامات بمثابة وحدة استطلاع خارجية لرجل الائتمان يتعين التنسيق التام بينهما، وأن تكون هناك خطوط اتصال فعالة وفهم مشترك لعمل كل منها.
- تكمل جانبا هاما من رؤية الباحث الائتماني، والذي يقع عليه عبئ المقابلة بين رؤيته الأولية وبين الحقائق والمعلومات التي وردت بتقرير الاستعلام، فيجد نفسه إما بصدد تطابق أو شبه تطابق وفي هذه الحالة يستمر الباحث في استكمال جوانب دراسة طلب القرض، أو في الحالة العكسية أي التناقض بين رؤيته الأولية التي شكلها وبين ما أسفر عنه الاستعلام من معلومات وحقائق، ومثل هذا التناقض يشكل علامات استفهام يتوقف عندها الباحث الائتماني لفهم سببها واتخاذ قراره النهائي بشكل امن وموضوعي.

2. أنظمة الاستعلامات الائتمانية:

يمكن تقسيم أنظمة الاستعلامات الائتمانية استنادا إلى ملكيتها وإدارتها وأنواع معلوماتها إلى:

1.2. أنظمة رسمية:

تنشئ هذه الأنظمة البنوك المركزية لتحقيق أهداف الرقابة على البنوك التجارية، وكذا المؤسسات المالية، وعادة تكون في البنك المركزي، أو جهة مستقلة تنشئها بقانون يعطيها الحق في إلزام الجهات التي يحددها قانونها بتوفير المعلومات والبيانات الائتمانية عن الزبائن المقترضين ، وتمنح لها سلطة توفير قاعدة بيانات وتأمينها وإدارتها ببرنامج خاص بها، ومنح صلاحية الاستعلام لمسؤولين مفوضين من الجهات المسموح لها بالاستعلام الائتماني عن الزبائن وذلك حفاظا على سرية المعلومات، ويتم تناول المعلومات وفقا لضوابط معينة ونشرات توضيحية يصدرها البنك المركزي.

2.2. أنظمة مملوكة للدائنين¹:

هي أنظمة لتقديم المعلومات عن الزبائن، تنشئها البنوك التي تقدم التمويل والتسهيلات الائتمانية، بغرض تبادل المعلومات الائتمانية وتقديم خدمات الاستعلام الائتماني للجهات المشتركة في ملكيتها والبنوك الراغبة في خدمتها.

¹ عبد الله الحسن محمد، دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف، مجلة المصرفي، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان الخارجي المركزي، العدد 62، ديسمبر 2011، ص 5.

3.2. أنظمة مستقلة:

بالنسبة لهذه الأنظمة تقدم خدمات الاستعلام الائتماني شركات ينشئها الأفراد أو مؤسسات مستقلة بخلاف البنوك مانحة الائتمان، ويتم الترخيص لها من قبل البنك المركزي بعد استيفاء شروط وضوابط معينة، تعتمد قاعدة بياناتها في الغالب على المعلومات المنشورة، والمعلومات الصادرة من الجهات الرسمية.

3. أهمية الاستعلامات الائتمانية في التنبؤ بالخطر:

1.3. يساهم نظام الاستعلامات الائتمانية في تخفيف احتمالات القرض للتعثّر وتحقيق الكفاءة والفعالية بالبنك من خلال ما يلي¹:

- * رصد المخاطر التي قد تعترض سير العملية الائتمانية، وبالأخص خطر التعثر.
- * تسيير عاقات الزبائن واعتماد علاقات طويلة الأمد معهم مما يجعل تكاليف جميع المعلومات أقل، وتكاليف ووقت الرقابة أدنى ما يمكن، إذ أن إجراءات المراقبة قد وضعت سلفاً بالنسبة للعملاء القدماء وبالتالي تسهل عملية استبعاد مخاطر الائتمان السيئ.
- * جمع المعلومات والتميز الفعال لمخاطر الائتمان السيئ عن الائتمان الجيد، وجعل العملية الإقراضية أكثر ربحية بالاستناد إلى المعلومة الثرية والمعرفة المشتركة بين أطراف هذه العلاقة التجارية.
- 2.3. يمكن للبنوك التي تمتلك نظام معلومات فعال وكفاءة بشرية في الميدان إلى تقنية عالية أن تقرر بنفسها المخاطر المرتبطة بأصولها.
- إن تصميم نظام فعال موضوعي، واعتماد نماذج هيكلية للإنذار المبكر أو نماذج لتصنيف مخاطر القروض، وجعل ذلك هدفاً استراتيجياً لكل بنك يمكن من:
- * تقييم نوعية أصول محفظة القروض، وبالتالي الاستفادة من تصنيفها.
- * توفير أداة هامة وفعالة لوضع سياسة لمنح القروض وتسعيرها، بربط معدات الفائدة على القروض بدرجة خطورتها.

¹ Djamil Alidrisi, Contribution des systèmes d'informations à la performance des organisations, Cas des Banques, Revue des Science de gestion, N°241, Nice, France, 2011, P58.

* مساعدة البنك في تحديد حجم المخصصات المناسبة للقروض المتعثرة وتحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر على جميع مستوياتها.

* إعداد الدراسات قبل الخسائر بغرض منع أو تقليل الخسارة المحتملة، مع محاولة تحديد أي المخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تتمتع تكرار حدوثها.

3.3. يساهم نظام الاستعلامات الائتماني في تقليل حالات التوقف عن السداد بتوفيره قاعدة بيانات ومعلومات قوية تسمح بعمل تصنيف ائتماني موضوعي للزبائن، وذلك وفقا لتعاملاتهم مع البنك ومؤسسات التمويل ومنح الائتمان، ما يساعد على إيجاد تاريخ ائتماني لهم، كما أن قيام البنك يتبنى مثل هذه النظم سوف ينعكس على قوة محفظته الائتمانية إلى جانب ضمان تحصيل القروض.

المطلب الثالث: وسائل وقائية أخرى ضد خطر القروض

تقوم إدارة التسهيلات فيما يخص قرار منح القروض بدراسة العناصر الهامة لتحليل القرض، غير أن عنصر الخطر يبقى ملازما للعملية، وهذا ما يجعل البنك يلجأ لاتخاذ عمليات إجرائية أخرى مثل: أخذ الضمانات اللازمة، سياسة تقديم المخاطر، التأمين على القروض وغيرها من الوسائل الوقائية الأخرى التي نذكرها

فيما يلي:

1. الضمانات:

1.1. مفهوم الضمان:

الضمانات هي عبارة عن وسائل وأدوات لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة بالقروض، كإعسار المقترض أو إفلاسه¹.

ويمكن تعريف الضمانات أيضا أنها نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد².

2.1. أنواع الضمانات:

عادة ما يتم التفرقة بين نوعين من الضمانات وتتمثل فيما يلي: ضمانات شخصية وضمانات حقيقية (عينية).

¹ عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية: عمليات تقنيات وتطبيقات، قسنطينة، الجزائر، 2000، ص57.

² M.remmellert, L'exploitation bancaire et le risque crédit, Mieux le cerner pour mieux le maitriser, Revue banque éditeur, paris,1995,P181.

أ- **الضمانات الشخصية:** والتي مفادها أن يتعهد شخص ما ذو سمعة أو ملاءة مالية في شخص آخر، بتسديد مستحقاته المالية عند توقفه عن الدفع لسبب أو لآخر، والضمان الشخصي يتخذ عدة أشكال أهمها:

- **الكفالة:** والتي تعني في لغة القانون ضم ذمة مالية إلى أخرى في المطالبة بتنفيذ الالتزام المتعهد به، والكفالة قد تكون بسيطة حيث يتكفل ضامن واحد في القرض وقد تكون كفالة تضامن حيث يلتزم بموجبها عدة متكافلين لضمان القرض أي سداذه عن حلول أجله ثم تصبح العلاقة فيما بينهما والمقترض الأصلي المتوقف عن الدفع والسداد.
- **الضمان الاحتياطي:** ويلتزم بموجبه الضامن بتوقيع ورقة تجارية عادة بقيمة القرض في حالة توقف المقترض عن السداد.

إن ما يميز الضمانات الشخصية هو الصعوبة في تقييمها¹.

ب - **الضمانات العينية (الحقيقية):** إن هذه الضمانات تتمثل فيما يقدمه المقترض من أصول مادية أو مالية للحصول على قرض، كالعقارات والمنقولات وغيرها من السلع والمنتجات المادية كما يمكن أن يكون موضوع الضمان أوراق مالية، وغالبا ما توضع أن يسترجع دينه في ميعاده المحدد وفي الغالب تتخذ الضمانات شكل الرهن العيني، ومن ثم يكون الرهن:

- **رهن عقاري:** حيث يتم بموجبه الحصول على العقارات محل الضمان (الرهن) لتأمين استرجاع الدين عند حلول أجله في حالة وقوع ما يسبب عدم التزام المدين بالوفاء بمستحقاته تجاه الدائن وذلك عن طريق التصرف فيه بالبيع من قبل هذا الأخير حسب ما هو معمول به قانونيا.
- **رهن المنقولات:** في هذه الحالة توضع المنقولات محل الرهن تحت تصرف البنك والتي يمكن أن يتصرف بالبيع متى أخل المدين بالتزاماته عن الوفاء بمستحقاته في ميعاده وإن هذه المنقولات تشمل جميع وسائل الإنتاج من آلات، معدات أثاث وسيارات... الخ².

أما في حالة كون المال المنقول عبارة عن بضاعة فالشخص واضع اليد يكون في الغالب مخزن عام وتقدم وثائق التخزين للبنك، وفي حالة إذا ما كان الأصل محل الرهن ضروري لمزاولة نشاط المدين

¹ عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص58.

² عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص59.

ويتأثر مردوده، إذا رهن حيازيا فإن البنك يؤثر على الأصل بعلامة مميزة تدل على أنه في حالة رهن وغير قابل للتصرف فيه من قبل حائزه المدين.

3.1. حدود الضمانات:

تشكل الضمانات وسيلة أكيدة لاسترجاع حقوق البنك، غير أنها في الواقع تتضمن المشاكل التالية:

- حقوق الملكية غير واضحة.
 - الخطأ في تقييم الضمانات، مما يترتب عليه تغطية الضمان لقيمة القرض.
 - تناقص قيمة الضمان عبر الزمن، نتيجة للتآكل، التقدم التكنولوجي.
- بشكل عام ينبغي أن تكون الضمانات هي أساس منح الائتمان، فالأصل أن تأتي مكملة لقناعة البنكى بجدارة الزبون للحصول على قرض.

2 . وضع شرط العقد:

ينص على أنه من حق البنك وضع قيود على تصرفات المقترض في المستقبل إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك ومن أمثلة هذه القيود اشتراط البنك عدم انخفاض حجم ودائع الزبون عن حد معين أو ضرورة الحصول على موافقة البنك إذا ما قررت المنشأة الحصول على قروض إضافية في المستقبل أو اشتراط البنك عدم انخفاض حجم الودائع على حد معين أو اشتراط البنك على مخالفة الزبون لأي شرط من شروط الاتفاق يعني حق البنك في إلزام الزبون بسداد القرض وفوائده بمجرد وقوع المخالفة. كما يمكن للبنك أن يشترط سداد أصل القرض دفعات شهرية أو سنوية كما قد يشترط سداد الفوائد، مقدما خصما من قيمة القرض لضمان الحصول على مستحقات البنك قبل تعرض الزبون لأي ظروف غير متوقعة تؤثر على مقدراته على السداد

3 . سياسة تقسيم المخاطر:

لقد أدى النمو الكبير في حجم المشروعات إلى كبر المخاطر الملقاة على البنك، خاصة إذا كان يتولى بمفرده عمليات التمويل الضخمة، ومن يتعين على البنك الواحد تقسيم خطر عدم تسديد القروض من خلال الاشتراك مع بنك آخر أو مجموعة بنوك في منح القروض الضخمة، وهذا من أجل: حماية أكثر

من المخاطر المتوقعة (التقدم العلمي السريع، المنافسة...) واكتساب موقع تنافسي يضمن قدرا كافيا من الأمان.

كما أن عملية تقييم المخاطر تتمثل أيضا في تنويع الزبائن وتنويع القطاعات المستفيدة من القروض، متقاربا لمشاكل إفلاس بعض الزبائن، وكذا وقوع الأزمات في بعض القطاعات.

4 . التعامل مع عدة متعاملين:

يلجأ البنك إلى توزيع عملياته على عدد غير محدود من المتعاملين الاقتصاديين وذلك حتى يتجنب الأخطار التي يمكن أن تحدث وتتعلق بتركز نشاطات البنك على عدد محدود من المتعاملين فإن وقع عدم التسديد كإفلاس أحد المتعاملين فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل كبيرة.

5 . تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة:

تجنبنا لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود في إحدى القطاعات دون غيرها، فالبنك يلجأ إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة والقطاعات حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط أو قطاع معين بأرباحه من نشاط أو قطاع معين.

6 . التأمين على القروض¹:

لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم تسديد القرض هو التأمين عليها، حيث يلزم البنك متعامليه الاقتصاديين بالتأمين حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر.

7 . عدم التوسع في منح الائتمان:

إن البنك التجاري كما سبق وأن ذكرنا يهدف أساسا إلى الربح والذي يكون الموجه الرئيسي لنشاطه، لذلك فإنه يراقب نفسه باستمرار تجنباً للغرور بفرص الربح المتوقعة، ويعمل على عدم التوسع في منح الائتمان دون حدود، بل يقدم ذلك في حدود إمكانياته المالية، وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض وكذا هيكله المالي خاصة إذا ما تعلق بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

¹ شليق رايح، مرجع سبق ذكره، ص 68.

8 . تبني أنظمة الخبرة:

تعتبر أنظمة الخبرة من الوسائل التقنية الحديثة جدا والمساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة في كل مستوى من مستويات التسيير في المنظمة. ويقصد بنظام الخبرة هو التعبير عن دور الحاسوب في محاكاة السلوك البشري وجعله بديلا في مجال التسيير وذلك من خلال مساعدته في اتخاذ القرار.

فنظام الخبرة يمكن أن يتخذ كوسيلة لمعالجة المشاكل التي تطرح على مستوى القروض البنكية لكن عملية تطبيق أنظمة الخبرة تبقى بحاجة إلى مجموعة من الشروط الواجب توافرها والتي تتمثل فيما يلي:

* فاعلية وفعالية نظام الخبرة وذلك من خلال تخفيض التكلفة.

* ضرورة توفر أنظمة معلوماتية مساعدة تسمح بتوفير المعلومة المطلوبة للمصرف وفي الوقت المناسب وذلك من أجل التكيف والمرونة مع متطلبات الحلول للمشاكل المطروحة.

مهما كانت يقظة البنك جيدة تبقى الوقاية هي أفضل وأنجع الطرق لتفادي الوقوع في تعثر القروض، فمختلف الوسائل التي ينتهجها البنك من مراجعة القروض، الاستعلامات الائتمانية، الضمانات، توزيع الخطر...، كلها تساعد البنك وتحد من تعثر القروض.

خلاصة الفصل:

يتضح لنا أنه إذا كانت المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني، فإن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة ومعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها وهو ما يساعد إدارة الائتمان على التحوط منها وتجنب آثارها السلبية.

من جانب آخر وعند حدوث التعثر، فهناك إجراءات علاجية تلجأ إليها البنوك تختلف من حالة إلى أخرى، لهذا وجب قبل اتخاذ الإجراءات القيام بدراسة وافيّة وشاملة للقروض قبل وبعد منح القرض، تشمل هذه الدراسة على تحليل مفصل لأسباب التعثر، ومدى إمكانية مساعدة الزبون المتعثر على تجاوز مشاكله، وصولاً في النهاية إلى الإجراءات القانونية لتحصيل القروض.

وبناء على كل هذا، فإن يمكن اعتبار أفضل الطرق لتجنب مخاطر تعثر القروض الوقاية منها، ويتحقق ذلك بالدراسات الائتمانية السليمة، والمتابعة المستمرة للقروض، وفي حال تعثرها فإنه يجب وضع الخطط المعقولة لمحاولة تحصيلها، تستند إلى قواعد ثابتة وموضوعية، مع اتخاذ إجراءات رشيدة لا تحول القرض إلى قرض متعثر.

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي لتسيير خطر القروض

المتعثرة على مستوى بنك الفلاحة

والتنمية الريفية

تمهيد :

بعد الدراسة النظرية لموضوعنا والخاص بتسيير مخاطر القروض المتعثرة كان لبد علينا من إجراء دراسة تطبيقية من أجل إسقاط مختلف المفاهيم النظرية على الواقع العلمي. على وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ببومرداس التي وقع اختيارنا عليها لما لها من دور فعال و بارز في الاقتصاد الوطني خاصة الظروف الراهنة ، معتمدين في ذلك على منهج دراسة حالة لتوضيح السياسة المنتهجة من طرف الوكالة لتسيير مخاطرة عدم سداد القروض، وذلك من خلال التقسيم الآتي:

* تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

* السياسة الإقراضية لوكالة ببومرداس.

* تسيير مخاطر عدم السداد للقروض بالوكالة.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أحد البنوك البارزة والفاعلة في الأسواق المصرفية الجزائرية، وذلك من خلال نشاطاته الفاعلة وتواجده الكبير وتفرعه عبر كامل التراب الوطني، وكذا سعيه إلى مواكبة التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية ومحاولة التأقلم معها ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتقديم هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم مفهوم شامل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك بتوضيح تعريفه، نشأته، مراحل تطوره:

الفرع الأول: تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1. تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: عرفت على أنها " مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جمع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الحاجة الجمهورية والأعوان الاقتصادية لغرض اقراضها للآخرين الذي هم في حاجة إلى التمويل، وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وانهاشه ولقد وسعت من نشاطها ليمس جميع القطاعات الاقتصادية.

2. نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية : بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي أنشئ بمرسوم رقم 88-105 المؤرخ في 13 مارس 1986 برأس مال قدره 2.000.000.000 دج مع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988م عدل بقانون 01/88 الذي حدد نهائيا في 12 جانفي 1988 ووضع طرق العمل وإجراءات التمويل ، فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 19 فيفري 1989 لدى مكتب التوثيق مينداسان" موثق بالجزائر العاصمة، وذلك بعد هيكلة النظام المصرفي الجزائري¹.

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية من إعادة تنظيم نشاط البنك الوطني الجزائري (BNA) ويشمل البنك حوالي 327 وكالة موزعة على كافة التراب الوطني، توطرها حوالي 40 مديرية جهوية موزعة على كل الولايات تقريبا.

¹ معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

يتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأنه بنك تجاري حيث يقبل الودائع سواء كانت جارية أو لأجل ويحولها إلى قروض قصيرة أو متوسطة الأجل، مساهما بذلك مباشرة بعجلة التنمية الخاصة. فيما يتعلق بالنشاط الفلاحي مقره الاجتماعي في الجزائر العاصمة¹ 17 نهج العقيد عميروش صندوق بريد 544 الجزائر

الفرع الثاني: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1. المرحلة الأولى (1990-1991): في هذه المرحلة كان هدف نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو تركيز حضوره في المجال الريفي حيث قام بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات التوجه الفلاحي واكتسب مكانة وخبرة كبيرة في تمويل الصناعات الغذائية الفلاحية والصناعات الميكانيكية الفلاحية وكل هذا كان مسجلا تحت غطاء اقتصادي مخطط، اذ كان لكل بنك أذاك ميدان عمل مخصص له.

2. المرحلة الثانية (1991-1999): يعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 اين تم التخلي عن تخصص البنوك، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتوسيع مجالات استثماره بتمويل القطاعات الأخرى وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير أنه بقي الشريك المفضل للقطاع الزراعي في المجال التقني وتميزت هذه المرحلة بإدخال التكنولوجيا الحديثة في ميدان الاعلام الآلي والاتصال.

3. المرحلة الثالثة (2000-2005): نظرا لأهمية البنوك العمومية في تنشيط الاستثمارات المنتجة وعملهم في ظروف ومبادئ اقتصاد السوق فيما يخص تمويل الاقتصاد، قام البنك برفع مساعدته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة، ومن اجل التأقلم مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة والاستجابة لتطلعات زبائنه، وضع البنك خطة عمل لمدة خمس سنوات "البرنامج الخماسي" يركز خاصة على عصرنة البنك وتحسين خدماته وكذلك أحدث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي.

4. المرحلة الرابعة (2005 -إلى يومنا هذا): قامت السلطات العمومية بإعادة النظر في تنظيم هذا البنك وتوجيه نشاطه إلى القطاع الفلاحي والمجال الريفي خاصة، وبناءا على تعليمات الجهات الوصية ثم إعادة توجيه هذا البنك الى النشاط الأصلي الذي خلق من أجله وهو الميدان الفلاحي ومن بين القرارات التي اتخذتها المديرية العامة لهذا البنك نجد ما يلي¹:

¹ معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

- توقيف التعامل مع كل زبون جديد خارج المجال الريفي والنشاط الفلاحي لاسيما فيما يخص عمليات منح القروض.

- توجيه كل نشاطات البنك نحو تطوير الريف الجزائري، وذلك بتمويل كل المشاريع الحوارية التي من شأنها الحفاظ على تركيز السكان في مناطقهم وتجنب زحفهم نحو المدينة.

- قام البنك بغرض تحديد مجال نشاطه بإعداد قائمة تحتوي على كل النشاطات التي يمكن التدخل فيها وتمويلها وهي تقارب ب 300 نشاطا.

- فيما يخص الزبائن القدامى وعملا بأخلاقيات المهنة حافظ البنك على كل زبائنه سواء كان نشاطا فلاحيا او غير فلاحى وسمح بتمويلهم بكل أنواع القروض الممكنة وذلك لأنه لا يمكن بعد كل السنوات من التعاملات ان يستغنى البنك عن زبائنه التابعين للقطاعات الأخرى أو أن يتوقف عن تمويلهم لأن مثل هذه القرارات يمكن أن يكون لها تأثيرات وخيمة على الاقتصاد الوطني.

- وسعيا من السلطات العمومية الى أجل تقريب البنوك من المواطنين وتطوير نشاطاتهم قد سمحت لهذا البنك بالتدخل وتمويل نشاطات كل القطاعات الاقتصادية وذلك في الأماكن التي لا يتواجد فيها الا بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثاني: مبادئ وأهمية بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع تبيان دوره ومهامه

الفرع الأول: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي¹:

* **مبدأ الاستغلال**: يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية، هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

¹ معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

* **مبدأ القرض والمخاطر:** بما أن البنك هو المؤتمن على أمواله المودعين له الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصاً يميله المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وإن هناك إثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.

* **مبدأ السيولة:** يتعامل في وجوب ترك نسبة معينة في خزانة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن، أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.

* **مبدأ الأمان:** وهنا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية ادخار أمواله تقادياً للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلاً فالبنك كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة.

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من بين أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك نذكر ما يلي:

* توسيع نشاط البنك وتنويع مجالات تدخله كمؤسسة مصرفية شاملة.

* جلب أكبر قدر ممكن من الزبائن والعمل على تحسين العلاقات معهم.

* تحسين دودة الخدمات المقدمة.

- تطوير العمل المصرفي بغرض تحقيق مردودية أكبر.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- اشتراك الزراعة وتنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.
- توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات.

ولتحقيق هذه الأهداف قام البنك بالاستعانة بتنظيمات وهيكل داخلية تتلاءم مع متطلبات المجال المصرفي ووضع وسائل تقنية حديثة وصيانة ممتلكاته، وتوفير أنظمة معلوماتية، كما بذل القائم وعلى البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وتطوير وترقية الاتصال سواء كان داخل أو خارج البنك، بالإضافة إلى سعيه إلى التقرب أكثر إلى الزبائن، وذلك لتوفير مصالح تتكفل بطلباتهم وانشغالاتهم والتعرف أكثر على حاجاتهم وتطلعاتهم وكان البنك يسعى نحو تحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بما يلي

- رفع حجم الموارد بأقل تكاليف عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة.

- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
- التسيير الفعال والصارم لخزينة البنك بالدينار والعملية الصعبة.

الفرع الثالث: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن وسيلة تستعملها الدولة لتحقيق التنمية في المجال الفلاحي والريفي، وهذا من خلال قيامه بوظيفتين هما:

- جمع الودائع.
- توزيع القروض.

وهذا حسب المادة 04 من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تحدد مجالات هذا الأخير " تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على مختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها"، وفي منح القروض والمساهمة فيما يلي طبقا لسياسة الحكومة:

* تنمية مجموع قطاع الفلاحة.

* ترقية نشاطات الفلاحة، كما تزوده الدولة بقروض أخرى قصد ضمان التمويل.

وفي هذا الإطار يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتخصيص تمويله ل:

- تعاونية الخدمات مثل تصليح الآلات الفلاحية.
- تعاونية الكروم والخمور.
- مركز تنظيم الغابات.
- الصيد البحري.
- تعاونية التسويق.
- المؤسسات الفلاحية الصناعية بكل أنواعها.

الفرع الرابع: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمكن تلخيص مهام البنك الأساسية فيما يلي:

- وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لأجا القطاع.

- القيام بالمساهمات المالية الضرورية والنشاطات المتعلقة بالمؤسسات والنشاطات الخاصة والتي تساهم في النشاط الريفي.
- التطور الاقتصادي للوسط الفني إضافة إلى ذلك فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل أي بنك يقوم بالعمليات المصرفية المتمثلة في:
 - ❖ منح القروض بكل أنواعها.
 - ❖ معالجة جميع عمليات البنك من قروض، صرف، خزينة.
 - ❖ التعامل مع المؤسسات الأخرى.
 - ❖ الالتزام والقيام بالضمانات.
 - ❖ تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من استيراد وتصدير كما أن البنك يقدم مساعدات خاصة لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية المجتمع الريفي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

سننتظر في هذا المطلب إلى توضيح كل من الهيكل القانوني والإداري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الأول: الهيكل القانوني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

1. الجمعية العامة: هي الهيئة السياسية الممثلة لجميع أسهم المؤسسة الاقتصادية، وفي هذا الإطار تحدد بقراراتها للقانون لكافة الشروط التي تتماشى مع مصلحة الشركة وتتفرع إلى جمعية عادية وغير عادية.
2. مجلس الإدارة: المؤسسات العمومية الاقتصادية مسيرة من طرف مجلس الإدارة وهو مكون من 09 أعضاء على الأقل و12 عضوا على الأكثر موزعين كما يلي: 05 أعضاء على الأقل و10 أعضاء على الأكثر تحدد عهدهم من طرف الجمعية العامة العادية.
3. المديرية العامة: يدير المديرية العامة للبنك رئيسا، مديرا عاما يعينه مجلس الإدارة ويحدد صلاحياته وسلطاته في التسيير والمراقبة وذلك طبقا لأحكام المادة 12 من القانون الأساسي للبنك.

الفرع الثاني: الهيكل الإداري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

1. الوكالة: تعتبر الوكالة الخلية الأساسية وجهاز الاستغلال الخاص بالبنك، وهي تدخل في إطار هيكل يسمح باستقبال الزبائن وارضائهم، وكل الولايات المتواجدة في الولاية تشكل مجموعة استغلالية، وكل وكالة تتكون من مصلحتين هما:

- مصلحة الزبائن.
- مصلحة الاستغلال.

وأهم العمليات التي تقوم بها الوكالة هي:

- تسيير العمليات البنكية (المحفظة، الصندوق)
- انجاز تقارير شهرية وسنوية خاصة بمجمل النشاطات التي ترسل الى المديرية الجهوية.

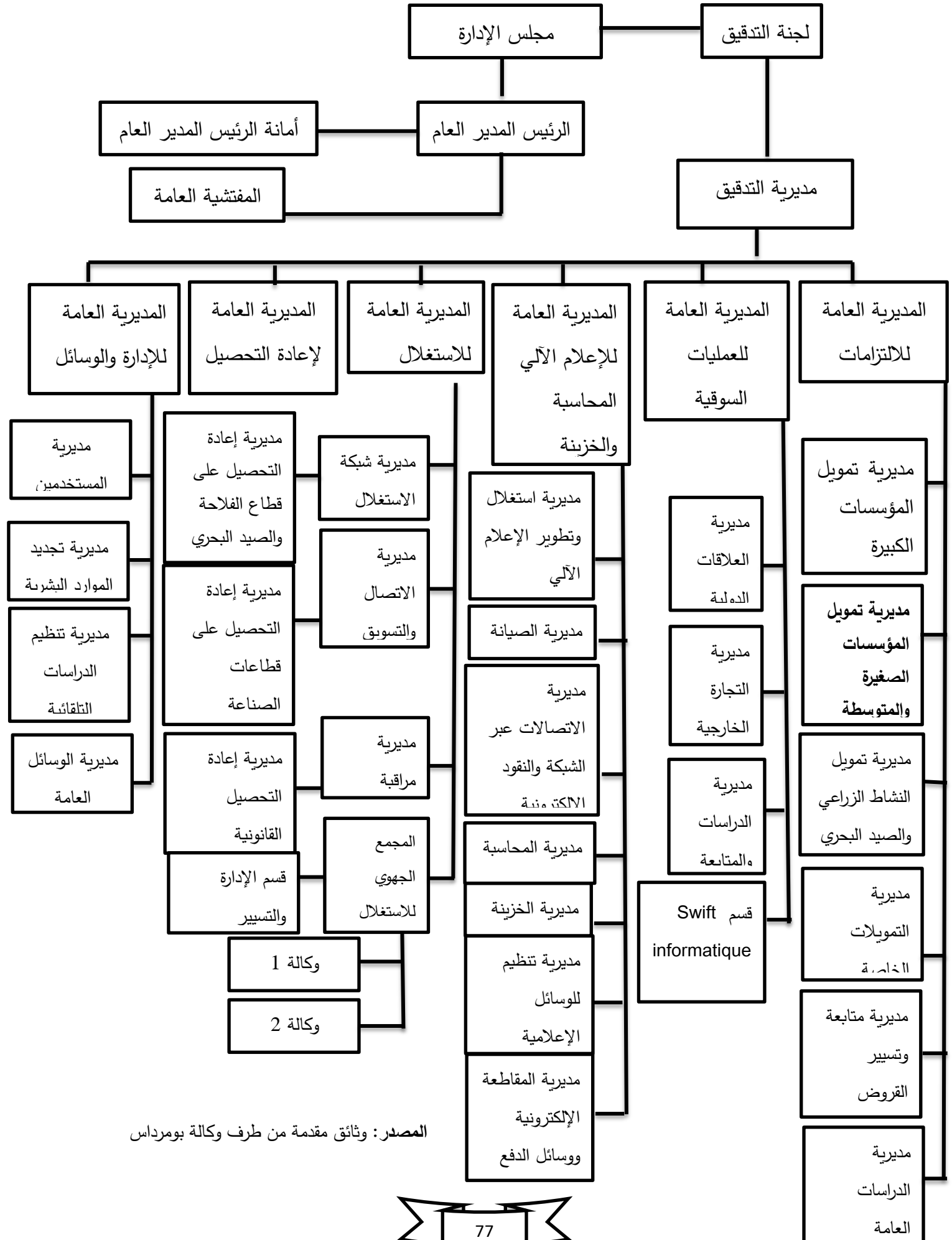
2. المديرية الجهوية للاستغلال (Groupe Régional d'Exploitation) هي هيئة لا مركزية توجد بمقر الولاية مهمتها تنظيم، مساعدة، توجيه وتنسيق بين جميع الوكالات التابعة لها وكذلك مراقبة أعمالها، مديرية الفرع تدير من طرف المديرية وهذه الأخيرة تتكون من فرعين هما

- مديرية فرعية لأعمال الإدارة المالية.
- مديرية فرعية مكلفة بالاستغلال والالتزام.
- ومن مهام الفرع ما يلي:
- تنسيق النشاطات بين جميع الوكالات.
- مراقبة النشاطات بين جميع الوكالات.
- مراقبة استعمال القروض ومتابعة عمليات الإقراض والسهر على استعمالها في مصالح المؤسسة.
- مساعدة الوكالات وتوجيهها.
- السهر على احترام وتطبيق القانون.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفي

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



أولا : تقديم وكالة بومرداس 632:

سننظر الى التعرف بالوكالة، مهامها ووظائفها بالإضافة الى الهيكل التنظيمي لهذه الوكالة.

1/ تعريف الوكالة المستقبلية.

تم إنشاء وكالة بومرداس رقم 632 في 06 جانفي 2006 مع زيادة الحاجة الى تمويل المستثمرين الفلاحين ، خاصة وأن منطقة بومرداس هي منطقة ساحلية صالحة للزراعة. وباعتباره بنك يهدف الى تمويل النشاط الفلاحي فانه يعطي امتياز للمهن الفلاحية ويمنحها قروض بشروط أسهل أي بسعر فائدة أقل وضمانات أخف.

2/ مهام وكالة بومرداس

تتمثل المهام التي أنشأت من أجلها الوكالة في :

1. تنفيذ مختلف العمليات البنكية الموكلة لها من طرف الزبائن و تحسين العلاقات التجارية مع الزبائن الجدد.
2. منح قروض متنوعة لتمويل المؤسسات الاقتصادية ومتابعتها.
3. قبول الودائع من الجمهور وفتح الحسابات للزبائن سواءا بالعملة الصعبة أو المحلية.
4. العمل على تعبئة الضمانات اللازمة .
5. اعداد التقرير السنوي حول نشاطها.
6. منح قروض متنوعة لتمويل الفلاحين وتنمية القطاع الفلاحي.
7. ترقية النشاطات الفلاحية ، الحرفية والصناعية المرتبطة بالفلاحة.
8. تنمية المناطق الريفية.
9. الترقية الاقتصادية الفلاحي.

الهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس 623.

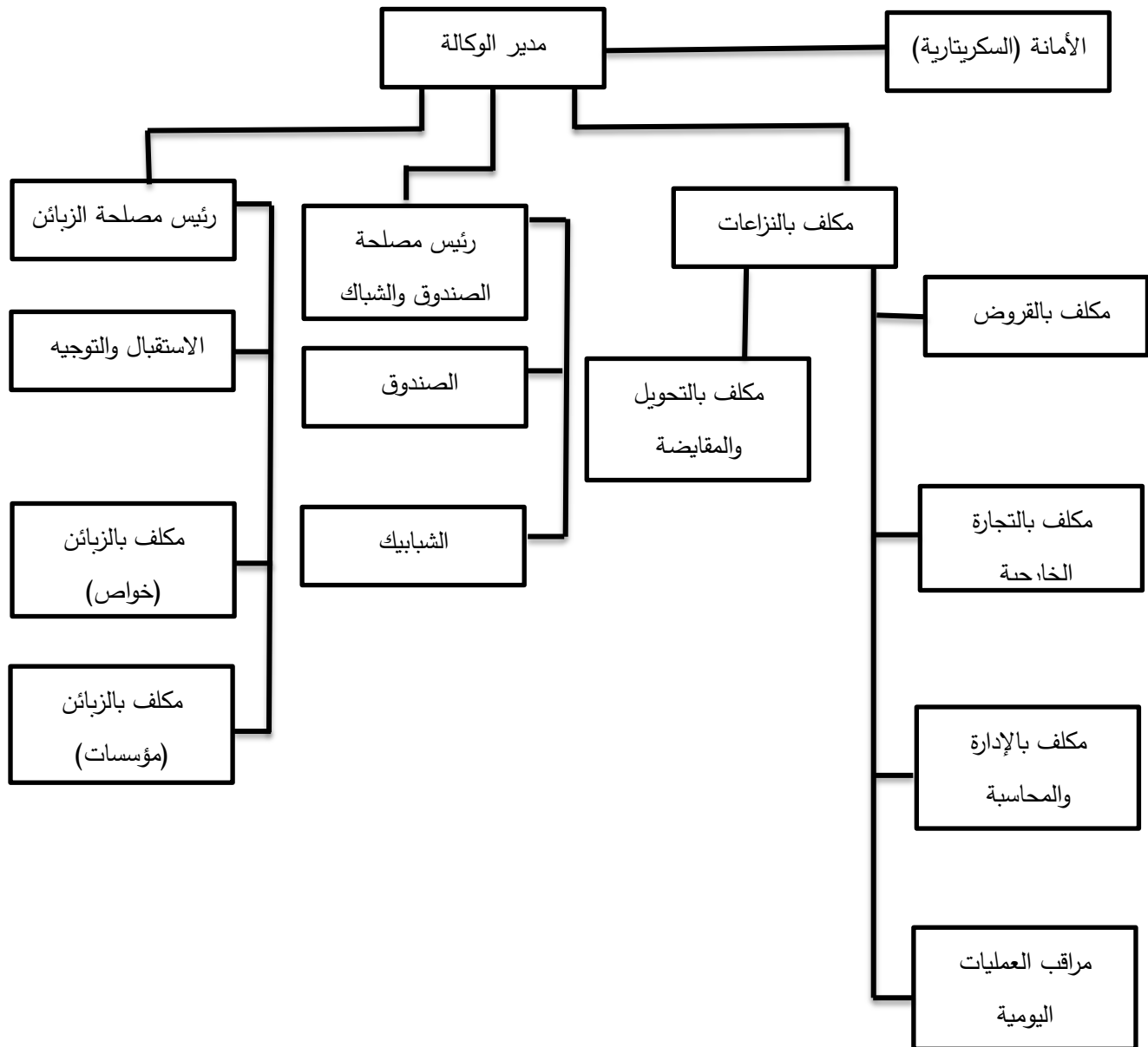
تعتبر وكالة بومرداس من أهم وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية بومرداس وهي مقسمة إلى :

- **قسم خاص بالزبائن front office:** وهو القسم الخاص بالزبائن أو بعبارة أخرى هو واجهة الوكالة التي تستقبل الزبائن وتعمل على توفير الجو المناسب والملائم لهم.

- **قسم خاص لمعالجة العمليات البنكية :** وهو القسم الذي يشمل كل الاستخدامات التقنية والبشرية ، محاسبين ، محللين من أجل معالجة الأوامر والعمليات المرسله من القسم الخاص بالزبائن وهيكله الوكالة تتكون من :
 1. **مدير الوكالة :** ويعتبر المسؤول الأول على الوكالة والمكلف بتطبيق سياستها التتموية.
 2. **كاتب المدير:** وتتمثل مهامه في مساعدة المدير على التسيير الحسن والربط بين مختلف أنشطة الوكالة.
 3. **قسم خاص بالزبائن:** وهو المكتب المكلف باستقبال الزبائن والسهر على المعالجة وتنفيذ عملياتهم المختلفة حيث يسير من طرف المشرف يتكون من:
 - **الاستقبال:** المكلف باستقبال وتوجيه الزبائن يكون حريصا دائما لإعطاء المعلومة اللازمة لهم.
 - **المشرف :** وهو المكلف بإشراف والمراقبة على عمليات القسم الخاص بالزبائن وضمان الربط بين هذا القسم والقسم المكلف بمعالجة العمليات البنكية.
 - **مستشار الزبائن :** الذي يتعين عليه الاطلاع الدائم على مختلف التعليمات والقوانين التشريعية للإعداد ملف المعلومات الموجهة لتوضيح اختيارات المستثمرين.
 - **المكلف بالزبائن :** ويعتبر المتحدث او المخاطب للزبائن اذ ينفذ العمليات ويوجه النصائح للزبائن ومساعدتهم على معالجة عملياتهم المختلفة.
 - **مصلحة الصندوق :** تعتبر من أهم المصالح في الوكالة التي يسهم على حمايتها وضمان مركزية الأموال فيها بالشكل الذي يسمح للزبون بوضع الودائع وسحب الأموال الضخمة بكل سرية يشرف على هذه العمليات المكلف بالصندوق والذي يتم تعيينه من طرف مدير الوكالة.
 - **مصلحة الخدمات الحرة :** والتي تحتوي على الوسائل المادية الموضوعية من طرف الوكالة تحت تصرف الزبائن والتي تمكن من تنفيذ بعض العمليات بمفرده والاطلاع على حسابه.
 - **مصلحة القروض:** تقوم بدراسة الملفات المقدمة من طرف مكاتب المكلفة بالزبائن الخواص وزبائن المؤسسات وإرسالها إلى مصلحة التجارة بالمديرية الجهوية¹.

الشكل رقم (5): الهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس-623-

¹ معلومات مقدمة من طرف الوكالة.



المصدر: وثائق مقدمة من طرف وكالة بومرداس

المبحث الثاني: السياسة الإقراضية لوكالة بومرداس

يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على سياسة اقراضية تضمن قيامه بالدور المعمول به مع ضمان تقدمه ونموه مع تحقيق الأرباح باعتباره بنك تجاري.

وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى خطوات منح القروض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم إلى تطور منح القروض في الوكالة، وأخيرا طبيعة حجم القروض المتعثرة بالوكالة.

المطلب الأول: خطوات منح القرض

قبل اتخاذ قرار منح الائتمان أو رفض طلبه، يقوم البنك بعدة إجراءات ودراسات تركز على أسس معينة من الوثائق الإدارية والقانونية إلى الوثائق الاقتصادية والمالية، دراسة الأخطار والضمانات، قرار اللجنة، متابعة القرض.

1- الوثائق اللازمة لطلب قرض:

1-1- الوثائق الإدارية والقانونية: تتمثل هذه الوثائق فيما يلي:

- طلب خطي للحصول على قرض ممضى من الزبون (الملحق 1).
- نسخة من السجل التجاري والرقم الجبائي.
- نسخة من القانون الأساسي في حالة شخص معنوي.
- شهادة التأهيل والكفاءة المهنية.
- نسخة طبق الأصل مصادق عليها لسند الملكية أو وثائق الكراء لمحلات الاستغلال.

1-2- الوثائق الاقتصادية والمالية: تتمثل هذه الوثائق فيما يلي:

- الدراسة التقن واقتصادية للمشروع والمنجزة من طرف ANADE.
- الفاتورة النموذجية أو الاتفاق التجاري الخاص بالتجهيزات المستوردة من الخارج أو المحلية.
- نسخة من مصاريف التأمين.

- الميزانيات التقديرية لخمس سنوات.

- جداول حسابات النتائج.

- شهادة إبراء الذمة من الضرائب وأداء مستحقات الضمان الاجتماعي.

2- الدراسة الشاملة لملف القرض

2-1- التعرف على الزبون:

يقوم البنك بالتعرف على الزبون وذلك بجمع المعلومات المتعلقة به، وعادة تكون:

- التعرف الشخصي على الزبون، اسمه، لقبه، عنوانه، النشاط الذي يمارسه...

- الاطلاع على وثيقة طلب القرض والتي تتضمن المعلومات التالي:

* طبيعة القرض مثل: قرض استثماري متوسط الأجل مدته 5 سنوات.

* تقديم المشروع مثل: شراء معدات وأدوات خاصة بمجال مقاوله الكهرباء.

* نوع النشاط مثل: مقاوله أشغال الكهرباء.

* تاريخ طلب القرض.

* الصيغة القانونية للمؤسسة: شخص طبيعي أو معنوي.

* توقيع الزبون.

* قيمة القرض.

2-2- دراسة الضمانات: يتعهد المقترض وذلك بتقديم الضمانات التالية لصالح البنك:

- رهن حيازي على المعدات والأدوات موضوع القرض.

- تفويض عقد التأمين متعدد المخاطر لصالح الوكالة البنكية (الملحق 2).

- شهادة الانخراط وتسديد المستحقات في صندوق ضمان القروض (بالنسبة لمساهمة ANADE).

- توقيع سندات لأمر لصالح البنك.

- شخص ثالث ضامن المستفيد.

2-3- الدراسة المالية:

تستند الدراسة المالية إلى الميزانيات التقديرية وجداول حسابات النتائج المرافقة لها لمدة خمس سنوات.

2-4- اتخاذ القرار:

عرض الملف على لجنة القرض برأيها، إما بالقبول أو الرفض وذلك كما يلي:

✓ **حالة الرفض:** يرفض الطلب لعدة أسباب:

- السمعة السيئة.
- عدم صدق القوائم المالية.
- الضمانات غير كافية.
- نقص الشروط اللازمة والخاصة إما بمصلحة البنك أو الخاصة بالاقتصاد ككل، وفي هذه الحالة يحق لطالب القرض أن يتقدم بالطعن مرتين:
- * أمام الوكالة المقدم إليها طلب القرض.

* أمام المديرية العامة.

✓ **حالة القبول:** في هذه الحالة يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب

جاري لدى البنك خاص بمساهمته الشخصية كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تقاديا لخطر عدم التسديد، ويتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مدة القرض، ثم يقوم الزبون بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة، بعد ذلك يقوم البنك بإعطاء شيك (الملحق 3) مسطر لصالح المورد

(فواتير التي استعملها المقترض).

2-5- متابعة القرض:

تهدف بالأساس إلى التيقن من أن القرض الممنوح يستخدم فعلا في الغرض الذي خصص لأجله وتقليل احتمالات تعرضه للمخاطر، وبالحديث عن متابعة تسديد القرض أصبحت هذه العملية تتم بشكل

آلي، وذلك من خلال برمجيات متخصصة، حيث أصبح بإمكان البنك اكتشاف حالات عدم التسديد بتاريخ الاستحقاق، ومن ثم تحديد المخاطر التي يمكن أن تتربص به جراء ذلك وهنا يمكن ان نسجل ثلاث حالات يتم تصنيفها على أساس قروض غير مسددة وذلك كما يلي:

- إذا كانت فترة عدم التسديد في حدود ثلاثة أشهر يصنف القرض ضمن خانة قروض ذات مشاكل محتملة.

- إذا كانت فترة عدم التسديد في حدود ستة أشهر يصنف القرض ضمن خانة قروض خطرة.

- إذا بلغت فترة عدم التسديد سنة كاملة فإن القرض يصنف ضمن خانة قروض غير مسددة، وتخصص لها مؤونة بنسبة 100%.

المطلب الثاني: تطور منح القروض في الوكالة

لقد حصلنا على عدد ملفات من القروض الممنوحة على مستوى وكالة بومرداس - 623 - خلال الفترة 2019 - 2021

الجدول رقم(09): تطور عدد ملفات القروض الممنوحة خلال الفترة 2019 - 2021

القروض/ السنوات	2019	2020	2021
قروض الاستغلال	15	11	16
- قطاع عام	02	03	06
- قرض مصغر	13	08	10
قرض الاستثمار	12	06	17
- قطاع عام	05	02	07
- مؤسسة مصغرة	07	04	10
مجموع الملفات	27	17	33

المصدر: مصلحة القروض محل الوكالة.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن هناك تطور على مستوى الوكالة في مجال منح القروض حيث:

1- قروض الاستغلال:

من 2019 إلى 2020 هناك نقصان في منح قروض الاستغلال حيث سنة 2019 قامت الوكالة بمنح 15 قرض استغلال منهم 13 قرض مصغر وقرضين للقطاع العام وفي سنة 2020 أصبح عدد ملفات قروض الاستغلال 11 ملف منه 8 قروض مصغرة و 3 ملفات خاصة بالقطاع العام، وهذا التراجع في عدد ملفات قروض الاستغلال راجع لأزمة COVID-19 التي مست كل العالم في جميع القطاعات.

ومن 2020 إلى 2021 لقد ازداد عدد ملفات قروض الاستغلال الممنوحة بحيث منحت الوكالة 16 قرض استغلال منهم 10 قروض مصغرة و 6 قروض للقطاع العام وهذا بعد أن استطاع العالم التعايش مع هذه الأزمة ومحاولة عودة النشاطات إلى طبيعتها.

إن أغلب قروض الاستغلال موجهة للقروض المصغرة بالدرجة الأولى، فالمؤسسات تلجأ إلى قروض الاستغلال لأن مدة دراسة ملفات هذا النوع من القروض على مستوى الوكالة أقصر بكثير من مدة دراسة ملف قرض استثماري.

2- قروض الاستثمار:

من 2019 إلى 2020 نلاحظ تراجع في عدد ملفات القروض الممنوحة من طرف الوكالة حيث بلغت في سنة 2019 12 قرض استثمار منهم 05 قروض منحت للقطاع العام أما 07 قروض ممنوحة في إطار إنشاء مؤسسة مصغرة أما سنة 2020 تم منح 06 قروض استثمار من بينها 04 للمؤسسات المصغرة وقرضين للقطاع العام، وهذا بسبب أزمة COVID-19 التي أثرت على نشاط البنوك بشكل كبير.

من 2020 إلى 2021 هناك تزايد كبير في سنة 2021 مقارنة ب 2020 في عدد ملفات القروض الممنوحة من طرف الوكالة، تم منح 17 قرض استثمار 07 للقطاع العام و 10 قروض في إطار إنشاء مؤسسة مصغرة وهذا التزايد راجع إلى تجاوز العالم أزمة COVID-19 ومحاولة التعايش معها.

عدد القروض الممنوحة في إطار إنشاء مؤسسة مصغرة أكبر من القروض الممنوحة للقطاع العام، ذلك لأن الوكالة تعتبر تدعيم المشاريع في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE والصندوق الوطني للضمان على البطالة CNAC، من استراتيجياتها و أولوياتها الأولى في تقديم ومنح القروض

وذلك للضمانات التي تتوفر في هذا النوع من القروض من خلال القوانين المتبعة على مستوى ANADE/CNAC.

المطلب الثالث: نظرة على طبيعة وحجم القروض المتعثرة بالبنك

سنحاول من هذا المطلب تحديد طبيعة وحجم القروض المتعثرة بالبنك محل الدراسة، وذلك من خلال التطرق إلى أهم فئتين من القروض المقدمة من طرف البنك: قروض تشغيل الشباب (ANGEM – ANAD-CNAC)، قروض زبائن البنك الكلاسيكيين (قروض استثمار، قروض استغلال).

1- طبيعة وحجم القروض الممنوحة لفئة تشغيل الشباب : نوضح في الجدول الموالي عدد القروض ، وحجم القروض المتعثرة منها كما يلي: ANADE – CNAC – ANGEM الموجهة لكل

الجدول رقم (10): حجم القروض الممنوحة من وكالة بومرداس -623 - لفئة تشغيل الشباب خلال الفترة 2019-2021

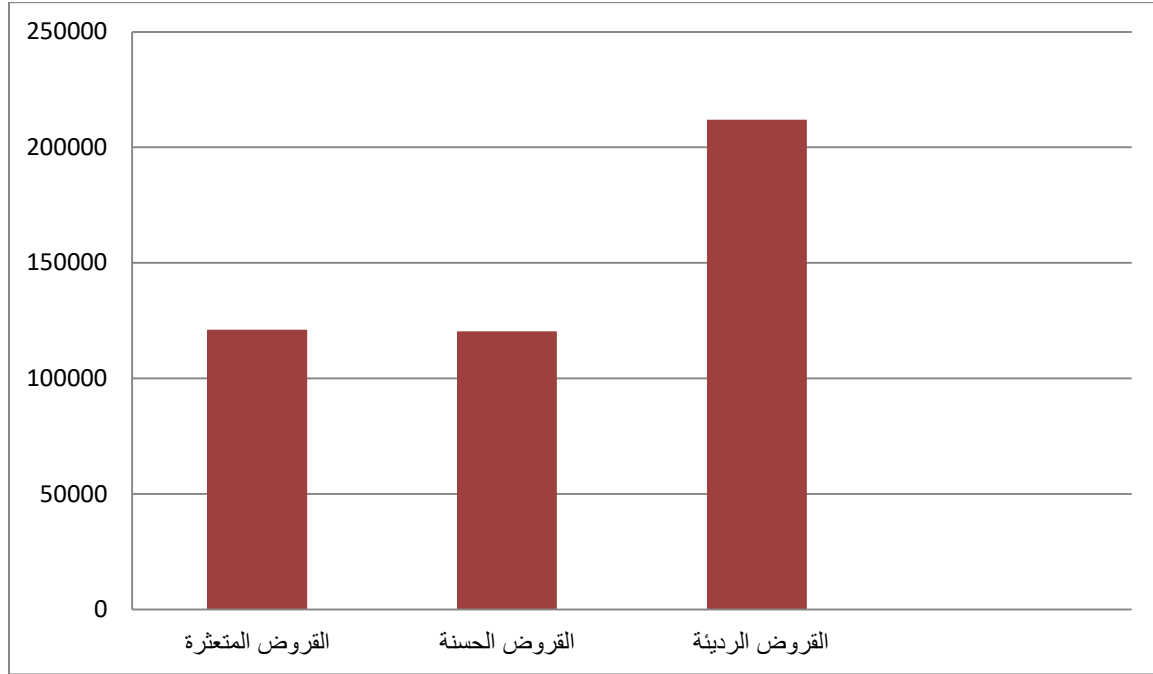
الوحدة: بالآلاف الدينارات.

النوع القرض		الحسنة		المتعثرة		الرديئة (المعدومة)	
		المبلغ	عدد الملفات	المبلغ	عدد الملفات	المبلغ	عدد الملفات
قروض تشغيل الشباب	ANADE	46 839	11	63 169	15	127 742	30
	CNAC	70 838	13	54 490	10	81 736	15
	ANGEM	2 695	04	3 368	05	2 540	04
المجموع		120 372	28	121 027	30	212 018	49

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بومرداس - 623 -

لتسهيل فهم الجدول السابق نجسده في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم(06): حجم القروض الممنوحة لفئة تشغيل الشباب خلال الفترة 2019-2021



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن أغلب القروض الخاصة بتشغيل الشباب التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لعملائه هي قروض رديئة، حيث قدرت قيمتها 212 018 000 دينار، فيما بلغت قيمة القروض المتعثرة 121 027 000 دينار، أما القروض الحسنة قدرت بـ 120 372 000 دينار، وما يفسر ذلك هو السياسة المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية التي تلزم البنوك على منح القروض إلى المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار دعم وتشغيل الشباب والتسهيلات المعتمدة من طرف الدولة لصالح هذه الفئة.

2- طبيعة وحجم القروض الممنوحة لفئة زبائن البنك الكلاسيكيين:

نلخص حجم القروض الممنوحة لزبائن البنك الكلاسيكيين (قروض استثمار، قروض استغلال) من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، خلال الفترة 2019-2021 كمايلي:

جدول رقم(11): حجم القروض الممنوحة من وكالة بومرداس -623-لزبائن البنك الكلاسيكيين خلال الفترة 2019-2021

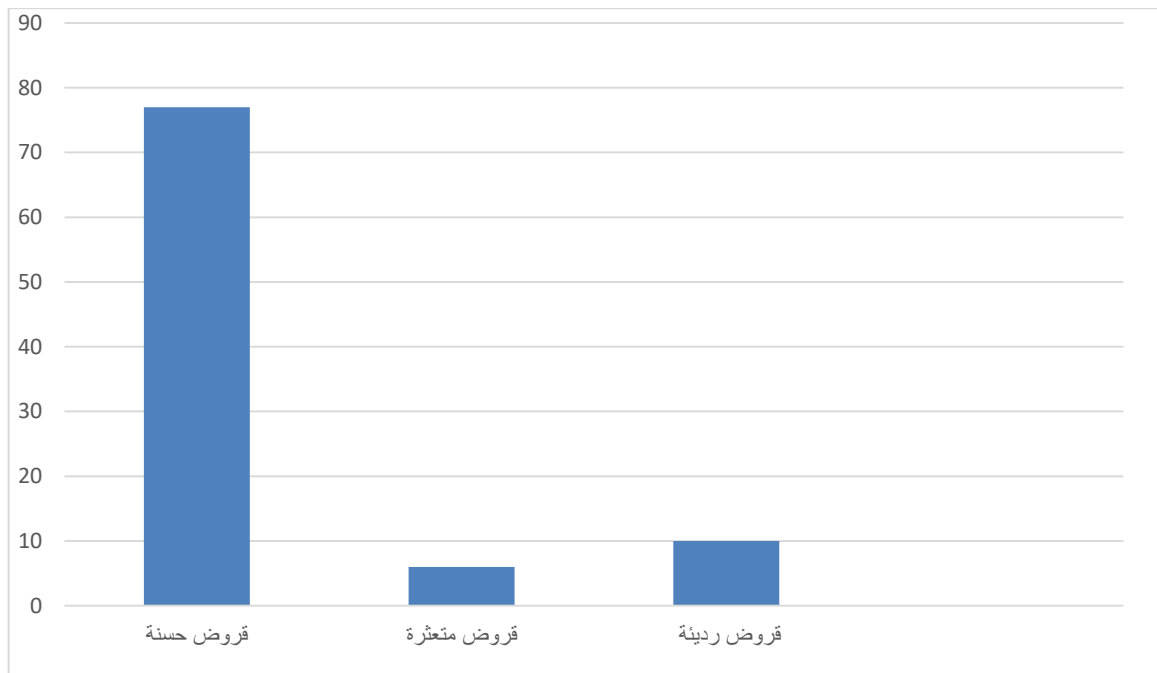
الوحدة: المبالغ بالآلاف الدينارات.

القروض		النوع		الحسنة		المتعثرة		الرديئة (المعدومة)	
				عدد الملفات	المبلغ	عدد الملفات	المبلغ	عدد الملفات	المبلغ
زبائن البنك	قروض استغلال	42	600 000	00	00	00	00	00	00
الكلاسيكيين	قروض استثمار	35	400 000	06	20 000	10	80 000		
المجموع		77	1 000 000	06	20 000	10	80 000		

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بومرداس-623-

يمكننا تلخيص نتائج الجدول السابق من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم(7): منحنى بياني لحجم القروض الممنوحة لزبائن البنك الكلاسيكيين.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن أغلب القروض الممنوحة للزبائن الكلاسيكيين هي قروض حسنة، حيث قدرت قيمتها 1 000 000 000 دينار، منها 600 000 000 دينار قروض استغلال

و 400 000 000 دينار قروض استثمار، فإن قروض الاستغلال تمنح بتوفر شروط من بينها المردودية المالية ونقص خطر عدم التسديد، كما أنها ذات قيمة مالية قليلة مقارنة بقرض الاستثمار بالإضافة لكون فترات استرجاعها ليست طويلة ومعدلات الفائدة عالية، لذلك لا توجد قروض استغلال متعثرة أو رديئة.

أما قروض الاستثمار تقدر قيمتها 20 000 000 دينار قروض استثمارية متعثرة أما الرديئة فبلغت 80 000 000 دينار.

المبحث الثالث: تسيير مخاطر عدم السداد للقروض بالوكالة

المطلب الأول: المشاريع الممولة من طرف الوكالة

يهتم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بومرداس، بتقديم القروض قصيرة الأجل وكذا متوسطة وطويلة الأجل، إذ تختلف الشروط والضمانات حسب كل نوع من أنواع القروض المقدمة، وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

1. قروض قصيرة الأجل (قروض الاستغلال):

عبارة عن قروض فلاحية مدتها سنة ومن بين هذه القروض قرض الرفيق والذي هو عبارة عن قرض استغلالي موجه لتمويل موسم معين.

النشاطات التي يمسها قرض الرفيق:

- شراء البذور.
- الأسمدة.
- الأدوات الصيدلانية.
- تغذية الأنعام.
- وكذا اقتناء المواد البيطرية والطبية.

- إعمار وإعادة إعمار الحظائر الخاصة بالدجاج الأبيض والأحمر.

- تسمين العجول والجمال.

مكونات ملف القرض: وتشمل ما يلي

- طلب خطي.

- عقد الملكية أو الامتياز أو الكراء مقدم من طرف الغرفة الفلاحية.

- الوضعية الجبائية المصفاة: فواتير شكلية، مخطط الإنتاج، مخطط الخزينة المتوقع بالنسبة للموسم.

- دراسة تقنية واقتصادية للمشروع، مخطط الإنتاج الحيواني والنباتي.

- شهادة عدم وجود دين مقدم من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

الضمانات المقترحة

الضمانات والاحتياطات الحاصرة تتمثل فيما يلي:

-التأمين متعدد الأخطار.

- كفالة تضامنية.

- رهن العتاد.

- ضمانات مالية، سندات الصندوق.

- عقارات ومنقولات.

سلطة اتخاذ القرار: بالنسبة للوكالة 30 يوم و45 يوم بالنسبة للمديرية العامة.

2. قروض متوسطة (قروض الاستثمار)

وهي عبارة عن قروض فلاحية مدتها ما بين 2 و7 سنوات، ومن بينها قرض التحدي، وهو عبارة عن قرض استثماري ومدعم 100% من طرف الدولة إذ يمنح في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة حسب الاستغلال أو التربية وكذا الأراضي الفلاحية ذات عقود الملكية أو التنازل أو الامتياز.

النشاطات التي يمسهها قرض التحدي

- أعمال التهيئة والتحضير لحماية الأرض.
- العمليات الخاصة بالسقي الفلاحي.
- اقتناء عوامل وسائل الإنتاج.
- إنجاز البنى التحتية والتخزين والتحويل.
- الأعمال الخاصة بالإنتاج الحرفي والتقليدي.
- حماية وتنمية السلالات النباتية والحيوانية.

مكونات ملف قرض

✓ بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:

- طلب خطي.
- شهادة ميلاد.
- فاتورة شكلية محلية أو أجنبية.
- الوضعية الجبائية مصفاة.
- رخصة بناء (بالنسبة للبناءات).
- عقد الملكية وعقد الامتياز.
- رخصة الحفر (بالنسبة لحفر الآبار).
- شهادة مقدمة من طرف الهيئات المختصة للبيئة.
- شهادة إثبات المشروع من طرف المقاطعة الفلاحية.

✓ بالنسبة للشخص المعنوي: نفس المكونات بالإضافة إلى:

- الميزانية المحاسبية لثلاث سنوات الأخيرة.
- مخطط الخزينة للعام الحالي.
- نسخة من القانون الأساسي.
- نسخة من شهادة الاعتماد بالنسبة للتعاونيات.
- سجل تجاري.

الضمانات والاحتياطات الحاصرة:

- رهن عقاري بالنسبة للأرض المستغلة.

➤ كفالة تضامنية للشركاء فيما يخص التعاونيات.

الضمانات والاحتياطات الغير الحاصرة:

➤ رهن العتاد المتحرك.

➤ رهن العتاد والوسائل.

➤ تأمين متعدد الاخطار لفائدة البنك.

3. قروض طويلة الأجل (قروض استثمارية)

وهي عبارة عن قروض استثمارية موجهة للشعب البطل، مدتها فوق 7 سنوات ومن بينها قرض

التحدي طويل الاجل مثل: اقتناء الحاصدة.

ملف القرض: نفس مكونات قرض التحدي متوسط الأجل.

الضمانات: نفس الضمانات المذكورة سابقا.

سلطة اتخاذ القرار: على مستوى المديرية العامة.

وتمر عملية منح القروض بما يلي:

1- تقديم ملف الطلب للبنك المقترض (BADR).

2- دراسة البنك للملف: وتتم دراسة البنك لملف القرض ب:

❖ تجميع المعلومات حول العميل (فيما يخص الخبرة، السمعة، سلامة الذمة القانونية، وفي

حالة إذا ما كان المقترض لديه شبهة قانونية يتم رفض الملف).

❖ التأكد من صحة الضمانات.

❖ تحليل دقيق لعناصر طلب القرض الاقتصادي.

❖ اتخاذ قرار بالرفض أو القبول.

❖ إرسال نسخة من القرض إلى مديرية العامة للمركز بالجزائر.

3- إنشاء عقد الاتفاق (الملحق رقم 4): وتتم هذه المرحلة بعد موافقة البنك ويتضمن العقد جميع

المعلومات المتمثلة في ما يلي:

❖ نسبة الفائدة على هذا القرض.

❖ جدول اهتلاك القرض فيما يتعلق بالقروض الاستثمارية (الملحق رقم 5).

❖ التزامات المقترض اتجاه البنك.

❖ التزامات البنك اتجاه المقترض.

4-متابعة صرف القرض: ويكون بإرسال شخص من المصلحة المختصة التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حسب ما اتفق عليه وفي حالة إذا ما وجد أن الفلاح الذي أخذ القرار لو يصرف القرض كما أبرم في العقد فإن للبنك الحق في متابعة قضايا إذا لم يرجع المبلغ.

5 - تسديد القرض: وذلك حسب شروط العقد فإن كان قصير الأجل فيدفع دفعة واحدة مع الفائدة، أما إذا كان متوسط الأجل أو طويل الأجل فيدفع حسب جدول اهتلاك القرض، حيث يدفع قسط كل سنة من الاهتلاك مضافا إليه الفائدة.

المطلب الثاني: حسيمة القروض المسددة وغير المسددة

وستعرض فيما يلي حسيمة المبالغ المسددة وغير مسددة بالنسبة لكل نوع من أنواع القروض المقدمة من طرف الوكالة.

1-بالنسبة للقروض قصيرة الأجل (قروض الاستغلال)

جدول رقم (12): نسبة المبالغ المسددة وغير مسددة

المبلغ غير المسدد	المبلغ المسدد	المبلغ الممنوح	
00	600 000	600 000	المبالغ (دج)
0%	100%	100%	النسبة المئوية(%)

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال المعلومات المقدمة من طرف مصلحة القروض بالوكالة.

التعليق:

يمثل الجدول نسبة المبالغ المسددة وغير مسددة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل فيا يخص 20 ملف معالج ابتداء من 2019 إلى غاية 2021. إذ أن المبلغ الإجمالي الممنوح من طرف الوكالة يقدر ب 600 000 000 دج.

حيث أن المبلغ المسدد يقدر ب 600 000 000 دج بنسبة 100%، بينما لا توجد مبالغ غير مسددة حيث نسبته 0%.

2- بالنسبة للقروض متوسطة وطويلة الأجل (قروض الاستثمار)

جدول رقم (13): نسبة المبالغ المسددة والغير المسددة

الوحدة بالآلاف الدينارات.

المبلغ الممنوح	المبلغ المسدد	المبلغ غير المسدد	
400 000	300 000	100 000	المبالغ (دج)
100%	75%	25%	النسبة المئوية(%)

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال المعلومات المقدمة من مصلحة القروض بالوكالة.

التعليق:

يمثل الجدول نسبة المبالغ المسددة و غير المسددة بالنسبة للقروض الاستثمارية ل .. ملفات منجزة من طرف الوكالة حيث قدر المبلغ ب 400 000 000 دج، كما ان المبلغ أن المبلغ المسدد قدر ب 300 000 000 دج بنسبة 75%، بينما قدر المبلغ الغير مسدد بالنسبة لهذه القروض ب 100 000 000 دج ما يمثل 25% من المبلغ الممنوح.

كما نلاحظ أن نسبة العجز عن السداد في قروض الاستثمار متوسط الاجل اكبر من نسبة العجز عن السداد في قروض الاستغلال.

3- قروض طويلة الاجل (قروض الاستثمار)

جدول رقم 14: نسبة المبالغ المقدمة لكل من ANJEM و ANADE و CNAC

الوحدة بالآلاف الدينارات.

ANGEM	ANADE	CNAC	
2 695	46 839	70 838	المبالغ (دج)
2.24%	38.91%	58.85%	النسبة المئوية(%)

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا لمعلومات مقدمة من طرف مصلحة القروض بالوكالة.

التعليق:

يمثل الجدول نسبة المبالغ المقدمة لكل من ANJEM و ANADE و CNAC في إطار قروض الاستثمار طويلة الأجل ابتداء من 2019 إلى غاية 2021

حيث أن المبلغ الممنوح ل CNAC يقدر ب 70 838 دج بنسبة 58.85 % من المبلغ الإجمالي، أما بالنسبة ل ANADE فقدر المبلغ ب 46.839 دج بنسبة 38.91 %، بينما ANJEM فالمبلغ الممنوح هو 2 695 دج بنسبة 2.24 % من المبلغ الإجمالي.

➤ نلاحظ أن أكبر نسبة مقدمة من طرف الوكالة هي التي تخص الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) والمقدرة ب 58.85 %.

المطلب الثالث: سبل مواجهة مخاطر عدم السداد

وستعرض فيما يلي تعريف مخاطر القروض و أنواعها بالوكالة، كما سنتناول أيضا الإجراءات المتخذة لتفادي هذه المخاطر، وكذلك الإجراءات المتخذة في حالة خطر عدم سداد القرض من طرف الوكالة وذلك من أجل تحصيل مبلغ القرض.

الفرع الأول: تعريف مخاطر القروض وأنواعها بالوكالة

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك على تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم قدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.

ويمكن ذكر المخاطر التي تواجهها الوكالة كما يلي:

❖ مخاطر متعلقة بالمقترض

تتمثل فيما يلي:

- مخاطر متعلقة بالسلوك الاجتماعي للمقترض.
- مخاطر ناجمة عن المشاكل التي يمكن أن تحدث داخل المؤسسة المقترضة، كالاخلافات بين الشركاء والاضطرابات التي يحدثها العمال.
- مخاطر التلف أو الحوادث والمخاطر المادية الأخرى، سواء كان سببها من داخل المؤسسة أو من خارجها.
- مخاطر المركز المالي للمقترضين الذي يكون مضطرب أو متجه نحو الأسوء.

❖ مخاطر متعلقة بالمقرض (الوكالة)

- تتمثل في الأخطار التي تحدث عند التحليل أو عند طلب الضمانات، وكذلك الأخطار عند متابعة تطورات الخطر المالي للمؤسسة طيلة فترة القرض والمحافظة على قيمة الضمانات، ويتحدد الخطر بصفة أساسية من خلال النظام الداخلي للوكالة في اتخاذ القرارات من خلال:
- تدقيق الهيكل التنظيمي، القوانين الداخلية، تحويل الصلاحيات والمراقبة.
- تحديد وسائل متابعة القرض التي تقوم بها سواء من جانب نوعية معالجة الملفات أو اتخاذ الضمانات اللازمة والمحافظة على قيمتها.

❖ مخاطر متعلقة بالمحيط

- وهي مخاطر ناجمة عن ظروف المحيط الاقتصادي السياسي والاجتماعي وكذا القيود التنظيمية المتعلقة بهذه الظروف المتغيرة معها، كما أنه سواء تعلق الأمر بالمخاطر على المؤسسة أو على الوكالة يبقى المحيط مؤثرا بشكل غير مباشر لكن ذو دور بالغ الأهمية.

الفرع الثاني: الاجراءات المتخذة لتفادي المخاطر

لتفادي المخاطر أينما كانت تتخذ الوكالة جملة من الإجراءات هي:

- وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل اكتشاف المخاطر والتلاعبات.
- تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية انجاز العملية لكافة حلقاتها في يد شخص واحد.
- المراجعة المستمرة للمدينين والضمانات ومدى تنفيذ القرض وفقا للشرط الصادر في شأنها.
- متابعة حركة الحساب الجاري للزبون وكذا جدول استحقاق ديونه وتطور وضعه.
- متابعة الحالة المالية عند ملاحظة أي مؤشر خاصة في رقم الأعمال.
- النصح والإرشاد على ملاحظة بوادر الخطر.

❖ **الضمانات:** أن كل العمليات الائتمانية من طرف المؤسسات المصرفية محفوفة بالمخاطر، لذا ينعين عليها اتخاذ جملة من المخاطر والتقليل منها، وهذه الاجراءات تتمثل في جملة من الضمانات وهي:

- ✓ **ضمانات عينية:** تتمثل في رهن الممتلكات الخاصة (محلات، عقارات...) شرط أن تكون قيمتها أكبر من قيمة القرض الممنوح، وهذه الضمانات هي الأحسن في حالة القرض متوسط الأجل.
- ✓ **ضمانات شخصية:** تتمثل أساسا في الكفالة والضمان الاحتياطي، بالإضافة إلى تأمينات التي تعتبر ضمانات فعلية، بل هي ضمانات إضافية لأن استحقاقها يكون بعد وقوع الخطر المؤمن ضده.

الفرع الثالث: الإجراءات المتخذة في حالة عدم السداد بالوكالة

وتكون بعد حدوث خطر عدم السداد أو التعثر و المتمثلة في التحصيل بنوعيه التحصيل الودي أو التحصيل القانوني، ويتم شرحها بالتفصيل فيم يلي:

1- الاعذار الأول(الملحق رقم6):

وهو اعذار يتم إرساله من طرف الوكالة إلى المقترض.

2- الاعذار الثاني (الملحق رقم 7):

وهو إعدار قبل المتابعة القضائية عند عدم استجابة المقترض عند الإعدار الأول. وتعتبر هذين الخطوتين كحل ودي من طرف الوكالة.

3- اعذار عن طريق محضر قضائي:

وهذا الاعذار عن طريق المحضر في حالة عدم الاستجابة للدعوة الثانية، ويكون عن طريق المحكمة.

4- محضر إثبات حالة:

وهو محضر لإثبات وجود أو عدم الوجود، وهي بمثابة محضر معاينة المشروع.

وقبل هذا يتم حجز الحساب الخاص بالمقترض وبعد ذلك تتم الإجراءات القانونية.

➤ في حالة إثبات الوجود:

تتم إجراءات الحجز وذلك بتقديم الوكالة للمحكمة الوثائق الآتية:

✓ إتفاقية القرض.

✓ السندات لأمر.

✓ الرهونات.

حيث يتم الإعلان في الجريدة عن الحجز، وفي هذه المرحلة يتم الإعلان عن المزاد العلني على العتاد لبيعه، وذلك من أجل تحصيل مبلغ القرض.

➤ في حالة إثبات عدم الوجود :

يتم الحجز على الرهن العقاري سواء كان أرض، عقار وهي الضمانات الاحتياطية المقدمة للوكالة، وهذا يلجأ عليه البنك كآخر الحلول للتحصيل
يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على سياسة ثلاثية لتسيير مخاطرة عدم سداد القرض التي
يمكن أن يتعرض لها البنك، يمكن أن نبين هذا فيما يلي:

- **سياسة وقائية واحتياطية:** المتمثلة في دراسة المشروع أي معرفة الجدوى الاقتصادية للمشروع وهذا قبل منح القرض
- **متابعة القرض:** وتكون بعد منح القرض فيجب على البنك معرفة كل المستجدات أو متابعة القرض لتفادي وقوع الخطر.
- **سياسة علاجية:** وتكون بعد منح القرض وبعد حدوث الخطر وهنا يحول الملف إلى دائرة التحصيل والمنازعات، فإما يقوم البنك بإعادة جدولة ديون العميل (الملحق رقم 06) أو إحالة ملفه إلى العدالة واستخدام الضمان المقدم بغرض استرجاع الدين ويفتح للعميل حساب في الديون المتعثرة.

خلاصة الفصل:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أكبر شبكة مصرفية في الجزائر، وهذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطر لها سابقا وفق مخططات تنموية.

غير انه يتعرض كغيره من البنوك لمخاطر عدم السداد، عندما يمنح القروض ولذا يجب عليه إيجاد سياسة إقراض تكون فعالة وناجحة.

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من جهة و تقادي أو تقليل المخاطر من جهة أخرى فإنه لا يلجأ مباشرة لطريقة التحصيل القانوني أو بما يسمى بالمنازعات، وإنما يختار الحل الودي أولا فعليه مسايرة الوضع من أجل استرداد أمواله دون خسارة زبائنه، وهذا ما تم التطرق إليه في الفصل من دراستنا التطبيقية.

الخاتمة

الخاتمة العامة

تتضمن القروض البنكية درجة عالية من المخاطر وتزداد تلك المخاطر كلما ازداد نشاط البنك أو اندفاع في التوسع في عملية الإقراض وبشكل غير مدروس بهدف زيادة حصته في السوق، وتحقيق المزيد من الأرباح دون الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتوقعة التي قد تنشأ نتيجة عدم قيام البنك بالدراسة الدقيقة لوضع المقترض والتأكد من قدرته على سداد الدين وفوائده من عوائد النشاط وتجاهل نتائج التحليل المالي للعميل والتي قد تظهر مؤشرات غير إيجابية لعملية التمويل، وهناك مخاطر طبيعية قد تظهر أو تنشأ بعد إتمام الدراسات الكاملة ومنح القرض نتيجة عوامل السوق أو سوء الإدارة للمقترض... إلخ ويجد البنك نفسه والعميل أمام أمر واقع والتي بدأت معها مرحلة نشوء القروض المتعثرة.

إن مشكلة القروض المتعثرة تكون بنسب متفاوتة بين بنك وآخر وزبون وآخر وتتفاوت تبعات كفاءة وقدرة كل بنك على المعالجة المبكرة لها، ومن الضروري السعي من قبل كل بنك لتقليل تلك الثغرات والخسائر قدر الإمكان إذا ما أريد نجاح سياسة الإقراض وبعبارة أخرى فإن البنوك تتوقع أن تتحول جزء من ديونها إلى قروض متعثرة أو معدومة بسبب صعوبة التسديد أو العسر المالي للمقترض.

حاولنا من خلال الدراسة التي تطرقنا لها في الجانب النظري أن نوضح نظرة شاملة للقروض البنكية وقرارات منحها ومخاطرها المتعلقة بعدم السداد، وكيفية العلاج والوقاية من هذه المخاطر.

كما قمنا بتدعيم بحثنا أكثر من خلال الدراسة التطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهذا عن طريق تطلعنا ودراستنا للقروض الممنوحة والإجراءات المتخذة لمواجهة خطر عدم السداد من طرف البنك.

اختبار الفرضيات

1 بخصوص الفرضية الأولى: التي مفادها أن سبب تعثر القروض المصرفية عائد إلى ضعف وسوء التسيير من قبل العملاء، هذه الفرضية خاطئة فانطلاقاً من الدراسة فإن أسباب تعثر القرض لا تقتصر على سوء التسيير من قبل العملاء فقط وإنما تتعداه إلى سوء الدراسة الائتمانية التي يقوم بها البنك.

2 بخصوص الفرضية الثانية: التي مفادها أن البنك يقوم بإجراءات وقائية من خطر عدم السداد متمثلة في أخذ الضمانات هذه الفرضية صحيحة فبنك الفلاحة والتنمية الريفية عند منحه للقروض يتعامل بحذر

وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم السداد، وذلك باتخاذ الإجراءات الوقائية تتمثل في الضمانات بنوعيتها العينية والشخصية.

3 بخصوص الفرضية الثالثة: التي مفادها أنه عند حدوث الخطر فإن البنك يلجأ إلى التحصيل الودي أولاً وجدنا إنه فعلاً ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من جهة وتفادي أو تقليل المخاطر من جهة أخرى لا يلجأ مباشرة لطريقة المنازعات وإنما يختار الحل الودي أولاً فعليه مسايرة الوضع من أجل استرداد أمواله دون خسارة زبائنه.

عرض النتائج

نتائج الدراسة النظرية:

- القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائياً، ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان.
- إن أسباب التعثر ترجع بصفة عامة إلى التوسع في منح القروض مع عدم الالتزام بالضوابط البنكية السليمة، خاصة من أجل جلب المزيد من العملاء، كما أن الأسباب منها ما هو متعلق بالعميل ومنها ما هو راجع للظروف العامة.
- تتمثل إجراءات عملية الإقراض في السياسة الإقراضية، الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض، ومعايير منح القروض.
- للوقاية من مخاطر عدم السداد تعتمد البنوك التجارية على ثلاثة تقنيات: توزيع المخاطر، متابعة الالتزامات، أخذ الضمانات.
- تبدأ عملية معالجة الخطر في البنوك التجارية بعملية التحصيل فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.

نتائج الدراسة التطبيقية

- نسبة العجز عن السداد في قروض الاستثمار متوسطة الأجل أكبر من نسبة العجز في قروض الاستغلال بالنسبة للوكالة
- يطلب البنك عند منحه للقروض ضمانات تكون أكثر من مبلغ القرض وهذا من أجل التقليل من مخاطر عدم السداد.

- تتمثل الإجراءات المتخذة في حالة عدم السداد بالوكالة في التحصيل بنوعيه الودي والقانوني

ثالثا-الاقتراحات:

حتى يتحقق التكامل بين البنك كمقرض والذبون كمقترض وتحقيق نتائج إيجابية في استعادة البنوك لديونها يقتضي ذلك تلاقي أوجه القصور التي تنشأ من الجانبين ومعالجة الاختلالات القائمة من الطرفين من خلال التوصيات التالية:

- ✓ أن يكون القرار الائتماني في البنوك الجزائرية مستند إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم القدرة المالية للذبون وعدم الاعتماد على الضمانات كأساس لاتخاذ القرار الائتماني.
- ✓ أن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة للمراقبة، وإنشاء أقسام خاصة بتسيير المخاطر كجزء من الإدارة تعمل على تحديد وقياس ومراقبة المخاطر وتقييم مدى كفاءة أدوات معالجة هذه المخاطر.
- ✓ تطوير أنظمة إنذار مبكر من خلال برامج حاسوبية تزود إدارات البنوك والجهات المعنية بكشوفات دورية بهدف تنبيه البنوك التجارية بتعثر القروض قبل حدوثه.
- ✓ توفر برنامج تدريب مكثف لموظفي وضباط القرض والعاملين في اللجان الائتمانية ومتخذي القرارات وبما يمكن تلك الكوادر من اتخاذ القرار الائتماني السليم الذي يجنب البنوك الوقوع في القروض المتعثرة.

رابعا - آفاق البحث:

نتمنى أن نكون قد وفقنا في معالجة موضوع بحثنا هذا، وأن يكون امتدادا لمواضيع ودراسات مستقبلية، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

- طرق التنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية.
- خصوصية البنوك الجزائرية وتأثيرها على ظاهرة القروض المتعثرة.
- إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة.
- إشكالية القروض المتعثرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية:

أولاً- الكتب

1. عبد الحميد عبد المطلب، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2008.
2. عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، مصر، 2004-2003.
3. خالد أمين عبد الله وحسين سعيد سعيان، "العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
4. فريد راغب النجار، "إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة (مخاطر المصارف في القرن الحادي والعشرين)"، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
5. صبحي تادرس قريصة و مدحت محمد العقاد، "النقد والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983.
6. عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات المصارف"، الدار الجامعية، مصر، 2001.
7. مصطفى الشبيدي شبة، "النقد والمصارف والائتمان"، الدار الجامعة الجدية للنشر، الاسكندرية، 1999.
8. عبد المعطي رضا أرشيد و محفوظ أحمد جودة، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.
9. طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر، أفراد، إدارات، شركات، بنوك"، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
10. طارق عبد العال حماد، "دليل المستثمر في بورصة الأوراق المالية"، المكتب العربي، القاهرة، 2000.
11. محمد صالح الحناوي، "الإدارة المالية والتمويل"، ورقة عمل، جامعة عين شمس، القاهرة، 1999.
12. شقيري نوري موسى، "إدارة المخاطر، الطبعة الأولى"، دار المسيرة للنشر، عمان، 2012.
13. أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، قراءة في واقع ووقائع أزمة 2001، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2001.
14. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
15. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
16. أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنوك، دار المعارف للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 1998.

17. عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية: عمليات تقنيات وتطبيقات، قسنطينة، الجزائر، 2000.
18. منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، 2002.

ثانيا-المذكرات والرسائل والأطروحات

1. عبد الواحد غردة، "ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة قالمة"، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004.
2. هبال عادل، "إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012.
3. قاسمي آسيا، "تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك حالة القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.
4. حسام عطية عبد المقصود، "أثر المخاطر المصرفية على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية"، رسالة ماجستير، إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002.
5. بلال أبيش، "إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري"، مذكرة ماستر أكاديمي، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2015.
6. حملي هشام، متطلبات تسيير أخطار القروض المتعثرة، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص: محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي- 2017.
7. شليق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2020.
8. دهيمي فايزة، آلية معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية (دراسة حالة بنك لفلاحة والتنمية الريفية البدر)، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف-مسيلة-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019.
9. تشيكو عبد القادر، إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر وطرق ادارتها، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016.
10. رميسة باهي، القروض المتعثرة وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أم البواقي)، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015.

ثالثا-المجلات والدوريات

1. إسماعيل الطراد، التحليل الائتماني، دورات تدريبية في الائتمان المصرفي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004.

قائمة المراجع

2. هاني الشنيور، الرقابة على الائتمان والتمويل المصرفي، دورات تدريبية في الائتمان المصرفي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004، 2005.
3. تشيكو عبد القادر، مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية - (1)20، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.
4. فضيلة بوطورة وآخرون، دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.
5. عبد الله الحسن محمد، دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف، مجلة المصرفي، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان الخارجي المركزي، العدد 62، ديسمبر 2011.

رابعاً-الملتقيات

1. حسين بلعجوز ورايح بوقرة، إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة الى حالة الجزائر، دون ذكر المصدر، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

خامساً-القوانين والمراسيم

1. المادة 644 من القانون المدني الجزائري.
2. المادة 647 . القانون المدني الجزائري، أمر رقم 57 - 58 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق ل 26 سبتمبر 1975.

2-المراجع باللغة الفرنسية

1. Djamil Alidrisi, **Contribution des systèmes d'informations a la performance des organisations**, Cas des Banques, Revue des Science de gestion, N°241, Nice, France, 2011.
2. M.remmellert, **L'exploitation bancaire et le risque crédit**, Mieux le cerner pour mieux le maitriser, Revue banque éditeur, paris, 1995.

الملاحق

Le 18/10/2020

TALA MAHDI - AMMAL -BOUMERDES
N° TEL [REDACTED]

"A"

Monsieur le Directeur de la BADR

Objet : Demande de crédit bancaire bonifiée à 100%.

Monsieur,

Suite à l'agrément de mon projet d'activité par l'ANSEJ, objet de l'attestation d'éligibilité ci-jointe, j'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir m'accorder un crédit d'un montant de : 3 638 247,00 DA (trois million, six cent trente huit mille, deux cent quarante sept DA) pour le financement de mon projet de «ENTREPOSAGE FRIGORIFIQUE».

Dans l'attente d'une suite favorable, je vous prie d'agréer,

Monsieur le Directeur, l'expression de ma parfaite considération.

Signature



Agence : 4160
Cité du 11 Décembre 1960 n° 51 35000 BOUMERDES / Tél
0 20 79 36 14

*** PATRIMOINE DES BIENS COMMERCANTS & ARTISANS**
DEVIS N° : 08641
Ce présent devis est valide : 24 Heures

IDENTIFICATION

Assuré : [REDACTED]
Adresse : BOUDOUAOU 1270052373
Activité : AUTRES SERVICES 35400 BOUDOUAOU
Profession : [REDACTED]

CARACTERISTIQUES RISQUE A ASSURER

Situation du risque à assurer : CHAMBRE FROIDE 1
BEN ADJEL BOUDOUAOU
35400 BOUDOUAOU

Caractéristique

Caractéristique	Valeur
Capital Mobilier	4.556.331,50 DA
Contiguïté ou voisinage aggravant	Non
Occupation pour plus du quart (1/4) par un risque aggravant	Non
Construction et couverture en semi-léger (max. 50% de matériaux légers)	Non
Le local est-il situé au dessous d'une habitation ?	Non
Refoulement des egouts	Non
Y'a-t-il des infiltrations d'eau à travers terrasse ?	Non
Le risque, est-il situé en agglomération ?	Oui
La devanture est-elle protégée ?	Oui
Nombre d'employés (y compris le chef d'entreprise)	2
Intoxication Alimentaire	Oui

DETAIL DES PRIMES VENTILEES PAR GARANTIE

Garanties Accordées/ Evénements Couverts	Capital	Taux	Prime Nette
Incendie - P.M.E, Commerçants & Artisans	4.556.331,50		10.578,86
D.D.E - P.M.E, Commerçants ou Artisans	2.278.165,75		6.834,50
B.D.G - P.M.E, Commerçants ou Artisans	50.000,00		3.500,00
Vol de marchandises, biens & équipements	2.278.165,75		11.960,37
R.C - P.M.E, Commerçants & Artisans			1.728,00
Tremblements de terre hors CAT-NAT	2.278.165,75	50,000000/	5.289,43
Assistance bureaux - option 1 -			3.000,00

DETAIL PRIME

Prime Nette	Coût de contrat	T.V.A	Fonds	Timbre Dimension	Prime Totale
42.891,16	250,00	8.196,82	0,00	40,00	51.377,98
Paiement par chèque					51.377,98
Timbre Fiscal					514,00
Paiement en espèces					51.891,98

EFFET : 09/11/2021 ECHEANCE : 08/11/2022 Contrat Ferme

Fait à : BOUMERDES Emis le : 08/11/2021 Edité le : 08/11/2021

Assureur : [REDACTED] Assuré : [REDACTED]

Siège Social : Lot N°11, Chemin des Crêtes - Hydra - ALGER - ALGERIE
Tél : 021 60 22 75 / 60 25 27 / 60 15 97 - Fax : +213 (0) 21 60 21 94

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Société Nationale
Créée par Décret du 13 Mars 1982

Siège Social - ALGER
17, Bd Colonel Amirouche
R.C. Alger 001.1640 ب 00

A le
Doutad ES

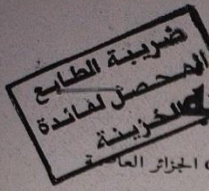
à l'ordre de la BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
la somme de : 1000 000 00
Cinq cent dix mille 000 00

Valeur reçue :
Somme en toutes lettres et en Dinars Algériens

Souscripteur
Domiciliation

B.P. D.A. 3639 241 20
Payer : contre ce billet.

مستند رقم 3639 241 20
تاريخ 10/10/2011



بنك الفلاحة والتنمية الريفية



الموقع: 17 شارع العقيد عميروش
مقرها الرئيسي بالجزائر - 17 شارع العقيد عميروش
54.000.000.000 دج س.ت. رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة

اتفاقية القرض

ملحق رقم 11 من وجيز تسيير القرض / افريل 1994

بين الموقعين أسفله

بنك الفلاحة و التنمية الريفية " بدر " شركة مساهمة برأسمال قدره أربعة وخمسون مليار دينار جزائري
54.000.000.000.00 دج
المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640 ب، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع
العقيد عميروش
و الممثلة من طرف السيد [REDACTED]
الكائن مقرها ب حي 800 مسكن واجهة البحر بومرداس
- المعين فيما يلي / " البنك "

من جهة

و

السيد [REDACTED]
السباكن تلامهدي بلدية عمال بومرداس

- المعين فيما يلي: " المقترض "

من جهة أخرى

حيث اتفقا و اقرا على ما يلي

موضوع الاتفاقية

بموجب هذه الاتفاقية يمنح البنك للمقترض المذكور اعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العامة المحددة كما يلي:

الشروط الخاصة للقرض

- نوع القرض /قرض طويل المدى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب / الصنف 12-04
- المبلغ/ 3.638.247,00 دج
- صحة العقد/ 08 سنوات منها *36 شهرا مؤجلة جزئيا و 60 شهر مدة تسديد القرض*
- نسبة الفائدة/ 5.50 % قابلة للتغيير معفى منها كليا مائة بالمائة 100 %
- في حالة عدم احترام الزبون بنود هذه الاتفاقية يتحمل المقترض نسبة فائدة التأخير
- نسبة فائدة التأخير المعمول بها حاليا هي 2% و هي قابلة للتغيير

الضمانات الحاضرة:

- لا شيء

الاحتياطات الحاضرة :

- إيداع المساهمة الشخصية قيمتها 103.950 دج
- استلام قرض الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ANSEJ المقدر ب 1.455.299 دج
- شهادة جباية و شبه جباية حديثة
- تعهد توثيقي من اجل رهن العتاد الممول
- تأمين و تجديد عقد التأمين العتاد الممول على جميع المخاطر طيلة مدة القرض مع إمكانية حوالة الحق للبنك
- وكالة تجديد عقد التأمين تمنح للبنك
- استشارة و رد المركزية للمخاطر
- نسخة من التصريح من طرف المركزية للمخاطر
- عقد إيجار لمدة سنتين (02) متجددة لعقار ذو ملكية عائلية ذات مساحة يجب أن تكون كافية للإيواء غرفة التبريد
- محضر معاينة معد من طرف البنك
- محضر معاينة معد من طرف ENSEJ
- رسالة الإلتزام
- أمر باستخراج صك بنكي لفائدة صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض
- اتفاقية القرض باللغة العربية مسجلة
- سجل تجاري
- سند لأمر

الضمانات غير الحاضرة :

- رهن العتاد الممول لصالح البنك
- عقد تأمين العتاد ضد جميع الأخطار طيلة مدة القرض مع حوالة الحق للبنك

الاحتياطات غير الحاضرة:

- جدول الإهلاك
- محضر معاينة معد من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ بعد تحقيق المشروع
- محضر معاينة معد من طرف البنك بعد تحقيق المشروع
- أمر باستخراج صك بنكي بقيمة 10 % و 90 %
- سلسلة سندات لأمر



بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

ÉDITE-LE : 31/01/2022

Echéancier de remboursement

CLIENT : 014131928 NUMERO DOSSIER : [REDACTED]
NOM : [REDACTED] COMPTE REGLEMENT : [REDACTED]
ADRESSE : CITE 950 LOGT BT A07 N 02 COMPTE DE PRET :
BOUDOUAOU TYPE DE PRET : 1204-C.L.T. MICRO ENTREPRISES
2

DUREE DU PRET	: 107 MOIS ET 22 JOURS	TAUX T.V.A	: 19 %
DUREE D'AMORTISSEMENT	: 107 MOIS ET 22 JOURS	DATE MATUREE	: 31/01/2030
DATE 1 ^{er} PAIEMENT DES INTERETS	: 31/07/2022	PERIODICITE	: Semestrielle
DATE 1 ^{er} REMBOURSEMENT DU PRINCIPAL	: 31/07/2025		

CAPITAL PRÊTE : 3,638,247.00 DA
CAPITAL MOBILISE (UTILISE) : 3,617,213.30 DA
INTERETS DIFFERE : 0.00 DA

DATE	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	TAXES	TOTAL	TAUX
31/07/2025	3,255,491.97	361,721.33	0.00	0.00	361,721.33	0.00
01/02/2026	2,893,770.64	361,721.33	0.00	0.00	361,721.33	0.00
02/08/2026	2,532,049.31	361,721.33	0.00	0.00	361,721.33	0.00
31/01/2027	2,170,327.98	361,721.33	0.00	0.00	361,721.33	0.00
01/08/2027	1,808,606.65	361,721.33	0.00	0.00	361,721.33	0.00
31/01/2028	1,446,885.32	361,721.33	0.00	0.00	361,721.33	0.00
31/07/2028	1,085,163.99	361,721.33	0.00	0.00	361,721.33	0.00
31/01/2029	723,442.66	361,721.33	0.00	0.00	361,721.33	0.00
31/07/2029	361,721.33	361,721.33	0.00	0.00	361,721.33	0.00
31/01/2030	0.00	361,721.33	0.00	0.00	361,721.33	0.00
TOTAUX		3,617,213.30	0.00	0.00	3,617,213.30	

N.B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

N.B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

SIGNATURE DU RESPONSABLE BADR

[Signature and Stamp of the Responsible]

SIGNATURE DU CLIENT

[Signature and Stamp of the Client]

بومرداس في 2021/11/09

المجمع الجهوي للاستغلال بومرداس 053
الوكالة المحلية للاستغلال بومرداس 623
حي 800 مسكن واجهة البحر بومرداس
الهاتف 024-94-12-82

المرجع: س ب/2021

إلى السيد: [REDACTED]
حي ابن خلدون ع [REDACTED] أرقم [REDACTED]
بومرداس

الموضوع : إعداز 02 من أجل تسوية وضعيتكم

سيدي:

يؤسفنا أن نذكركم بأن رصيد حسابكم المفتوح لدى وكالتنا تحت رقم 6230000279 [REDACTED] مدين بمبلغ 519.640,98 دج أصل الدين - (خمس مائة و تسعة عشرة ألف و سة مائة و أربعون دينار و ثمانية و تسعون سنتيم) دون احتساب الفوائد و الرسوم المصرفية الناجمة عن عدم تسديدكم المنتظم للقرض الذي تحصلتم عليه من طرف مؤسستنا بتاريخ 2014/05/12 من قرض طويل المدى في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب "ANSEJ" قصد ممارسة نشاط نقل على البارد

أيضا ورغم الإستدعاءات و الإعدازات التي وجهت إليكم , تبين لنا عدم استجابتكم لهذه الأخيرة وعدم احترامكم لبنود العقد (المادة 11) لاتفاقية القرض الممضاة من طرفكم بتاريخ 2015/10/12 على هذا الأساس نوجه إليكم هذا الإعداز 02 من أجل الدفع الكلي و النهائي للدين العالق في ذمتكم والمقدر بـ 519.640,98 دج أصل الدين دون احتساب فوائد و غرامات التأخير التي ستننتج عنه بعد اليوم و إلى غاية التسديد الكلي و النهائي للدين و هذا خلال مهلة أقصاها خمسة عشر (15) يوما تحسب من تاريخ تبليغ هذا الإعداز [REDACTED]

تقبلوا منا سيدي فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء مدير الوكالة

بومرداس في 2021/11/09

المجمع الجهوي للاستغلال بومرداس 053
الوكالة المحلية للاستغلال بومرداس 623
حي 800 مسكن واجهة البحر بومرداس
الهاتف 024-94-12-82

المرجع: س ب...../2021

إلى السيد: **مستشار السيد**
حي ابن خلدون ع 67 أ رقم 02
بومرداس

الموضوع : إغذار 02 من أجل تسوية وضعيتكم

سيدي:

يؤسفنا أن نذكركم بأن رصيد حسابكم المفتوح لدى وكتنا تحت رقم **6230000279** مدين بمبلغ **519.640,98 دج أصل الدين** - (خمس مائة وتسعة عشرة ألف و سة مائة و أربعون دينار و ثمانية و تسعون سنتيم) دون احتساب الفوائد و الرسوم المصرفية الناجمة عن عدم تسديدكم المنتظم للقرض الذي تحصلتم عليه من طرف مؤسستنا بتاريخ 2014/05/12 من قرض طويل المدى في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب "ANSEJ" قصد ممارسة نشاط **نقل على البارد**

أيضا ورغم الإستدعاءات و الإغذارات التي وجهت إليكم , تبين لنا عدم استجابتكم لهذه الأخيرة وعدم احترامكم لبنود العقد (المادة 11) لاتفاقية القرض الممضاة من طرفكم بتاريخ 2015/10/12 على هذا الأساس نوجه إليكم هذا الإغذار 02 من أجل الدفع الكلي و النهائي للدين العالق في ذمتكم والمقدر بـ **519.640,98 دج أصل الدين** دون احتساب فوائد و غرامات التأخير التي ستتنتج عنه بعد اليوم و إلى غاية التسديد الكلي و النهائي للدين و هذا خلال مهلة أقصاها خمسة عشر (15) يوما تحسب من تاريخ تبليغ هذا الإغذار. حيث بقي لكم إستحقاق **ثالث و أخير** بتاريخ **2022/02/28** و عليه السقوط الكلي للدين

تقبلوا منا سيدي فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء مدير الوكالة